جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر:

دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج

تاريخ المناقشة : الإثنين 09 جانفي 2012

إعداد: عبدالسلام عبداللاوي
إشراف: د/ بوحنية قوي

لجنة المناقشة:

-الدكتور : د/ عبدالمؤمن مجدوب أستاذ محاضر (أ) -جامعة ورقلة- رئيســـــــــا

-الدكتور: د/ بوحنية قوي أستاذ محاضر (أ) -جامعة ورقلة– مشرفا ومقـــــــررًا

-الدكتور: أد/ صالح زياني أستاذ التعليم العالي –جامعة باتنة- عضوا ممتحنـــــــا

-الدكتور: د/ نورالدين دخان أستاذ محاضر (أ) –جامعة المسيلة- عضوا ممتحننـــا

السنة الجامعية 2011/2010

جامعة قاصدي مرباح – ورقـــــــــلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص: إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر:

دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج

تاريخ المناقشة: 09 /01/ 2012

إعداد: عبدالسلام عبداللاوي
إشراف: د/ بوحنية قوي

السنة الجامعية 2011/2010

شكر وعرفان

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطاءه ،وله أسجد سجود الحامدين الشاكرين، لأن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع .

ولأن حسن السجيـــــــــة يوجب إبداء الشكـــــر والتحية ، أُحـــيّ في أستاذي المشرف :

"أ.د بوحنية قوي " تواضعه وسمو أخلاقه التي نهلت منها مثلما نهلت من علمه ما شاء الله أن أنهل ، وأشكُره على ما قدمه لي من يد المساعدة والعون لإنجاز هذا العمل ، عبر تشجيعه لي ومن خلال توجيهاته التي مافتئ يمدني بها عبر مختلف مراحل هذا العمل

فخالص شكري وعرفاني لك أستاذي.

كما أعرب أيضا عن كل العرفان والإمتنان لكل أساتذتي الكرام ، وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في مشواري التعلمي .

فشكرا لكم جميعا

إهداء

إلى أمي التي أحيى لها
وأعيش من أجلها

إلى أبي الذي يضحي من أجلي

إلى أخواتي أعز الناس عندي

إليك أخي يا من لم تبخل عني

مقدمة

توطئة:

تشكل دراسة المجتمع المدني أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي العلاقة التي تنطوي على آثار بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية في بعديها الوطني والمحلي وفي إضفاء الطابع الديمقراطي على التسيير، خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي المرتبطة بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة، القائمة على تفعيل دور الفرد على مستوى السياسات العامة وسياسات التنمية المرتبطة بتوسيع مجال المشاركة السياسية والمجتمعية.

وفي هذا الإطار، يمكن فهم بروز مفهوم المجتمع المدني بربطه بمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية، المتعلقة منها بوجه الخصوص بالتحرر الاقتصادي والمشروع الفردي والابتعاد عن التخطيط المركزي، إلى جانب تلك السياسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وتراجع الإنفاق العام للحكومات، وهو الاتجاه الذي برز منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين ليحل محل النموذج التنموي المركزي الذي كان سائدا في معظم البلدان النامية، وقام على طبيعة تداخليه من قبل الدولة وإرتبط بنظام سياسي سلطوي يعتقد في أن عملية التنمية تحتاج إلى سلطة مركزية قوية.

لقد أصبح دور المجتمع المدني حلقة هامة وضروريات بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية والتنموية، فمن الناحية السياسية يعتبر المجتمع المدني أساسيا في تكريس الديمقراطية الحقة من خلال المشاركة والرقابة، أما من الناحية التنموية فان دوره يبرز أساسا كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال العمل الميداني أو العمل التحسيسي إضافة إلى دوره في الرقابة والمحاسبة وحتى المسائلة إذا توفرت البيئة لذالك.

واعتبارا من تسعينيات القرن العشرين وفي إطار الإنفتاح السياسي والإقتصادي الذي شهدته الجزائر أصبح دور المجتمع المدني أساسيا في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين بإعتباره قطاعا ثالثا يمكن تمييزه عن الدولة، لذا نجد إهتمام الجزائر به خاصة مع إستتباب الأمن، بدا واضحا وجليا بهذا الدور الداعم والمساند لدور الدولة التنموي فكثيرا ما يتم الربط بين المجتمع المدني وإقامة الحكم الراشد الذي طالما نادت به الجزائر من خلال مبادرة النيباد، التي بدأت في الظهور منذ 1999 في القمة الإفريقية بالجزائر إذ نجد أن كل آليات الحكم الراشد تستند في قيامها ونجاحها إلى الدور الفعال للمجتمع المدني.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة التي تهدف إلى رصد وتحليل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر بشكل عام وفي ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج بشكل تطبيقي خاص، بحيث تقف عند أهم المحطات التنموية منذ سنة 2000 وإلى سنة 2010 التي ساهمت فيها حركات المجتمع المدني مع التركيز على دور الجمعيات، والصعوبات التي واجهتها في ذلك والتحديات التي تنتظرها في مستقبل دورها التنموي.

أهمية الدراسة: انطلاقا مما سبق، يتبين أن موضوع دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، موضوع هام صاحب ظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني في سياق تصاعد دوره وتنوع أنماطه وأنشطته في عملية التنمية السياسية والبناء الديمقراطي والحكم الراشد والسياسات العامة، ولا شك في

أن الخطاب هو في شق منه انعكاس واستجابة لتوجهات الخطاب العالمي بشأن تدعيم دور المجتمع المدني في التنمية بشكل عام.

تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الكشف عن دور المجتمع المدني في تدعيم العملية التنموية ومحاولة تحديد مسؤوليته وعلاقته بالرقي والتقدم الإجتماعي، لكون التطور عملية مركبة من ممارسة للسلطة في إتخاذ القرارات التي تلبي رغبات ومطالب المجتمع، وفي قيام المواطنين بدورهم بالحفاظ على مكتسباتهم المادية والمعنوية وتكريسها.

بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسعى لمعرفة دور المجتمع المدني في تسييرالشؤون العامة للمجتمع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية من خلال منظور السياسات العامة والذي يفتح الباب لتقييم الشراكة بين المجتمع المدني والدولة، ومحاولة معرفة ما إذا كانت هناك مؤشرات دقيقة تدل على التوجه نحو إيجاد تنمية حقيقية مؤسسة بالمواطنين وموجهة إليهم أم لا، وعليه فإن هذا الموضوع يستمد أهميته من خلال هذه النقاط.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط هي:

- دراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهدافها والآليات التي تعتمد عليها

- محاولة تطوير مفهوم أو إقتراب يربط بين المجتمع المدني الجزائري والتنمية المحلية ويتفق مع السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي والإقتصادي في الجزائر، والمساهمة في وضع إطار مفاهيمي لتحليل ودراسة سبل تحقيق التنمية ودور المجتمع المدني في ذلك

- البحث في مقومات التنمية: من خلال التركيز على العوامل الدافعة للتنمية في أبعادها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية بالتركيز على الفاعلين الاجتماعيين بالجزائر.

- البحث في واقع التنمية بالجزائر، في أبعادها المختلفة من خلال نموذج دالي"المسيلة برج بوعريريج"وذلك بالتركيز على المستوى الإجتماعي والمستوى الثقافي والمستوى الاقتصادي في بعده المحلي.

- البحث في موضوع التنمية وعلاقتها بالبعد السياسي للرشادة الذي يكمن في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا لتجسيد الحكم الرشيد بالجزائر وتحديدا بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج.

مبررات اختيار الموضوع: قد جاء إختيار الباحث لهذا الموضوع وفقاً لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية على النحو التالي:

أ- المبررات الموضوعية:

- تتبع تطور المجتمع المدني المتزايد على المستويين الكمي والنوعي، في الجزائر بشكل عام وفي ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج بشكل تطبيقي خاص والبحث عن أدوار له في التنمية المحلية والتحقق من شرطية أن القيام بهذا الدور يجب أن تكون مؤسسات المجتمع المدني قوية في ذاتها، لتجاوز بعض معوقات أداء المجتمع المدني لدوره في التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وذلك لما يؤديه من نتائج ايجابية في هذا السياق مثل رفع المستوى المعيشي والدفع نحو مزيد من الإستقرار الإجتماعي في أوساط المجتمع الجزائري.

- السعي للإطلاع على تتبع التطور الكمي والنوعي لمسارات الإصلاح السياسي والإداري في الجزائر المرفوعة تحت عناوين إصلاح هياكل الدولة خاصة المرتبطة ببروز مؤسسات وحركات مدنية فاعلة والتوجه نحو بناء حكم قائم على الرشادة وفقاً لمعايير المؤسسات الدولية.

ب- المبررات الذاتية : تكمن في رغبة الباحث في التعرف على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلفة، كما أنها لاشك ستخدمني في حياتي العلمية والعملية، بسبب إهتمامي بحقوق المواطنة بصورة عامة والرغبة في الاطلاع المعمق للأدوار الحقيقية للمجتمع المدني في مجال التنمية والتأسيس لمنطق المسائلة والشفافية في تتبع سير هذه التنمية، إضافة إلى أن الأمر يتعلق بمنطقتي ومجتمعي الذي إنا جزء منه ومسألة التنمية به أمر ملح وضروري يمسني مباشرة، فكان لابد من التطرق إلى مدى جاهزية الحركات الجمعوية وتسليط الضوء على مشاكلها وإظهار سبل القيام بدورها في خدمة الجمهور المحلي.

أدبيات الدراسة : بداية تجدر الإشارة أن الإهتمام بموضوعات الإصلاح والتأسيس لأنظمة حكم راشد قائم على دور فاعل للمجتمع المدني في المسائلة والمحاسبة وتكريس الشفافية والمتغيرات المؤثرة على الأداء الوظيفي فيه من خلال، ضبط المحددات البيئية الضابطة لهذا الأداء وتأثيره على فعالية ونجاعة التسيير المحلي وسبل تحقيق التنمية وموقع المشاركة المواطنية السياسية، كل ذلك شكل محور الاهتمامات البحثية والأكاديمية خاصة مع موجة التحولات الديمقراطية التي عرفتها الدول الصاعدة.

كما أن قضايا التنمية والمجتمع المدني شكلت محور إهتمام المنظمات الدولية المعنية من خلال قيام خبرائها أو عن طريق تكليف هيئات بحثية متخصصة، بإجراء عدد هائل من البحوث والدراسات المتعلقة بأبعاد ظاهرة التنمية ومقومات الحكم الصالح، كل في مجال تخصصه، أو الإشراف عليها أو تمويلها، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين نوعين من البحوث والدراسات:

النوع الأول: يتعلق بالبحوث والدراسات التي تجريها المنظمات الدولية، بناء على طلب الدول الأعضاء لدعم جهود هذه الأخيرة في مجال تجسيد التنمية المحلية، وربطها بدور فاعل للمجتمع المدني وتحسين أداء مؤسساتها المحلية في هذا المجال، وتشكل هذه البحوث نماذج من دراسات الحالة أو الدراسة الميدانية التي تغني المعارف النظرية العامة عن الظاهرة موضوع البحث من ناحية وتساعد من ناحية أخرى على التشخيص الدقيق للواقع واقتراح حلول عملية وواقعية تتناسب مع حجم وطبيعة المشكلات القائمة.

النوع الثاني: يتمثل في البحوث والدراسات العامة التي تجريها المنظمات الدولية كل في إطار سلطاتها وصلاحياتها العامة للإضطلاع بالوظائف المنوطة بها.

وعادة ما تشمل هذه الدراسات والبحوث قضايا نظرية ومنهجية تتعلق بتأصيل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، وتحديد العوامل والمتغيرات الرئيسية والفرعية ومناهج ومعايير وأدوات قياس هذه العوامل والمتغيرات، وتسهم المنظمات الدولية بقسط كبير من هذه الدراسات لاسيما المتعلقة بتحديد مؤشرات قياس التنمية، إضافة إلى ذلك تشمل أيضا دراسات وبحوثا تتعلق بإستراتيجيات وسياسات وبرامج المنظمات المعنية نفسها في مجال تحقيق التنمية والترويج للحكم الصالح، كل في نطاق تخصصه، وفي هذا السياق ولدت العديد

من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، وهي منظمات تنتهج السعي لبلورة العديد من الآليات القانونية والمجتمعية لتحقيق التنمية، ونذكر منها على سبيل المثال:

1/ الاتحاد الإفريقي الذي أوجد مبادرة النيباد الداعية إلى تجسيد وتكريس الحكم الراشد.

2/ الاتحاد الأوربي الذي يسعى من خلال سياساته وبرامجه إلى دعم الدول المنضوية تحت عباءته خاصة ما تعلق بالدول الضعيفة نسبيا في أوربا الشرقية إضافة إلى مساهماته بالبحوث والبرامج والخطط التنموية إلى غير الدول الأوربية، كما لا يمكن إغفال الدور الأساسي للمؤسسات المالية الدولية مثل:

3/ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إذ أن إسهاماتهم البحثية عديدة ومتنوعة في ما يتعلق بالتنمية المحلية وسبل تحقيقها، أما ما تعلق بدراسات الباحثين العرب في العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية فكثيرة ومتنوعة لعل من أهمها:

1-دراسة شهيدة الباز حول دور المنظمات الأهلية العربية في مجتمع القرن العشرين،حيث تطرقت لأهم الوظائف والأدوار الجديدة للمجتمع المدني العربي في ضل التحولات السياسية والإقتصادية التي جاءت بها الاحادية القطبية (1).

2-دراسة أماني قنديل التي تطرقت إلى دور المجتمع المدني العربي في تطوير المجتمع، حيث أشارت دراساتها لطرق خدمة المجنمع وذلك عبر تطوير المنظمات الأهلية العربية(2) .

3-كتابات الباحث زايدي بلقاسم وعبد المحسن شعبان في التنمية والحكم الراشد، حيث تناول الباحثان علاقة التنمية المحلية بالحكم الراشد وكذا دور المجتمع المدني الجزائري في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية (3).

4- دراسة محمد سعيد الحلبي في مبادئ وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية بسورية، حيث حاول الباحث إبراز أهم الطرق والآليات الفعالة التي يمكنها أن ترتقي بأداءات المجتمع المدني خاصة الجمعيات في التنمية (4) .

5- دراسة جعفري بلقاسم حول التنمية المحلية في ضل الإصلاحات السياسية والاقتصادية،والتي أبرز فيها دور الإصلاحات السياسية والإقتصادية في تفعيل المجتمع المدني عبر نموذج دالي لولاية برج بوعريريج 2000/1988 من خلال مذكرة ماجستير(5).

1-**شهيدة الباز، مقال "دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، كتاب الفساد والحكم الصالح في الوطن العربي، بيروت، م د وع، 2006**

2 - **أماني قنديل، دور المجتمع المدني العربي في تطوير المجتمع، القاهرة، 2004.**

3 - **زايدي بلقاسم وعبد المحسن شعبان، في التنمية والحكم الراشد، جامعة محمد بوضياف، وهران، 2003.**

4-**محمد سعيد الحلبي: مبادئ وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية بسورية، دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005.**

5-**جعفري بلقاسم ،التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والإقتصادية دراسة حالة ولاية برج بوعريريج2000/1988، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،غير منشورة، جامعة الجزائر،2003 ،عدد الصفحات 215.**

6- دراسة هشام عبد الكريم، حول المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر.1999/1989"، حيث تطرق إلى أهم إسهامات المجتمع المدني في الدفع بنمو الحس الوطني في مذكرته لنيل شهادة الماجستير عن جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (1).

7-دراسة حسن رابحي، حول الحركة الجمعوية والدولة في الجزائرمن خلال مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرعن جامعة الجزائر كلية الحقوق، حيث تناول التحديات التي تواجه العمل الجمعوي في الجزائر(2).

غير أن دراسة دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر وتطبيقا ببعض ولايات الوطن دراسة معدومة مما دفع الباحث إلى التطرق إليها ،
فالباحث هنا في الفترة محل الدراسة سيحاول أن يقدم مسحا للدراسات التي تناولت زوايا من الموضوع أثناء إنجاز البحث.

إشكالية الدراسة: إن السعي من أجل تحقيق مستويات راقية من التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية بالجزائر، أي توفير الرفاهية المادية للمواطنين، من خلال تحسين المستوى المعيشي لهم وتحريرهم من الفقر والحرمان وتوفير مناصب الشغل اللائقة بهم وتحقيق الإنسجام والإستقرار الإجتماعي وتخفيف التوترات والنزاعات الإجتماعية على الموارد والحفاظ على الإرث الثقافي، لن يكون إلا من خلال تنظيم صفوف الشعب أو الجماهير في تنظيمات وجمعيات ومؤسسات أهلية تعنى عناية كاملة بتحقيق وتجسيد التنمية في جميع أشكالها، فالجزائر تعد من الدول المصنفة ضمن الديمقراطيات الصاعدة، والتي يشغل فيها المجتمع المدني حيزا في عملية البناء الديمقراطي التي ما فتئت تتطور بشكل ملحوظ، سيما بعد إختيار التحول الديمقراطي 1989، التي اعتمدت على مبدأ التعددية السياسية والحزبية، لذا فأمر التنمية بالنسبة للمجتمع المدني أمر هام وضروري وهذا ما نسعى لتحديده وإبرازه من خلال كشف العلاقة بين التنمية المحلية والمجتمع المدني بتسليط الضوء على نموذج ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج.
والإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي:

من خلال المساحة المتاحة للمجتمع المدني في الجزائر، ما هي طبيعة مساهمته في التنمية المحلية بالجزائر؟ ومنه ما هو دور وحجم هذه المساهمة في التنمية المحلية بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج وماهي مظاهرها ؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة التالية:

- هل يمكن أن يلعب المجتمع المدني دورا في تصويب توجهات السلطة القرارية نحو القضايا المؤثرة في عملية التنمية بمختلف أشكالها ؟

---

1 هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر .1999/1989"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2006، عدد الصفحات 188

2- حسن رابحي، الحركة الجمعوية والدولة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، غير منشورة،2005، عدد الصفحات 213

- في ضوء تحول أدوار الدولة، ما هي مقومات فاعلية المجتمع المدني بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج في التنمية إنطلاقا مما هو متاح على مستوى الممارسة السياسية في الجزائر؟

- هل إستطاع المجتمع المدني في الجزائر بصفة عامة وفي ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج بصفة خاصة أن يلعب دورا مؤثرا في عمليات إدارة التنمية المحلية ؟

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: يقتصر موضوع الدراسة على معالجة دور المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام ودوره في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج بشكل تطبيقي خاص، بحيث يتم إبرازه كمتغير لابد منه لكل عملية تنموية، من خلال ضرورة تحديد الآليات المتبعة من قبله في ذلك وكذا تحديد القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى إنضباط عملية إتخاذ القرارات وإعلام الجمهور العام والخاص بها، ضمانا لأكبر قدر من الشفافية في تسيير برامج ومشاريع التنمية من خلال تتبع دراسة الحالة.

الحدود الزمانية: الدراسة ستهتم بتتبع برامج التنمية خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2000 _2010 وذلك لما فيها من تنوع في البرامج التنموية بالولايات المذكورة ولما فيها من تغيرات حصلت على مستوى السلطات المحلية في أغلب البلديات المنتشرة بإقليم الولايتين.

وعليه ومن خلال حدود الدراسة فإنها مهتمة بالجانب الايجابي للمجتمع المدني (المشاركة والمساهمة والمراقبة والتوجيه) حيث أن الدراسة مخصصة لتناول جانب واحد من موضوع عام هو المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المحلية على الرغم من التشابك والتعقيد اللامتناهي للظواهر السياسية بسب التداخل الكبير بين مختلف مستويات الموضوع إذ لا يمكن دراسة جزء دون آخر لكن الباحث سيحاول تحديد المفاهيم بما يجعلها معينة على التحكم من مستويات الدراسة ومن زاوية أخرى فإن هذا الموضوع سيهتم بالعوامل التي تعرقل تطور المجتمع المدني وتقف حائلا دون الإرتقاء بمستوى أدائه محاولا بذلك وصف وتحليل عوامل التطور والعوامل التي تعيق ذلك التطور مستلهما ذلك التطور من خلال مجموعة من الفرضيات.

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

ا- **الفرضية المركزية**: ساهم المجتمع المدني بولايتي برج بوعريريج والمسيلة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 بفعالية في دعم التنمية المحلية وذلك من خلال المشاركات الميدانية الفاعلة ودعم البرامج المخصصة ماديا وبشريا عن طريق العمل التطوعي، وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية:

ب- الفرضيات الثانوية:

-يساهم المجتمع المدني من خلال آليات الرقابة ومحاربة الفساد وكذا المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية

-يتميز المجتمع المدني الجزائري بشكل عام والمجتمع المدني بالولايات المختارة بشكل خاص بأنه حديث النشأة ولا يملك الخبرة الكافية إضافة إلى مشاكله الداخلية كالصراعات بين أفراده والولاءات الحزبية وضعف

تأهيل أعضائه ونقص الموارد وسيطرة النزعة القبلية عليه خاصة في المناطق الداخلية مما يعيق قيامه بالدور التنموي المنشود.

- تعد المخصصات المالية للولايات المذكورة في السنوات الأخيرة وحرص الدولة على تفعيل المجتمع المدني أوجد مساهمات جادة ومعتبرة من قبل هذا الأخير في التنمية .
-انفتاح الجزائر عن الديمقراطية ساهم في إعطاء المجتمع المدني الدفعة والأمل من أجل لعب الدور كاملا في ما يخص التنمية المحلية وأوجد علاقة تعاونية إيجابية بين السلطات المحلية وحركات المجتمع المدني.

منهجية الدراسة:

1- **الإطار المنهجي**: تقتضي دراسة هذا البحث الإستعانة بالعديد من المناهج العلمية، يتقدمها **منهج دراسة الحالة** لكونه سيسلط الضوء على دراسة نموذج العلاقة التفاعلية بين التنمية والمجتمع المدني بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج وكذا سوف يتم الإستعانة **بالمنهج الوصفي التحليلي**، لشدة إرتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، وطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية إجتماعية أو مشكلة إجتماعية معينة... الخ، وعليه فإن المنهج الوصفي التحليلي سيعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث، وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة، كما أنها تستدعي الإستعانة **بالمنهج التاريخي**، الذي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو إندثارها على إعتبار أن الدراسة تناولت في الجزء الأول منها عملية التنمية الديمقراطية في الجزائر، مستعيناً بالمنهج التاريخي للتحليل السياسي كونه يعد مصدرا لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطق النظرية، إضافة إلى أنه يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة (1) ولما كان **المنهج المقارن** هو المنهج الأساسي في دراسة العلوم السياسية، كان لا بد من الاستعانة به بشكل أساسي في هذه الدراسة وهذا لمقارنة الظروف العامة التي ميزت العملية التنموية في الجزائر، والمقارنة بين الأطر العامة والمؤشرات التي ميزت أداء المجتمع المدني، إضافة إلى المقارنة بين تجربتي الولايتين في مجال مساهمات الجمعيات المحلية والوطنية في عملية التنمية.

2- **الإطار النظري**: إقتضت طبيعة الدراسة إستخدام بعض الإقترابات المستخدمة في حقل العلوم السياسية، والملائمة لإشكالية البحث، وهي:

1-محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، ط4 .الجزائر، مطابع دار هومة، 2002، ص56

- **الاقتراب النسقي** Systematic- Approach: إذ يفيدنا هذا الاقتراب في تحديد طبيعة التفاعلات بين مكونات النسق السياسي، ومدى إستجابة النظام للمدخلات السياسية الداخلية بما في ذلك الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين السياسيين.

- **الاقتراب الإتصالي** Infortion-Approach: لتحديد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ومدى إنعكاسها على مستويات وإتجاهات أداء المجتمع المدني من خلال قضية تجسيد التنمية المحلية.

- **الإقتراب الوظيفي** Fonctional - Approach: الذي يساعد على إبراز الأدوار الوظيفية لعناصر التنمية المحلية ومنها تنظيمات المجتمع المدني وكذا يساهم في تحديد العلاقات بين مختلف الفاعلين الإجتماعيين والإقتصاديين.

-**الاقتراب المؤسسي** Institutional -Approach : لشرح التأثير المتبادل المفتوح بين الدولة والمجتمع، ذلك أن الترتيبات المؤسسية تؤثر في الصراع بين فاعلي الدولة والمجتمع،حيث أن تلك الترتيبات توجد المساحات التي تتصارع فيها قوى المجتمع، إلى جانب إيجاد الشروط والموارد المتاحة، كما أن المؤسسات سوف تكون وسيطا بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والمجتمع، وعموما فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية، إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة في عين الاعتبار (1) .

أدوات البحث: تجدر الإشارة إلى أن طبيعة البحث تقتضي الاستعانة بأداة المقابلة كأداة ميدانية مع المسؤولين المحليين وكذا مقابلة مسئولي الأحزاب والجمعيات الناشطة بإقليم ولاية المسيلة وبرج بوعريريج(2)، إضافة إلى الاستعانة بالأدوات المكتبية الأخرى (كتب، مجلات،رسائل علمية منشورة وغير منشورة، ندوات مكتوبة، جرائد،وثائق، مقالات...الخ) والاستعانة ببعض المراجع باللغة الإنجليزية والفرنسية وشبكة الانترنيت، بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع قيد الدراسة، في الجانب النظري أي تعريف المفاهيم وكذا الجانب التطبيقي.

وبناءا على ماسبق قسم الباحث دراسته إلى ثلاث فصول، أولها نظري متعلق بالتأصيل المعرفي والنظري للمجتمع المدني والتنمية المحلية يضم تحديدا للمفاهيم والتعاريف المختلفة، وثاني الفصول متعلق بتحديد العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية بالجزائر، مع إبراز ظهور العلاقة وعوامل تطورها، وأهم مظاهرها وصعوباتها والعراقيل التي تواجهها، أما الفصل الثالث فكانا خاصا بعلاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، وختم الباحث دراسته بعرض عدد من التوصيات.

1- أحمد بدر ،**أصول البحث العلمي ومناهجه**. ط8 ،القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1996،ص249

2- **مقابلة شخصية مع رئيس جمعية عدنا، المتخصصة في حماية التراث التقليدي لمنطقة بوسعادة، حي لبراك بوسعادة المسيلة، مقابلة بتاريخ 2010/01/29 ومقابلة شخصية مع مدير، دار الرحمة السيد قادري البشير، بلدية المسيلة، محادثة بتاريخ**: 2011/01/23

الفصل الأول:

التأصيل المعرفي والنظري للمجتمع المدني والتنمية المحلية

توطئة:

إرتبط مفهوم المجتمع المدني لحقبة زمنية طويلة بمفهوم الدولة، وشغل حيزا مهما في الفكر السياسي الغربي، ليعود اليوم وبقوة ليرتبط بمفهوم التنمية، بمختلف أشكالها وميادينها، ولقد أكد العديد من المفكرين على العلاقة التكاملية وعلاقة التأثر والتأثير لكلا المفهومين، إذ يؤكدون أن التنمية في غياب المجتمع المدني تقوم على خط واحد "من القمة إلى القاعدة " أما في وجوده فيتحقق بناء الخط الآخر "من القاعدة إلى القمة" وبذلك تسير العملية التنموية وفق خطين متوازين متكاملين وعليه تعتبر تنمية المجتمع المدني محور هذه العملية، فالمجتمع المدني يمثل محرك العملية التنموية وذلك في ضل توفر البيئة الديمقراطية التي تساهم في فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يساهم بها المجتمع المدني في التنمية خاصة في بعدها المحلي قسمت هذه الدراسة في فصلها الأول إلى ثلاث مباحث، إذ يتناول المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني من خلال التطرق للتعاريف المختلفة له مع ذكر أهم خصائصه وكذا تحديد ظهوره وتطوره في الفكر الغربي المعاصر إضافة إلى واقعه في عالمنا العربي المعاصر أما المبحث الثاني فسيتطرق إلى واقع المجتمع المدني في الجزائر وذلك من خلال التطور التاريخي للحركات الجمعوية بالجزائر، وكذا الإطار القانوني والتنظيمي للمجتمع المدني الجزائري إضافة إلى إبراز ما يعتريه ويواجهه من صعوبات ومعوقات أما في المبحث الثالث والأخير فكان التطرق إلى الشق الثاني من الموضوع والمتمثل في التنمية وذلك عبر تحديد مفهومها والتعريف بها وبخصائصها إضافة إلى تحديد أنواعها وأهميتها وكذا آليات تجسيدها مع التطرق إلى واقعها بالجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني:

إن المجتمع المدني كمفهوم حديث لم يظهر ويتطور بشكله الحالي المنظم في دفعة واحدة ولم يتم على يد فيلسوف أو مفكر واحد، إنما نشأ وتطور بفضل تراكم إسهامات الفلاسفة والمفكرين خاصة السياسيين، المبنية على إختلافاتهم الفكرية التي ولدت أطروحات ملقحة بكبريات الأيديولوجيات وعلى النقد البناء والدراسات الجدية والثرية في هذا الحقل الممزوج بالسياسة والاجتماع، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بهذا المفهوم ونحدد خصائصه وسيرورته التاريخية في الفكر الغربي، لننتقل بعد ذلك إلى إشكالية تأصيل هذا المفهوم في الدراسات العربية المعاصرة والتي تعاني من العديد من التناقضات والإختلافات المفاهيمية،

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للمجتمع المدني وأهم خصائصه:

إن مفهوم المجتمع المدني ليس وليد اليوم، وإنما له جذوره العالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه يواجه صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له، لذا وجب تعريفه من الناحية اللغوية والاجرائية الإصطلاحية.

أ- تعريف المجتمع المدني:

1- **تعريف المجتمع المدني من الناحية اللغوية:** تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية société civil لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية وذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتتطور بنشأتها وتطورها و"société" كلمة لاتينية تعني مجتمع أما "civil" فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني"civis" وتعني المواطن، وليست مشتقة من كلمة "civilisation " كما هو شائع (1)

وما يلاحظ هو أن كلمة" civis" في الترجمة العربية لا يحمل دلالات المواطنة، وإنما مدني من المدنية أو المدينة أو التمدن، والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام (2).

كما يقصد باللفظ" مدني" أن لا يقوم المجتمع على السياسة ولا يتحد بفعل عوامل أيديولوجية أي أن المجتمع المدني يرتبط بأواصر مدنية وفقط (3).

وبين معنى الكلمتين في اللغتين العربية واللاتينية اختلاف جذري كون المصطلح نابع من بيئة هذه الأخيرة مما يطرح إشكالية تعبير المصطلح عن محتواه في اللغة العربية، وهذه إشكالية تعاني منها أغلب المصطلحات والأفكار المستوردة.

2- **تعريف المجتمع المدني من الناحية الإجرائية:** إن التعريف الإجرائي لمصطلح المجتمع المدني يفترض وجود مكونات وبنى ووظائف يقوم بها ومتعارف عليها غير أن الإشكالية تتمثل في عدم الاتفاق، فكما سبق وأن ذكرنا فإننا نجد عدة تعريفات إجرائية مختلفة للمجتمع المدني، وخاصة في تحديد القوى المكونة له وفي هذا الصدد نجد أن هناك من يدخل الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية كأحد مكونات المجتمع المدني، لذا توجب علينا توضيح الفرق المفاهيمي بين المجتمع المدني وبين المجتمع الأهلي والأحزاب السياسية.

-**التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:** فالمجتمع الأهلي يشتمل على الأسر والعائلات والعشائر والقبائل والأعراف التي تستند إليه، وهي في الغالب مستوحاة من المذاهب الدينية وعاداتها ذات الصبغة الطائفية، تمزج بين متطلبات الدين السائد في كل مجتمع والمتطلبات الزمنية المعيشية، لذلك كانت تخضع للسلطة القائمة التي لا يعاد النظر في شرعيتها ولا يتم مساءلتها أو محاسبتها.

1- **عزمي، بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 98، ص64**

2- **مولود، مسلم، المجتمع المدني دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد. 9 جانفي. 2004 ص 301**

3- **محمد،السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي. مجلة العربي. العدد447 . فبراير.1996 . ص29**

أما **المجتمع المدني** فيشمل على مؤسسات مدنية ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية خدمة لمصالح الناس ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية هي النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الثقافية والنسوية والمدافعة عن حقوق الإنسان (1)

-**التمييز بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية:** إن كلا من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني يلتقيان في كونهما لا يمارسان السلطة، إلا أن الأحزاب السياسية تعمل للوصول إلى السلطة واحتكار العنف البدني الشرعي، وهي تسعى جاهدة للوصول إلى هذا الهدف، عن طريق القيام بعدة أنشطة سياسية على رأسها المشاركة في الانتخابات والحصول على أكبر قدر من الأصوات، فالأحزاب السياسية تحصر في غالب الأحيان اهتماماتها بالقضايا السياسية بينما لا يهدف المجتمع المدني للوصول إلى السلطة بل إلى مراقبتها، كما يهتم بالقضايا البعيدة عن السياسة وإن مارست في الكثير من الأحيان السياسة، وذلك بتدخلها في التوجهات السياسة العامة للبلاد أو قيامها بإضرابات ذات طابع سياسي (2) بقصد تأثير ومراقبة السلطة، ولذا لا ينبغي إدخال الأحزاب السياسية ضمن مكونات المجتمع المدني (3).

وبعد هذا التوضيح سنقوم بعرض جملة من التعاريف، بدءا بتعريف مركز دراسات الوحدة العربية لسنة 1992، والذي عرفه على أساس أنه": مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة،لتحقيق أغراض متعددة منها،أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار ومنها أغراض نقابية، كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية، كما في الاتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية (4).

وإذا حللنا هذا التعريف نجد انه يحتوي على ثلاث عناصر:

1-**الطوعية**: أي المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة.

2-**المؤسسية** :التي تشمل مجمل الحياة الحضارية تقريبا والتي تشمل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغي للمؤسسات وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.

3-**الدور** :الذي تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات إجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقة التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الإجتماعيين.

1- **حداد المطران غريغوار وآخرون، فكرة.المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي. مؤسسة فريديش ايبرت. افريل 2004ص 23**

2- **الفالح متروك.المجتمع والديمقراطية والدولة في الوطن العربي. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.2000 .ص26**

3-**حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل ؟. ط .2 المغرب: دار إفريقيا الشرق.2000 .ص57**

4- **حداد المطران غريغوار وآخرون، المرجع نفسه، ص ص 46 47**

-**إعادة النظر في مفهوم المجتمع المدني:** باعتباره جزءا من منظومة مفاهيمية أوسع تشمل على مفاهيم مثل الفردية المواطنة حقوق الإنسان المشاركة السياسية الشرعية الدستورية..الخ (1) أما عبد **الغفار شكر** فيعرفه بأنه :"مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة...إن هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقق مصالح أعضائها ،كالحركات الاجتماعية والمنظمات الغير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات الاجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها، بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإرادة السلمية للتنوع والاختلاف نستنتج من هذا التعريف أن جوهر ودور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، إضافة إلى دورها في خلق ثقافة المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى كي لا تترك حكرا على النخب الحاكمة (2) وارتباطا بهذا الدور يبلور الباحث **خمس وظائف** تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وهي:

1-**تجميع المصالح والتوفيق فيما بينها:** وذلك ببلورة مواقف جماعية من قضايا أعضائها ،تمكنهم من التحرك لحل مشكلاتهم الجماعية من خلال منظماتهم المهنية.

2-**مواجهة الصراعات:** بالبحث الجماعي عن الحلول توفيقية لمعالجة الصراعات الداخلية بين أعضائها، بوسائل سلمية وتجنب اللجوء إلى المؤسسات الحكومية المعنية إضافة إلى توفير الوقت والتكاليف.

3-**تعزيز التنمية المجتمعية:** من خلال المساهمة الفعالة ببناء رأس المال الاجتماعي علاوة على نشاطاته التعاونية.

4-**إفراز القيادات الجديدة** بالعلاقة مع نشاطاتها الديمقراطية.

5-**نشر ثقافة حضارية:** وهي في مجملها تجعل من المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية ومدرستها (3) أما أستاذ جميل هلال فيعرفه قائلا" :هو مجموعة من المؤسسات المدنية والاجتماعية وجملة من القنوات التي يعبر بها المجتمع الحديث مصالحه وغاياته، ويتمكن من الدفاع عن نفسه في مواجهة الطغيان المجتمع السياسي المتمثل بالدولة (4).

أما"**ستيفن ديلو**" Steven delue "فيعرفه بأنه الأشكال العديدة والمختلفة من الجمعيات، تشير إلى حيز مستقل يوفر للأفراد، حرية تتبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة، ويستطيع الأفراد الانضمام إليها.

إن أحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني، هو انه عبارة عن حيز مستقل يعمل كمصد ضد سلطة الحكومة المركزية، هذا ما يشجع مستقل على وجود مناخ خصب للجماعات المختلفة، تمكنها من تتبع مساراتها

---

1 - **صالح ياسر، بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية. بغداد :مطبعة الرواد للطباعة والنشر2005 .ص28**

2 - **الفاتح، مرجع سابق، ص 26**

3 - **عبد الوهاب حميد الرشيد ،المرجع السابق. ص.85**

4 - **جان ديب الحاج ،آفاق المجتمع المدني في العالم العربي وتحديات العولمة. مجلة الفكر البرلماني ،5فيفري، 2007ص171**

الخاصة بها دون خوف من تدخلات أما " **ريموند هينيبوش** remend hunewoboch" فقد عرف المجتمع المدني بأنه ":شبكة الاتحادات طوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطه بالدولة وسلطتها(1)

وبصفة عامة فإن المجتمع المدني هو": مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة والمستقلة عن الدولة، تشغل المجال العام وتقع ما بين الأسرة والدولة وتكون العضوية فيها بطريقة اختيارية،خدمة ودفاعا عن مصالح العامة دون أن تسعى لتحقيق الربح المادي"

2-**خصائص المجتمع المدني**: تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة للظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها" **صموئيل هانتغتون** " Samuel huntington، والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:

ا- **القدرة على التكيف في مقابل الجمود**: ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئة التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

1/التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

2/التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

3/التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الإجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

ب- **الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية** :أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية

و أهداف المسيطر (2)، ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

1/-الإستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية

2/-الإستقلال الإداري والتنظيمي :أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

---

1 -زهير بوعامة " التحول الديمقراطي في الجزائر" : محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، عين مليلة: ورقة قدمت إلى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي الجزائر ديسمبر10/11 /2005 ." دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع.2005 .ص112

2 -احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. ط .1 بيروت :مركز دراسات الوحدة،لعربية،2000 .ص25

ج -التعقد في مقابل الضعف التنظيمي :يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

د -التجانس في مقابل الإنقسام: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارساتها وتحل بطرق سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا مقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة ومن خلال ما تناولناه في هذا المطلب نستنتج أن المجتمع المدني يقوم على مجموعة من الأسس والخصائص هي:

1-المجتمع المدني يتكون من التنظيمات والمؤسسات والجمعيات والنقابات المكونة طوعيا من الأفراد المدنيين والتي تسعى لخدمة الأفراد والمجتمع

2-تنظيمات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة لذا لا تعتبر الأحزاب من مكونات المجتمع المدني

3-المجتمع المدني مستقل عن الدولة يفترض أن يقوم ببعض أدوارها خاصة الاجتماعية والثقافية

المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

بالرغم من كون المجتمع المدني يضرب جذوره إلى الثقافة الغربية في أصولها القديمة إذ تمتد جذوره إلى الفكر اليوناني وتحديدا إلى الفيلسوف **أرسطو**، إلا أن هذا المفهوم لم يتبلور بشكل جدي إلا من خلال مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر، والذين عبروا عن إرادتهم في الإنتهاء من أزمنة العصور الوسطى وإعلان القطيعة على النظام القديم جملتا وتفصيلا(1) ،

والقيام بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة ومخالفة، ولقد شكلت إسهامات فلاسفة العقد الإجتماعي أولى الأفكار التي عبرت عن إرادة الفكر الغربي آنذاك في إبعاد السيطرة الدينية عن المجتمع (2)

ولقد إتفق كل من **توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو** على أن الإنسان قد مر بمرحلتين:

حالة الطبيعة وحالة العقد الاجتماعي، فالأولى هي الحالة التي كان عليها الإنسان قبل أن يدخل في المجتمع فكان يعيش بموجب قوانين الطبيعة وحدها(3)، والحالة الثانية هي المرحلة اللاحقة وهي التي انتقل إليها للعيش

---

1 - يقوم النظام القديم على أساس نظام اجتماعي تراتبي، تقنن بموجبه ملكية الأراضي والممتلكات العينية تقنينا يميز بين المالكين وبين التابعيين لهم، ويشرع له تصور إيديولوجي يربط بين السلطة وبين القدسية من جهة أولى، ويقضي باعتبار السلطة سلطة مطلقة سواء أخذنا السلطة بحسب مرجعيتها الدينية أو نظرنا إليها في مرجعيتها السياسية، وقد عمل على صياغة هذه التصور كل من رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس أو نظرية الحق الإلهي للملوك

2 - فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك. ط .1 القاهرة: مطبعة مدبولي. 2005. ص 51

3 - سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث. ورقة قدمت إلى: الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط .1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1992، ص48 .

داخل المجتمع واحترام قوانينه وعلى الرغم من إتفاق فلاسفة العقد الاجتماعي على أن المجتمع المدني يقوم على أساس تعاقدي، إلا أنهم إختلفوا في تحديد الملامح الأساسية لطبيعة العقد وكذلك للحالة الطبيعة، وضوابطه عبر إقرار"التعاقد الاجتماعي "بين الموجودين داخل المجتمع.

فالفيلسوف توماس هوبز الذي أحدث إنقلابا فكريا في الفكر الغربي حين جعل كل سلطة مدنية من أصل مجتمعي دنيوي، يرى ضرورة إحكام قوانين العقل للإنتقال من الحالة الطبيعة إلى الحالة السياسية المدنية، والتي تقوم على التعاقد الحر بين أفراد متساويين ومستقلين يتنازل فيه الأفراد إراديا عن حريتهم وكل حقوقهم للحاكم، وبذلك يكون **هوبز** منظر للسلطة المطلقة.

والمجتمع المدني عنده هو مجتمع قائم على التعاقد ولو إتخذ شكل الحكم المطلق، ووفق نظريته فإن السلطة تقوم على إرادة الأفراد المؤسسة على قانون العقل وعلى إحترام التعاقد.

و يتناقض **جون لوك**jean look مع فكرة السلطة المطلقة التي أتى بها **توماس هوبز**Tomas hobos لأنها لا تعتبر نمط من أنماط الحكم المدني، لذا فإنه يضيف في عقده إمكانية مراقبة السلطة ويتناقض مع فكرة السلطة المطلقة **لهوبز** لأنها لا تعتبر نمط من أنماط الحكم المدني، لذا فإن **لوك** يضيف في عقده الإجتماعي إمكانية مراقبة وعزل السلطة، إذا تجاوزت إملاءات قانون الطبيعة وإ ذا أضرت بأملاك المواطنين ومست بحرياتهم من دون وجه حق، وبهذا فقد جعل **لوك** المجتمع مصدر شرعية الدولة (1)،

أما **جان جاك روسو**jack roses فقد أدخل مبدأ المساواة إلى مفهوم المجتمع المدني وجعل الديمقراطية جزءا لا تتجزأ منه، برفضه لنظام التمثيلي وإعتباره عملية تزوير للسيادة الشعبية ،

كما جعل **روسو** العدالة الإجتماعية شرط للحرية،و إشترط أن تنسجم الإرادة الخاصة مع الإرادة العامة وجعل الشعب مدارا وهدفا لخطابه السياسي فالحكومة لا معنى لها الهيئة السياسية تتلاشى ما لم تعبرا عن الإرادة العامة.

ومن هنا إعتبرت نظرية السيادة لدى روسو العماد الذي تنهض عليه نظريته في التعاقد الاجتماعي (2).

و السيادة الشعبية عنده لا تتقسم وغير قابلة للتنازل، فالشعب وحده هو صاحب السيادة ولابد أن يكون هدف كل نظام إجتماعي أو سياسي، هو الحفاظ وحماية حقوق الأفراد وإقامة نظام جمهوري، وبذلك يقام المجتمع المدني الذي يرضى به الشعب (3)

إن هذه الأفكار قد ساهمت إلى حد بعيد في بروز فكرة المجتمع المدني ودعمه، وعليه فيمكن أن يعرف المجتمع المدني حسب نظرية العقد الاجتماعي بأنها :"كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، والذي يتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على الإتفاق التعاقدي"(4).

---

1 - **توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي. ط .1 دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب. 1997.ص53**

2 - **يفضل لوك العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف والحرب الأهلية**

3 - **احمد شكر الصبيحي. نفس المرجع.ص19**

4- **عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة إلى المجتمع المدني العربي. ط .1 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،**

.

إن هذه الأفكار قد ساهمت إلى حد بعيد في بروز فكرة المجتمع المدني ودعمه، وعليه فيمكن أن يعرف المجتمع المدني حسب نظرية العقد الاجتماعي بأنها" : كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، والذي يتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على الإتفاق التعاقدي وبهذا فإن المجتمع المدني هو:"مجتمع منظم سياسيا، يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يضم كل من المجتمع والدولة معا" ومن خلال كل ذلك نلاحظ أن المفكرين والفلاسفة الذين ذكرناهم إلى حد الآن، لم يفرقوا بين المجتمع المدني والدولة إذ اعتبروهما كيان واحد إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر حيث تم التمييز بين الدولة وبين المجتمع المدني والنظر إلى كل قطب على أنه كيان قائم بذاته، ثم دراسة العلاقة بين الاثنين (1)،

وذلك بفضل الدراسات والجدل العميق الذي حظي به هذا المفهوم في تلك الفترة، ما ساعد على تطور الفكر السياسي الأوروبي، وهنا تكمن أهمية المجتمع المدني في ترقية الدول الأوروبية، فأخذ هذا المفهوم إضافة إلى مفهوم الدولة حيزا كبيرا عند المفكرين في القرن التاسع عشر،ومن أهمهم نجد **أدام فرجسون** Adam Fergusson وهو فيلسوف أسكتلندي، والذي ينفي بداية العقد الاجتماعي، فالحالة الإجتماعية حسبه هي الحالة الطبيعية للإنسان لذلك على الباحث أن يبدأ بالمجتمع كمعطى وليس بالإنسان الفرد، فالإنسان منذ البداية التاريخية وليس النظرية يعيش ضمن جماعة، وإذا وجد هناك تاريخ للأفراد فإنما هو تاريخ تميزهم داخل الجماعة والفرد لا يمكن أن يكون مستقلا تماما ولا يمكنه الحصول على حريته المعنوية إلا داخل العلاقات مع الآخرين، إذن فمفهوم المجتمع المدني حسب هذا المفكر هو المجتمع المتطور والمؤسس على القيم التي تحكم علاقة التعامل بين السلطة والشعب(2)، أما الطرق التي تتوزع بها السلطة فهي مؤسسة على مجموعة من القيم والمقسمة حسب المراتب الإجتماعية، فالقيم كالنبل والشرف والكرم والتضحية والفضيلة تشكل مصالح الذاتية ومنافع شخصية، تساهم في التطور مثلها مثل حب التملك، والدفاع عنها هو دفاع الإنسان عن ذاته وعليه فإن المجتمع المدني عند **فرجسون** هو المجتمع الأرستقراطي والذي تتوزع فيه السلطة حسب المراتب الإجتماعية وهو مجتمع منفصل عن الدولة وسابق لها تحظى فيه القيم والأخلاق بوظيفة عقلانيةوإذا كانت القيم في فكر **فرجسون** هي التي تحكم علاقة المجتمع بالسلطة، فإن ما يحكم هذه العلاقة في فكر الفيلسوف **شارل دي مونتسكيو** montesskyuo هو القانون المدني الذي يضعه الإنسان ذاته ويجعل المجتمع والحكومة خاضعة لقوانينه وتشريعاته على حد سواء (3)،

ويرفض **مونتيسكيو** نظرية العقد الاجتماعي، فأي تعاقد أو إتفاق إجتماعي يفترض أصلا وجود مجتمعا قائما بحد ذاته، فالمجتمع موجود في الطبيعة ويكفي لتفسيره وجود غريزة الألفة والإجتماع، أما ما ويميزه كمجتمع مدني هو وجود القانون المدني الذي وضعه الإنسان والذي ينظم المشاكل الناتجة عن حياة الناس في

---

1 - **احمد حسين حسن، الجماعات السياسية والإسلامية والمجتمع المدني، تقد: السيد يسين. القاهرة :دار الثقافة للنشر2000، ص.94**

2 -**فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق. نقد ابراهيم سعد الدين، القاهرة: مركز ابن خلدون. للدراسات الإنمائية (د.ت.ن) ص16**

3- Adam Ferguson. Essai sur l'histoire de la Société civile PUF/Léviathan. Paris. France.1ére édition.1992 p15.

-

المجتمع، لإدراكهم أنهم مختلفون أو غير متساوون، أما **دافيد هيوم** dived heyum فيرى أنه لا يمكن الاعتماد على القيم ولا على سيادة العقل لفهم التصرف الإنساني، فالمحرك الوحيد للتصرف الإنساني هو المصلحة الذاتية، كما يرفض **هيوم** التفسير التعاقدي لوجود المؤسسة الاجتماعية لأنها برأيه قائمة قبليا بالنسبة للفعل الإرادي للإنسان الفرد الذي وجد على أساس وجودها ويعيش وينمو في ظلها، كما يرفض التعاقد الذي ينتج حكومة أو دولة فالتعاقد الإجتماعي قضية نظرية غير قائمة، والمواطنون لا يخيرون خلال حياتهم بالدخول في مثل هذا التعاقد الذي ينتج حكومة والتعاقد الذي لا يعرف الناس بوجوده هو التعاقد الغير القائم(1)،

فالتعاقد الإجتماعي قضية نظرية غير قائمة، والمواطنون لا يخيرون خلال حياتهم بالدخول في مثل هذا التعاقد الذي ينتج حكومة، ويأخذ مفهوم المجتمع المدني عنده مفهوم المجتمع الارستقراطي الذي ينتج الثروة ويشجع التبادل البضائعي، ويحكمه القانون الذي ينظمه التنافس بين الارستقراطيين والقوانين بحسب رأيه هو ثبات علاقات الملكية أو الحيازة وإمكانية نقلها بالاتفاق وضرورة تنفيذ العقود ،

فمفهوم المدنية هي الحرية الفردية في ظل نظام حكم القانون الذي يضمن حماية الفرد وملكيته ويحمي عملية التبادل البضائعي، أما فيما يخص السلطة يشترط **هيوم** في المجتمع المدني أن تتمتع الحكومة بالسلطة التنفيذية فقط مع ضرورة وجود مجلس المحافظ لتشريع القوانين انطلاقا من المصلحة الذاتية للفرد (2).

و يرى **توماس باين** themes Boyne (3) أن المجتمع المدني هو وسيلة أخلاقية يتم من خلاله تقييد قوة الدولة،فهذه الأخيرة وإن امتلكت صفة المشروعية لإستخدام القوة إلا أنها لا تعلوا أن تكون سوى تفويض من طرف المجتمع لتدير مصالحهم وتحقق منافع إجتماعية عامة.

إن المجتمع المدني الأكثر اكتمالا ونضوجا وقوة بحسب **توماس باين**، هو ذاك المجتمع القادر على تنظيم شؤونه الداخلية بنفسه ويكون أقل إعتمادا على الدولة، وبذلك ينتج المجتمع المدني مستقل ومتمايز عن الدولة وقادر على مراقبتها والحد من هيمنتها.

وبالتالي تتحول الدولة في النهاية من دولة إستبدادية طاغية وهمجية وإستغلالية، إلى دولة محدودة بسيطة مفتوحة وجيدة، تتقلص بذلك مسؤولياتها وتكون واضحة إزاء الشعب، وبالتالي يعي الأفراد تماما الأسس العقلانية الرشيدة والتي يتأسس عليها نسقهم السياسي، فكلما كانت الدولة محدودة وقريبة من المجتمع المدني، كلما كانت مرئية ومكشوفة له وللمواطنين، وكانت العمليات والخطوات والنتائج التي تحققها الدولة مؤيدة ومدعمة من طرف الشعب، أما **هيغل**hugel فلقد أقر وبصراحة عن الفصل بين ما هو سياسي وما هو مدني في كتابه " **نقد فلسفة الحق**" والصادرة سنة1821 ، إذ إعتبر أن الدولة القائمة على أساس العقل هي المجسدة للحرية والقادرة على حماية مصالح الشعب والمجتمع المدني ،

1- لوي ألتوسير، مونتسكيو السياسة والتاريخ. ط :1 نادر ذكرى. بيروت :دار التنوير.1981 .ص19

2- عزمي بشارة. المرجع السابق. ص95

3- توماس باين هو مثقف أنجلو أمريكي عاش مرحلة التحولات الكبرى التي خبرتها أوروبا صاحب كتاب " حقوق الإنسان1791 " المتزامن مع أحداث الثورة الفرنسية.

أما هذا الأخير فهو عاجز على القيام بكل ذلك، فهو وبحسب وجهة نظر **هيغل**، عبارة عن أحد مستويات تمظهر الدولة، إضافة لكونه مجال لتضارب وتصارع المصالح الإقتصادية حسب القيم البرجوازية، كما انتقد **هيغل** نظرية العقد الإجتماعي والتي تنص على أن الدولة ما هي إلا نتاج لتعاقد حر بين طرفيين، ففي رأيه أن الدولة هي الأصل والجوهر، وما الأفراد إلا نتاجا لها، لذا دعا إلى دولة قوية قادرة على التكفل وتحقيق المصالح الخاصة والعامة للمجتمع ككل (1) ولقد إنتقدت أفكار هيغل من طرف الفيلسوف **كارل ماركس** والذي إعتبر المجتمع المدني الأساس الواقعي للدولة وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور الإنتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات وعليه فإن المجتمع المدني عند **ماركس** هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الإجتماعية قبل نشوء الدولة.

أما **ألكسيس دي توكفيل** alikses de tukfil (2) فقد اعتبر المجتمع المدني أساسا ضروريا لترسيخ قيم التعددية وثقافة الإنتخاب، التي تعمل على اختيار الأكفأ، وتمارس دورها في الرقابة والمحاسبة وإعداد الكوادر لتولي مهام العمل الديمقراطي بشكل شامل ولذلك فإن ثمار تلك التجربة قد انتشرت فيما بعد لتغطي معظم فضاءات الدول المتقدمة في عصرنا الراهن (3) كما يرى توكفيل أن الحكومة القائمة من قبل الناس تعني أكثر من مجرد المشاركة في الانتخابات، إذ أن هذه المشاركة تأخذ صيغتين أولهما :"المجتمع السياسي" وذلك عندما ينظم الناس في الأحزاب السياسية بغية الفوز بالإنتخابات وتشكيل الحكومة وثانيهما "المجتمع المدني" وهذا بدخول المواطنين في عضوية المنظمات المهنية الغير سياسية أي التي لا تتعامل مع السياسة مباشرة، بل تعمل على مساعدة الحكومة دون مقابل، في مجالات خدمة الناس، وبناء خلفية مؤثرة في السياسة لصيانة ودعم وتطوير الحريات والديمقراطية وهنا يتفق معظم المفكرين في العصر حالي مع توكفيل، على أن تقدم العالم المعاصر، جاء نتيجة للتطورات المؤسسية التي وجدت تعبيرها الأكثر وضوحا في الاقتصاد الرأسمالي والديمقراطية السياسية والحريات الفردية وحرية السوق، وكان **توكفيل** من دعاة الفصل بين الدولة" الجمهورية الديمقراطية "و"المجتمع المدني "وأوضح أن الموضوع الأساسي هو تواجد دولة ديمقراطية تتعايش وتتوازن مع المجتمع المدني،يكملها في الوقت نفسه" ترابط عضوي"، وأن" المجتمع المدني" ليس بديلا عن الديمقراطية، بل هو صمام أمان لها ضد استبداد الدولة (4).

1- كمال عبد اللطيف، في تعقيب لسعيد بن سعيد العلوي " نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث " .ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.1992 .ص75

2- الذي أعجب بالتجربة الأمريكية من خلال زيارته لأمريكا سنة 1839 في مجال تطبيقها للديمقراطية والشبكات المكثفة للجمعيات، ولقد دون هذه التجربة في كتابه " الديمقراطية في أمريكا ." إذ تغطي الجمعيات الأمريكية كل مجالات الحياة.

3- علي الدميني. أول الغيث http://www.Metransparent.com/texts daminithebeginning.htm le 03- 09- 2010

4- عبد الوهاب حميد رشيد. التحول الديمقراطي والمجتمع المدني مناقشة فكرية وأمثلة عن تجارب الدول

http://www.A lsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=28195.

Le 02-09- 2010

أما المجتمع المدني في الفكر الماركسي فخضع لتطوير جدي على يد الفيلسوف الايطالي **انطونيو غرامشي** entunyuo gramchi الذي درس ظاهرة المجتمع المدني في سياق بحثه عن الوسيلة التي تحقق الثورة الإشتراكية في دولة رأسمالية غربية، وهي إيطاليا بالتحديد في النصف الأول من القرن العشرين، وقام بذلك بناءا على التجربة الروسية وذلك بطرح السؤال التالي :

-ما هي الشروط والعوالم والأسباب التي ساعدت الطبقة العمالية في هذا البلد على الاستيلاء على السلطة؟ و هل إختلاف بنياته الإجتماعية والإقتصادية وكذا منظومة قيمه الثقافية عن مثيلاتها في إيطاليا سيؤدي حتما إلى تغيير في الإستراتيجية العامة للثورة ؟

وفي السياق التفكير غرامشي يعود سبب إنتصار الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 إلى أن الدولة كانت تقريبا كل شيء هناك، مقابل ضعف المجتمع المدني، ومن ثمة كانت السيطرة على الدولة تقتضي السيطرة على المجتمع السياسي، في حين نجد أن الدولة في الغرب متلاحمة مع المجتمع المدني الذي يقوم بمراقبتها وحمايتها في نفس الوقت، وهذا يعني أن إستراتيجية تحقيق الثورة والوصول إلى السلطة ينبغي تطويرها وتغييرها بما ينسجم والأوضاع الجديدة للدولة الأوروبية الرأسمالية ويقول غرامشي في احد النصوص الهامة من" دفاتر السجن ""ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقين أساسيين الأول المجتمع السياسي أو الدولة والثاني يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة من التنظيمات" ويحتوي المجتمع المدني عند غرامشي على العلاقات الثقافية الأيديولوجية، ويضم النشاط الروحي العقلي،

وإذا كان صحيحا ما قاله ماركس من أن المجتمع المدني هو البؤرة المركزية ومسرح التاريخ، فإن غرامشي يضيف أن المجتمع المدني هو اللحظة الإيجابية والفعّالة في التطور التاريخي وليس الدولة كما ورد عند هيغل، كما إعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاء للتنافس الأيديولوجي ويضيف غرامشي أنه إذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة الدولة، فإن المجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الأيديولوجية، ووظيفة الهيمنة "hegemonies " هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعى أنها خاصة مثل:

النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة وعليه فالمجتمع المدني لدى **غرامشي** يعني الرأي العام الغير الرسمي، أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة.

رغم أهمية هذه الدراسة، إلا أنه وبعد الإضافة والتطوير الذي قدمه **غرامشي**، لم تظهر أية دراسة أخرى عن موضوع المجتمع المدني، وقلَّ الحديث عنه بل وإنحصر فقط في الدراسات الأكاديمية والعلمية وما لبث وأن عاد مفهوم المجتمع المدني وبقوة في الثلث الأخير من القرن العشرين وذلك بسبب الانهيارات التي شهدتها أوروبا الشرقية والأنظمة الدكتاتورية في أواخر السبعينيات وظهور موجات التحول الديمقراطي ما دعا إلى ضرورة وجود المجتمع المدني كمؤشر للديمقراطية (1) ،

1- **عمر برنوصي. مفهوم المجتمع المدني في الفلسفة السياسية الغربية وسوسيولوجية المعاصرة**

http://www.amanjordan.Org/index1.htm. le 12/09/2010

كما يرجع السبب أيضا إلى التحولات الإقتصادية والإجتماعية والتي عرفتها أوروبا الغربية وهذا ما تطلب ضرورة وجود مجتمعا مدنيا قويا يكون ضابطا إجتماعي مهم وفعال وقادرا على الحد من تدخل الدولة(1).
وبالتالي فقد أصبح المجتمع المدني اليوم في الدول المتقدمة مركز لقيادة السلطة، ولقد نمى المجتمع المدني وتعاظم ليمتد تنظيمه على المستوى العالمي بظهور ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي والمعبر عنه بالمنظمات الغير حكومية العالمية كالهلال والصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات الشفافية الدولية وغيرها (2)

المطلب الثالث: واقع المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق في الخبرة العربية المعاصرة:

يواجه الباحثون العرب عدة صعوبات في تأصيل المفاهيم المرتبطة بحقل العلوم الإنسانية ويعتبر مصطلح المجتمع المدني واحد منها، وهذا راجع إلى:
-ضعف التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني من حيث تعريفه وضبطه وتحديد متغيراته وشروط ظهوره وتطوره وذلك رغم شيوع استخدامه.
-الإختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني، فهو تارة يستخدم في سياق الدولة والمجتمع السياسي، وتارة أخرى في سياق الدين، وتارة ثالثة في سياق النظم العسكرية، وتارة رابعة في سياق النظم الإستبدادية، ما يخلق قدرا من الغموض عند التعامل معه وفي تقديم تعريف دقيق للمفهوم عند المفكرين العرب، ويرجع سبب هذه الاختلافات إلى الإنحيازات القيمية والأيديولوجية لبعض الباحثين العرب.
-كذلك يعود السبب إلى حداثة إستخدام هذا المصطلح المنقول من ثقافة أخرى وافتقار مستخدميه أنفسهم لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي إرتبط بها (3)
و أيضا بسبب المواقف الحدية بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، ويمكن التمييز بين موقفين، فالأول ينفي وجود المجتمع المدني في الوطن العربي، بينما يقول الموقف الثاني بوجود المجتمع المدني في الوطن العربي مع بعض التحفظاتكما يشوب مفهوم المجتمع المدني عدة إختلاطات مفاهيمية وعلمية لدى باحثي العرب، وذلك عند تحدثهم عن المجتمع المدني أو عند القيام بإعطائه تعريف فالإختلاط الأول هو الذي يجعل من المجتمع المدني معيار للحرية والتحرر ونقيض للسلطة والدولة وما تنطويان عليه من قيم استبدادية (4).
والإختلاط الثاني نابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص والمتعلق بالفرد وحياته الشخصية مقابل الشأن العام والدولة والتي تهتم بالأمور الوطنية، ووفق هذا المنظور يصبح التحرر والتقدم

1-**فريد باسيل شاني. المجتمع المدني**2010-09-28 Le ? news/artic.php /www.Arabtopics.com/modules/ :http

2-**الحبيب الجنحاني "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة" مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 3 السنة**1999 **.ص**32

3-**محمد السيد سعيد " فكرة المجتمع المدني العالمي " مجلة العربي. العدد**447 **. فبراير.**1996 **. ص**28

4-**حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية. ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط**1 **. بيروت :مركز دراسات الوحدة. العربية.**1992 **.ص**684

في إتجاه الديمقراطية مرهون بالعودة إلى الفردية وسيطرة المصلحة الشخصية،أما الإختلاط الثالث فهو نابع من محاولة جديدة لوضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي،

وعليه فان المجتمع المدني في هذه الحالة مطابق للتنظيمات والبنى الحديثة المضادة للبنى المجتمعية القديمة سواء كانت دينية أو القبلية أو الجهوية (1)

كما تتمثل أهم المعوقات أو الصعوبات التي تعرقل نجاح المجتمع المدني في الوطن العربي في:

أ -**المشكلات المتعلقة بين المجتمع المدني والدولة** :لقد اقترن ميلاد وظهور المجتمع المدني بنشأة وظهور الدولة، فبرغم من كون المجتمع المدني مستقل عن الدولة،

إلا أنهما متلاحمان ومتحدان خدمة لصالح العام، وفي هذه الحالة لا يواجه المجتمع المدني أية مشاكل، لكن في حالة هيمنة الدولة عليه يبرز المشكل الحقيقي، والذي تعاني منه الدول العربية بشكل عام حتى بعد دخولها في مرحلة التعددية، وذلك من خلال تدخل الدولة في حياة المجتمع المدني وجعله تابعا لها ماديا، إضافة إلى محاولة تسييسه ما أدى إلى انهيار هذا المجتمع وتقلص فعاليته.

ب - جدار السلطة البيروقراطية: وما تفرضه من قيود وعراقيل إدارية، إذ يسعى البيروقراطيين إلى خدمة المصالح الخاصة دون العامة، فتتشكل بذلك جماعات ضغط والذين يحركون آليات وأدوات السياسية وفق ما يخدم مصالحهم الخاصة.

ج - غياب الحس المدني :إذ تحتاج العملية الاجتماعية إلى تنمية قيم المجتمع المدني وترسيخ هذه الثقافة بين الفئات المجتمع، وهذا الأمر لا يتم بطريقة آلية وإنما يحتاج إلى مجهودات واعية تسعى لتحريك هذه القيم والمحافظة عليها (2).

د -تزامن ظهور المجتمع المدني بظهور التحولات الديمقراطية وصعوبات النظام الاقتصادي: ما ينتج عنه إنعكاسات سلبية على المجتمع، وعليه فإن لم يكن المجتمع المدني قوي وناضج وسليم سيصعب عليه العمل وسط هذه الأجواء.

ه- انتشار قيم اللامبالاة والأنانية :إن من الأمور المقلقة في تجربة المجتمع المدني، هو ظهور وانتشار قيم الأنانية، السخرية، النفور، اللامبالاة وعدم الرغبة في المشاركة، وهذا يعني أن المواطن لا يرغب في أن يكون له أي أثر أو دور في تسيير أمور مجتمعه، وهذا راجع إلى:

-الحرص على المصلحة الذاتية

-الخوف من فقدان استقلاليته الفردية (3).

-عدم الرضا على النتائج المقدمة من طرف النظام ومن طرف المجتمع المدني

1- **برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي دور العوامل الداخلية والخارجية. ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992 ،ص ص.733 734**

2- **احمد شكر الصبيحي. المرجع السابق. ص 132**

3- **عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، المرجع السابق، ص ص-99.96**

-سوء استخدام التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت والتلفاز والهوائيات المقعرة والهاتف النقال وغيرها مما أدى إلى إغراق أفكار الشباب وقتل أوقاتهم في أشياء جانبية وبذلك تقتل فيهم روح المشاركة السياسية.

المبحث الثاني: المجتمع المدني الجزائري الواقع والمحاذير:

عرف المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة منذ عشريتين، إهتماما متزايدا في الخطاب السياسي، والدراسات والندوات والملتقيات العلمية الأكاديمية، وأصبح بذلك حديث العام والخاص في مختلف أرجاء العالم خاصة بعد انتشار موجة الديمقراطية، وعليه فالمجتمع المدني يمثل سلطة الشعب في مواجهة أي إحتكار أو إستبداد قد يصدر من الدولة فهو قادر على فرض إرادته ورغباته وقادر على التأثير والمساهمة في قرارات الدولة وهو بذلك يقوم بكل وظائفه وعلى رأسها وظيفة الضبط الإجتماعي وهذا ما نجده في الدول الأوروبية وحتى في الأقطار التي تبنت الخيار الديمقراطي كأمريكا اللاتينية وشرق آسيا، والجزائر مثلها مثل باقي دول العالم الثالث قد تبنت الخيار الديمقراطي كبديل لابد منه، وعملت منذ بداية دخولها في هذه المرحلة، على دعم مؤسسات المجتمع المدني من خلال دعمها لأهم عنصر لها ألا وهي الحركة الجمعوية، وذلك باعتبار أن الجمعيات المدنية تشكل أهم المؤسسات الفاعلة للمجتمع المدني في الجزائر وأكثرها عددا ونشاطا وتواجدا في الميدان لذا كان الاهتمام والتركيز عليها في هذا المبحث من خلال واقعها وآفاقها والتركيز على أدوارها التنموية بشكل أساسي في هذه الأطروحة ككل والسؤال الذي يطرح نفسه وبشدة في هذا المبحث هو ما هو واقع المجتمع المدني الجزائري في الفترة الحالية وما هي الخطوات التي قطعها في فرض وجوده وكيف ينظم ويأطر وماهي الصعوبات التي تواجهه ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات سنتناول دراسة الحركة الجمعوية كمقياس للمجتمع المدني ومدى فعاليته في الواقع العملي وذلك من خلال:

-تتبع المسيرة التاريخية للحركة الجمعوية في الجزائر.

-توضيح المكانة القانونية التي تشغلها الجمعيات في الدساتير الجزائرية.

-ذكر أهم المعوقات والعراقيل التي تحد من الفعالية الوظيفية للمجتمع المدني.

المطلب الأول: التطور التاريخي للحركة الجمعوية الجزائرية

تعتبر المرجعية التاريخية عاملا مهما في فهم مشاكل الحاضر وإدراك تحديات المستقبل لذا تناولت الدراسة في هذا المطلب ظاهرة المجتمع المدني الجزائري في سياقه التاريخي

أ/ الحركة الجمعوية الجزائرية قبل الاستقلال 1962: ترجع نشأة النظام الجمعوي في الجزائر إلى خصوصيات القيم الإجتماعية والتربوية والروحية الهادفة للفعل الخيري التي يتميز بها المجتمع الجزائري،

كما أن النظام الموروث للفعل الجمعوي لم يكن قائما على توزيع الثروة بقدر ما كان يصب في المشاركة الجماعية، وهو أحد أشكال التماسك والتكافل الإجتماعي، وذلك لحاجة الأفراد لتقوية وجودهم الإجتماعي والحفاظ على إستمرارية حياتهم لذا فقد عرف المجتمع الجزائري مؤسسات مدنية ترعى شؤونه ومشاكله، (1).

وتكون وسيط بينه وبين الدولة شأنه شأن كل دول العربية الإسلامية، وبدخول الدولة العثمانية إلى الجزائر، عرف المجتمع الجزائري تنظيمات جديدة إضافة إلى التنظيمات الموجودة سابقا، وذلك رغم كون نظام الحكم التركي متمركزا في المدن أكثر منه في الأرياف، ولم يعط لهذه المدن الفرصة للنمو والتوسع من أجل قيام تنظيمات إجتماعية وثقافية وإقتصادية، إلا أنّه وبالرغم من كل هذه الظروف ظهرت تنظيمات مختلفة، في الدرجة أولى نجد التنظيمات المهنية التي كانت متحدة تحت ما يسمى" بالأمانة" والتي كانت تضم من 35 إلى 45 عضو هذه التنظيمات المهنية كانت تمارس رقابة فعلية على جودة المنتوج، تحكم في الأسعار والتنظيم الاجتماعي، إضافة إلى حماية مصالح أفرادها،في الدرجة الثانية، تأتي التنظيمات المتخصصة في تسيير الأحياء التي تعرف بإسم "الحومة"، هذه الأخيرة تتكون من طرف الأمناء، وعليه فكل حي يملك ممثله لدى الهيئات التركية والإدارية يسمى"الأمين" والذي يعبر عن مشاكل ومطالب الناس ويضمن حماية مصالحهم(2) ، إلى جانب هذه التنظيمات هناك التنظيمات الإجتماعية والثقافية والخيرية المرتبطة بمؤسسات الأوقاف، مثل مؤسسة" سبل الخيرات "التي كان نشاطها موجه إلى بناء المساجد، الزوايا والمحافظة عليها وصيانتها والتكفل بخدمة ورعاية الطلبة والمدرسين، حفظ القرآن والمرتلين له، وكذا جمع وتوزيع الصدقات على الفقراء والمساكين ونجد نموذجا آخر من المؤسسات أو التنظيمات والممثلة في رابطات الأولياء الصالحين وهي نوع من المؤسسات التي تقوم بخدمة وصيانة الأملاك التابعة للتنظيم، ورعاية وإطعام الزوار ومساعدة الفقراء من أهل المدينة بالمال وذلك من مداخيل المؤسسة، كما أنشأ الأندلسيين بعد إستقرارهم في الجزائر مؤسسات خاصة بهم تقوم برعاية ومساعدة هذه الطائفة، ولقد كانت هذه التنظيمات بمثابة الصناديق الممولة لكثير من الأنشطة، التي لم يكن في مقدور الدولة والتي أنهكتها الحروب والدسائس، تغطيتها خاصة وأنها موجهة لفئة خاصة من السكان وعليه فقد اكسبها هذا العمل هيبة ومكانة في أعين السكان والقائمين على شؤون الدولة فكانت لهم الكلمة المسموعة والرأي المتبع (3).

و بدخول الإستعمار الفرنسي للجزائر في 1830 إختفت التنظيمات التقليدية في العشرية أولى، لكنها عادت بعد ذلك للظهور، وذلك لحاجة الأفراد للتنظيم وتضامن والحفاظ على هويتهم وتراثهم الإسلامي من الضياع والطمس.

1-كلثوم، بيبيمون، النخبة النسوية والتنشيط الجمعوي في الجزائر ."مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، 2004، ص75

2-Larbi Icheboudene. « Le Mouvement Associatif ou la Tentativ de Structuration Social. Ebouche pour une Réflexion ». Les cahiers du CREAD.N 53. 2000.p 4

3- أحمد، بوكابوس، مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الإجتماعية الثقافية: في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق ، 2005، ص 65، دفاتر المركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الإجتماعية والثقافية، رقم 13

وتتجسد أولى الممارسات التضامنية التي تعد بمثابة العرف في المجتمع التقليدي في "التويزة"وهي نوع من النشاطات التطوعية، والمكونة من جماعة صالحة وقوية، بناءا على المرجعية الأصلية للهوية الدينية، وتكون حيويتها وقدرتها في تحقيق النفع العام والحفاظ على المجتمع الجزائري، إضافة إلى أشكال أخرى، مثل "الحلقة "التي يحكمها رجال الدين والزوايا، والتنظيم التقليدي القبلي المتمثل في" ثاجمعت "وهي عبارة عن مؤسسة إجتماعية تمارس السلطة الإجتماعية على مختلف التشكيلات الإجتماعية المكونة لها.

و يوجد تنظيم " ثاجمعت " خاصة في منطقة القبائل وهي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا ويتم اختيار ممثليها في مجلس" ثاجمعت "ومكونين من الرجال، الشيوخ والعقال، الذين يتمتعون بشخصية محترمة وبالسلم إجتماعي وبالإستجابة لنظرة المجتمع القروي وطموحاته إضافة إلى إعتبارات أخلاقية، ويفضل بالأخص الرجال المتدينين وبعض الأسر والأنساب العرقية، وعليه فإن" العقال" الذين يتم إختيارهم لتمثيل سلطة "ثاجمعت "يعكسون في نفس الوقت الوعي الإجتماعي للأفراد والجماعات (1) وهذا ما يمكنهم من القيام بنشاطهم التنظيمي والقيادي بسهولة كبيرةوعليه فقد عمد الشعب الجزائري إلى إحياء مؤسسات قبلية تضامنية لمواجهة الإستعمار الفرنسي، الذي عمل على نقل تنظيمات فرنسية إلى الجزائر وتشجيعها وسط الأهالي بغية القضاء على مقومات الشعب الجزائري، وعليه فقد عمد الشعب الجزائري إلى إحياء مؤسسات قبلية تضامنية لمواجهة الإستعمار الفرنسي(2)، الذي عمل على نقل تنظيمات فرنسية إلى الجزائر وتشجيعها وسط الأهالي بغية القضاء على مقومات الشعب الجزائري.

وأول جمعية أوروبية في الجزائر تأسست سنة1840 ، وهي" جمعية مزارعي الجزائر"، وكانت معظم هذه الجمعيات تملك أسماء جزائرية ولكن بأهداف موجهة لخدمة أغراض إستعمارية وتبشيرية مسيحية، والتي كانت مخبأة تحت غطاء" النشاطات الخيرية "(3) وبعد مضي 60 سنة من هذا التاريخ، ظهر القانون المعروف بقانون أول جويلية1901 في فرنسا، وطبق نص هذا القانون في الجزائر المستعمرة، إلى جانب مجموعة من النصوص المتناولة لعدة جوانب (4) وعلى إثر هذه القوانين، نشأت جمعيات جزائرية بعضها موالي للإستعمار والبعض الآخر يعمل لنشر الوعي داخل المجتمع الجزائري، وعلى العموم فإن معظم التنظيمات كانت مدافعة عن مصالح الفرنسيين، إذ نجد أن تنظيمات مقسمة إلى:

-تنظيمات الفرنسيين تصل إلى88.39%

-الخاصة باليهود نحو 1.20 %

1- **محمد الرؤوف، القاسي، التنظيمات المسجدية في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، دفاتر المركز الوطني للبحث في،2005،ص، 97 الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، رقم13**

2 -**أكلي، فراح ، سوسيولوجيا النماذج التنظيمية للمجتمع القروي القبائلي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر معهد علم الاجتماع، غير منشورة، 1997، ص106**

3 -**أحمد، بوكابوس ، التنظيم الجمعوي والمجتمع المدني. كراسات CREAD ،عدد 53 ،2000، ص 49**

4 - **أحمد،بوكابوس، مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية والثقافية. المرجع السابق.ص69**

-الخاصة بالمعمرين غير الفرنسيين تصل لحدود20.6 %

-أما الخاصة بالأهالي فتقترب من8.53%

وإذا أضفنا التنظيمات الخاصة باليهود وبالمعمرين الغير الفرنسيين إلى تنظيمات الفرنسية بإعتبارهم فرنسيين بالتجنس، فإن النسبة تصل إلى 91.47 %أما النسبة المتبقية للأهالي فلا تتعدى8.53 % .(1)

و على الرغم من أن اغلب جمعيات الأهالي كانت لها تسمية إسلامية، إلا أن ذلك لم يكن نتيجة لموقف عقائدي أو أيديولوجي لمشروع إجتماعي مصدره الإسلام كعقيدة وتشريع، بل كان مجرد تسمية للتمايز مع الآخر الأوروبي في جانبه السياسي لا الثقافي، بغية تضيق الخناق عليها من طرف السلطات الفرنسية، مثل"جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا "التي أسسها كل من" **عباس فرحات**" و"**مصطفى باشا** "سنة 1919 وأعيد تأسيسها سنة 1955 تحت رئاسة"**محمد الصديق بن يحي**" ونيابة" **عمارة رشيد** "هؤلاء المؤسسون لم يكن لهم أية علاقة بالمشروع الإسلامي، بل كانوا من المتشبعين بالثقافة الفرنسية وقيمها الحضارية (2)

أما الجمعيات الدينية والتي دافعت وبقوة على الهوية العربية إسلامية، وساهمت إلى حد كبير في الحفاظ على التقاليد الثقافية والحضارية للشعب الجزائري المسلم فنجد مثلا:

-**الكشافة الإسلامية**: والتي كان لها الأثر الفعال في الحفاظ على الإنتماء العربي إسلامي للشباب الجزائري، بالرغم من عمليات التخريب والتي أنتجها المستعمر آنذاك وإبان الثورة التحريرية الكبرى (3).

-**جمعية العلماء المسلمين** :والتي كان يترأسها الشيخ عبد الحميد إبن باديس ومن بعده العلامة البشير الإبراهيمي، إذ تأسست هذه الجمعية في 5 ماي1931 ، ردا على الاحتفالات الفرنسية بمرور قرن على احتلال الجزائري.

و لقد كان لهذه الجمعية دورا فعال في القضية الوطنية، حيث أيقظت الشعب الجزائري من سباته وغفوته، ودعته إلى المطالبة بحقوقه المهضومة، والقيام بالعربية لغة الدين والوطن، ودعت إلى العمل بالقرآن والسنة الشريفة.

وعملت على إحياء الشخصية الوطنية العربية المسلمة، وتخليص الشعب الجزائري من ضلالات والقيام بالعربية لغة الدين والوطن، ودعت إلى العمل بالقرآن والسنة الشريفة،

وعملت على إحياء الشخصية الوطنية العربية المسلمة، وتخليص الشعب الجزائري من ضلالات البدع والخرافات التي كان يدعوا إليها رجال الزوايا المنحرفة، وأنشئت الجمعية الصحف، النوادي، المدارس والمعاهد، وأرسلت الطلاب والتلاميذ إلى الخارج الوطن كما لا ننسى فضل **التنظيمات الرياضية الجزائرية**، التي ساهمت في إبراز هذا الشعب إلى الرأي العام من خلال التظاهرات الرياضية،

1- OMAR HACHI« Les Associations Déclarées ». Les cahiers du CREAD. N53 2000 p61

2- **الزبير، عروس. المرجع السابق. ص.** 30

3- **كمال، عجالي، مساهمة العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري قسنطينة.. عدد** 16 **ديسمبر**2001 .**ص**103 .

يمكن ذكر على سبيل المثال :"**جمعية غرناطة**"،"**الحياة**"، "**الودادية**"، "**أدبية**1930 "، "**نادي معسكر**"وهو أول نادي رياضي جزائري أنشا سنة 1912 و"**نادي معسكر الإسلامي** "إضافة إلى" **نادي غالي للمعسكر** "مؤسس سنة1925 ، و"**العباسية**"،" **الاتحاد الرياضي المسلم للعباس** "مؤسس سنة 1933 و"**الاتحاد الرياضي الجزائري المسلم** 1932"(1)

و إبان الثورة التحريرية الكبرى إلتفت جميع الجمعيات الجزائرية، بمختلف توجهاتها وأفكارها حول" **حزب الجبهة التحرير الوطني**"، وهو عبارة عن منظمة ثورية تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي السابق والذي حاول التحصل على الإستقلال بطرق قانونية سلمية والتحول مباشرة إلى الثورة المسلحة

التي تكللت بالإستقلال وإسترجاع السيادة الوطنية يوم 5 جويلية1962(2)

ب/ الحركة الجمعوية بعد الاستقلال: أما مرحلة ما بعد الإستقلال فقد إتسمت بعملية سيطرة الدولة وإحتكارها للمجتمع ،ولمختلف الهياكل والمؤسسات وفضاءات التنشئة الإجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي، يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي للحزب الواحد ،وذلك لأن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية التربوية والثقافية (3)، مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع، إذ تعتبر من مهامه الأساسية، فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأن وبرأيها أن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه وذلك عن طريق تأسيس وإنشاء تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه وأرائه وتخدم مصالحه (4) وبذلك عمت روح الأبوية في جميع المجالات، وألبست الصبغة السياسية لكل منظمات الإجتماعية والثقافية والتربوية وعليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها، تسيير في نفس القوالب والأطر التي كانت قائمة في فترة الإستعمارية والمتمثلة في عملية الهيمنة (5)

إن عملية الهيمنة على مختلف التنظيمات المدنية التي وجدت منذ الإستعمار وإستمرت إلى ما بعد الاستقلال، كانت كنتيجة لاستمرار نفاذ قانون الجمعيات الفرنسية "5جويلية 1901" إلى مرحلة ما بعد الإستقلال، والى غاية 1971 حيث صدر في تلك السنة، القانون79/17 الذي كان أكثر صرامة وتشددا من الأول، وإستمرت هذه الهيمنة حتى بعد إصدار قانون 1987 المتعلق بالجمعيات، والذي كان من المفروض أن يقلص من هذه الهيمنة ويتماشى أكثر مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية التي بدأت تطالب بالتغيير، وعوضا عن ذلك، فقد كرس هذا القانون سيطرة الإدارة على الجمعيات ومراقبتها، مما أدى إلى تضييق

1- **عائشة، باركي " الحركة الجمعوية في الجزائر وتجربة اقرأ "كراسات CREAD، عدد 53، 2000، ص 37**

2- ABDELKADER LAKJAA « Vie associative et Urbanisation en Algérie ».Les cahiers du CREAD.2000. p12

3- **صالح، فيلالي ،أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية "في مؤلف الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي. ط2 . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية1999 . ص33**

4- **عمر، دارس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر :الواقع والأفاق. مجلة إنسانيات، ع28 ، الجزائر. افريل/جوان2005 ، ص. 25**

5- **أحمد، بوكابوس، التنظيم الجمعوي والمجتمع المدني. المرجع السابق. ص18**

هامش الحريات الجمعوية، لدرجة أن هذه الجمعيات لا تستطيع أن تستمر خارج دائرة الولاء الحزبي مما أدى إلى مشاركة شعبية شبه إجبارية وخالية من القناعة وتغلب عليها الترعة الإنتهازية الفردية، وبالتالي فإن هذه المشاركة كانت ظرفية وغير بناءة بالنسبة للمجتمع الجزائري، كل هذه العوامل أدت إلى إفقار الحياة الجمعوية، والتي هي عبارة عن همزة وصل بين الدولة والمجتمع، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين السلطة والمجتمع وإتساع السخط الإجتماعي، بسبب أزمة 1986 وهي الأزمة التي عرفت فيها إنخفاض لأسعار البترول من 35 إلى 10 دولار للبرميل .(1)، وإرتفاع الديون الجزائرية المتكونة من أكثر من قروض التموين اليومي للإقتصاد، والقروض التجارية القصيرة الأمد والمرتفعة الفائدة، الأمر الذي أدى إلى إزدياد الديون وإنحصار الدولة في خدمتها فقط، وبالتالي فقد أدى كل ذلك إلى تدني حالة الإجتماعية، إرتفاع نسب البطالة وإنتشار الفقر وتأزم الوضع وظهور إحتجاجات شعبية وفوضوية، أدت كلها في الأخير إلى أحداث 5 أكتوبر1988 (2) . والتي أدت إلى التعددية السياسية، وتعديل قانون الجمعيات والإعلام، إضافة إلى الضغوطات الخارجية والمتمثلة في سياسة المشروطية والمفروضة من قبل المؤسسات المالية على الجزائر، والتي فرضت عليها إشراك الحركات الجمعوية في كل المجالات الإصلاح الإقتصادي كونها وسيلة المجالات الإصلاح الإقتصادي كونها وسيلة ضبط الإجتماعي وضامنا لعدم تكرار حالات (3) التضمر والإحتجاج كالتي حدثت في 5 أكتوبر1988 وبالتالي إضطرت الدولة الجزائرية إلى تبني التعددية، والتخلي عن بعض وظائفها الإجتماعية وإسنادها إلى الجمعيات المدنية للتكفل بها، والتي تعتبر صورة من صور الديمقراطية والتغيير (4)، وعليه فقد إستفادت الجمعيات من مرحلة التعددية التي دخلت فيها البلاد، وإستفادت من قانون الجمعيات ومن تسهيلاته، وأنشأ على اثر ذلك كم هائل من الجمعيات والمقسمة إلى:

1-**الجمعيات النقابية** ونتقسم بدورها إلى:

-النقابات العمالية : وتضم هذه الأخيرة:

-**الاتحاد العام للعمال الجزائريين** (UGTA):والذي تأسس سنة1954 وإنضم فيما بعد كباقي التنظيمات الجزائرية، إلى الجبهة التحرير التي قادت البلاد إلى النصر والإستقلال في 5 جويلية1962 ولقد عان الإتحاد العام للعمال الجزائريين كثيرا بعد الإستقلال من جراء السياسية الصارمة التي إنتهجها الرئيس السابق "**احمد بن بلة** "فإنضم الإتحاد إلى السلطة الجديدة والتي قامت بالتصحيح الثوري، بقيادة الرئيس الراحل "**هواري بومدين**"، إلا أنه خضع من جديد لهيمنة الدولة والحزب، اللذان عملا على أن تكون قيادات الاتحاد العام للعمال الجزائريين موالية وخاضعة لهما وبقي الاتحاد مهيمن عليه كباقي التنظيمات المجتمع المدني،

1-عمر، دارس، "الحركة الجمعوية في المغرب العربي "دفاتر مركز البحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية.وهران، عدد رقم،5 /2002 ص 61

2-أحمد، هني، المديونية في الجزائر. موفر للنشر ،الجزائر،.1992 .ص87

3 - MOHAMED MADANI « Les Regroupements Associatifs: Image de Soi. De l'é Tat et de la société ». Les cahiers du CREAD. N53.2000.p 29

4-عروس، الزبير، المجتمع المدني : الأداة الرأي والفقراء الجدد".كراسات.CREAD عدد2000،53 ، ص21

إلى غاية مرحلة التعددية، حيث صدر في جوان 1990 القانون الخاص بكيفيات ممارسة الحق النقابي، إذ تنص المادة 2 منه، على حق العمال الإجراء والمستخدمين والمنتمين إلى مهنة أو قطاع أو نشاط واحد أن يكوّنوا تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم (1)،

كما يمكن أن تؤسس النقابة وفق شروط بسيطة محددة في مادة6 والتي تنص بضرورة تمتع النقابيون بالجنسية الجزائرية الأصلية أو المكتسبة منذ 10 سنوات على الأقل والتمتع أيضا بكافة حقوقهم المدنية والوطنية، وأن يكونوا راشدين، ولم يصدر منهم أي سلوك مضاد للثورة التحريرية، وأخيرا يشترط عليهم ممارسة نشاط له علاقة بهدف التنظيم النقابي كما ينص القانون على الحقوق والواجبات تحمي النقابيين من أي اضطهاد وتنص المادة 6 بأن: "تعتبر النقابة شخصية معنوية والأهلية مدنية بمجرد تأسيسها" (2) ونص القانون على مواد تحمي النقابيين من أي تعسف أو اضطهاد بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بالأحكام التأسيسية والموارد والأملاك وحالات الحل والعقاب المشابهة إلى حد كبير لقانون90 -31 إضافة إلى تأكيد الدستور الجزائري 1996 في المادة 56 و 57بالحق النقابي والمعترف به لكل المواطنين والحق في الإضراب لكن بشكل قانوني ودون أن يضر بسلامة وأمن الوطن وكل ماله منفعة للمجتمع والبلاد هذا القانون لم يأتي إلا بعد الضغوطات الكبيرة والتي أسفرت على توقيع الجزائر على الاتفاقية الدولية "إتفاقية الحرية النقابية وحماية الحق التنظيم النقابي التي أسست سنة 1948"(3) وورد في ديباجتها على الاعتراف بمبدأ الحرية النقابية وسيلة لتحسين أوضاع العمال ولإقرار السلام كشرط أساسي للتقدم ما هذا القانون الدولي فجاء نتيجة للظلم والحرمان الذي لحق بعدد كبير من العمال في العالم، والذي ولد سخطا كبيرا مهددا بذلك السلام العالمي، لذا كان من الضروري تحسين ظروف العمال ووضع قوانين تحميهم من أي اضطهاد(4)

-**النقابة الإسلامية للعمل**: (SIF) والتابعة " للجبهة الإسلامية للإنقاذ" ، والتي تأسست بموجب القانون 90/30في 14 جوان 1992 والذي عمل على خلق قواعد عماليةعلى قطاعات "SIF " خاصة به، وخرق الاتحاد العام للعمال الجزائريين ولقد ركزت نقابة التعليم، الصحة، النقل، السياحة والاتصالات وتمكنت هذه النقابة الإسلامية من استحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا والقيام بالعديد من الإضرابات إلا انه تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة1992 ،

1- **سعيد، بوشيخو، إشكالية الاستقلال والاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، غير منشورة، 1998، ص 143.**

2- **الجريدة الرسمية، الصادرة في 6يونيو 1996 عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم، 14 .90 المتعلق بالكيفيات ممارسة الحق النقابي، ص ص 765/ 766، الجزائر1998**

3- **دستور الجزائر1996 . الصادر في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر،1996 عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

4- **الأمم المتحدة. حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية. مجلد1 . ج .2 نيويورك. 2002. ص707**

-**اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر**: والتي أسسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 1992 محاولة منه للحضور على المسرح السياسي بهدف مواجهة النفوذ المتنامي للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وقد انضمت إليها منظمات أخرى المتمثلة في: أصحاب العمل والمدراء، الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان إن الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذي كان الممثل الوحيد لكل القطاعات العمالية قد فقد هذه المكانة تدريجيا، لأنه لم يعد يمثل العمال ولا حتى مطالبهم (1)، بل صار أشبه بجهاز بيروقراطي إضافة لكونه الحليف المقدس للدولة لا للعمال، إن هذا التصرف أدى بمطالبة الفروع العمالية والمهنية الأخرى باستقلالها عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والمطالبة الدولة بإعطائها الاعتماد لممارسة الحق النقابي بشكل قانوني .

-النقابات المهنية :بالرغم من أن القانون14/90 و دستور الجزائري1996 ، يسمح بتأسيسها وفق إجراءات بسيطة، إلا أن هذه الحركات النقابية ناضلت وبقوة إلى غاية31 مارس 2001 للحصول وبصعوبة على الاعتراف بوجودها وبمشروعية عملها، حيث تم الإعلان ورسميا ميلاد الاتحادية الجزائرية للنقابات المستقلة (CASA) والتي تضم 5 نقابات مستقلة وهم:

-نقابة موظفي الإدارة العامة.(SNAPAP)

-ونقابة قضاة هيئة التحكيم (SNMCC)

-و نقابة موظفي الخطوط الجوية (SNPCA).

-و أخيرا نقابة ممثلو موظفي التربية والتكوين (L'UNPEF) و(SATEF) وتعتبر هذه النقابات المستقلة تنظيمات نشطة تتمتع بالاستقلالية النسبية في مواردها المالية، حيث تعرف الساحة النقابية اليوم 38 نقابة للعمال الأجراء، 19 نقابة لأرباب العمل منها 17تخص القطاع الخاص (2)، وتعاني هذه النقابات من عدة عراقيل والمتمثلة في:

-النيوليبرالية لما لها من انعكاسات سلبية على الأجور والمستوى المعيشي للسكان.

-المساس بالحريات المعلنة عنها والتي عرفت تدهورا كبيرا بسبب العراقيل والممارسات السلبية والتي تكبل حرية نشاطها

-معارضة الاتحاد العام للعمال الجزائريين لها، لأنه يعتبر نفسه الممثل، إضافة إلى تهميش السلطات لهذه النقابات المستقلة والرسمية وإبعادها عن دائرة الحوار، لاعتبار الاتحاد العام للعمال الجزائريين النقابة الرسمية الوحيدة التي تتعامل معها، إضافة إلى عدم تحصل العديد من النقابات المستقلة على اعتماد وبالتالي

1- **مكتب العمل الدولي جنيف. القانون النقابي لمنظمة العمل الدولية: معايير وإجراءات. ط1- 1998 ، ص3**

2- **هشام، عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر.1999/1989. مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة ،.2006 ص ص92 /93**

فإن التعددية النقابية التي نص عليها القانون النقابي14/90 الصادر في 6جوان1990 ، تبقى حبرا على ورق بعيدة كل البعد عن الواقع العملي.(1)

2-**الجمعيات النسوية: و**التي تضم أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة ومقاومة العنف الموجه ضدها، وتصنف إلى:

-الجمعيات الخيرية النسائية وهي الأكثر انتشارا.

-الجمعيات والاتحادات النسائية التابعة للحزب، وهذه الأخيرة تكون تابعة لتلك.

الأحزاب تنظيميا وفكريا وهذا يعني أنها لا تتمتع بالاستقلالية.

-الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة، كاللجنة المرأة في نقابة الأطباء، المحامين ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان..الخ

3-**جمعيات حقوق الإنسان** : لقد تأسست عدة جمعيات لحقوق الإنسان من أهمها:

-الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان والتي أسسها المحامي علي يحي وهي على كل حال منظمة سياسية غير رسمية وذلك لأنها منظمة معارضة للنظام.

-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان وتضم عناصر مثقفة وما يشهد لها وقوفها وتفاعلها مع الأزمة الجزائرية والدفاع عن المعتقلين، وتعتبر هذه الجمعيات من أكثر الجمعيات نشاطا وفعالية لأنها تتكون من مثقفين واعيين بأهمية الدفاع عن حقوق الإنسان كآلية من آليات الديمقراطية.

4-**الجمعيات الثقافية**: والتي ظهرت نتيجة الانقسامات الثقافية الموجودة في المجتمع الجزائري ومن أهمها الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية والحركة العربية الجزائرية والحركة الثقافية البربرية(2)

5-**الطرق الصوفية والأخويات الدينية** ومن أهمها:

-الطريقة القادرية :وتعد من أقدم الطرق المعروفة والمنتشرة في الجزائر وتنتمي إليها عائلة الأمير عبد القادر، وقد أسست في القرن 11 في شرق الجزائر على يد عبد القادر الجيلالي.

-الطريقة الشاذلية: يرجع تاريخ تأسيسها إلى القرن13 ، على يد أبو الحسن الشاذلي نسبة إلى قرية" شاذلة " القريبة من تونس.

-الطريقة السنوية: أسسها الجزائري محمد بن علي السنوي في مستغانم غرب الجزائر.

1-**انظر إلى " جريدة الوطن** el watan **"في الأعداد التالية**:

-**العدد**848 : **الصادر بتاريخ**07/17/16/ 1993 **ص** 06

-**العدد** :3135 **الصادرة بتاريخ** 01 /04/ 2004 **ص** 5

-**العدد**: 4016 **الصادرة بتاريخ** 12 /2004/02 **ص** 06

-**العدد**:4259 **الصادر بتاريخ** 11/24/ 2004 **ص** 5

2- Mission d'enquête sur les ،2-La Fédération Internationale des Ligues des Droits de L'homme. Algérie .Libertés Syndicales. Rapport de la Mission International d'enquête. N39. Décembre 2002.p11

-الطريقة الدرقاوية :تنتشر في غرب الجزائر، وقد أسسها سيدي العربي الدرقاوي، انتمى إليها مصالي الحاج وأسرته، و للطريقة الدرقاوية العديد من الزوايا في تلمسان إذ فاق عددها الثلاثين ويأتي على رأس كل زاوية شيخ يساعده مجلس من عشرة أشخاص، وهو لا يستلم مهامه إلا بعد أن يتعرف على أصولها، وتدعو مبادئها إلى التقشف الزهد وعدم التمسك بخيرات هذا العالم.

-الطريقة العليوية: أسسها الحاج بن عليوة في مدينة مستغانم على اثر الانشقاق من الطريقة الدرقاوية وقد اتصفت بالشعائر الدينية واعتمدت على تأسيس الأخويات التي اعتبرت شكلا من أشكال المقاومة للاستعمار الفرنسي.

-الطرق التيجانية: أسسها الشيخ احمد تيجاني عام1786 وتعد المنافس للطريقة القادرية ودخلت معه في صراع انتهى بالخضوع للأمير عبد القادر. (1)

6-**الجمعيات الاجتماعية**: إن هذا النوع من التنظيم عرف في الآونة الأخيرة نوع من الإهمال والنخبوية في التأسيس وهذا ما انعكس سلبا على تواجدها في الساحة الاجتماعية ما أدى بالعديد منها إلى التوقف.

7-**الجمعيات الشبابية** :إن معظم هذه التنظيمات تتشابه من حيث الأهداف والبرامج المسطرة، واغلب قياداتها سبق لهم العمل الجمعوي في الحزب الواحد، ومن ابرز هذه التنظيمات نجد الجمعيات الرياضية، التي تحظى بدعم مالي كبير مقارنة بالجمعيات الأخرى، إذ تعتبر هذه الأخيرة الأكثر نشاطا حتى في الظروف الأمنية الصعبة، كل هذه الجمعيات ما كانت لتعرف هذا التطور وهذا التضخم العددي لولا قانون الجمعيات(90-31) والتسهيلات التي جاء بها على غرار كل القوانين السابقة (2)، فما هي الضمانات والتسهيلات القانونية التي قدمها هذا القانون حتى تعيش هذه الجمعيات في مناخ حر وديمقراطي سليم، وحتى تمارس وظائفها الهامة والجوهرية إزاء المجتمع والدولة ككل ؟

و تجدر الإشارة أننا في هذه الدراسة لم نعتمد على التقسيم الذي اعتمدته العديد من الدراسات والتي تقسم التنظيمات الجمعوية إلى جمعيات تطوعية وأخرى مجانية، لأن أي جمعية تؤسس قانونا لابد من أن تقوم على الركائز الثلاث" التطوعية الفعل المجاني والإرادة الحرة"

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للحركة الجمعوية في الجزائر:

إن الانفتاح الذي مس القطاعات السياسية والإقتصادية والثقافية في الجزائر، قد ساعد على ظهور التعددية الحزبية والإعلامية والجمعوية، وتجسد هذا الأخير بفضل قانون الجمعيات31/90 ولكن قبل الحديث عن هذا القانون لابد لنا من التطرق إلى مراحل تطور الإطار القانوني للحركة الجمعوية في الجزائر، لذا إرتأينا تقسيم هذا الجانب إلى مرحلة الهيمنة القانونية على الجمعيات في الجزائر، ومرحلة الإنفتاح والتعددية.

1- **عبد الرحمان، برقوق وصونيا، العيدي، <u>المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر</u>. ورقة قدمت إلى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي 11/10 ديسمبر،2005 ، التحول الديمقراطي في الجزائر. عين مليلة :دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع.2005 .ص 97**

2- **احمد، بوكابوس، المرجع السابق. ص7**

1/مرحلة الهيمنة القانونية على الجمعيات في الجزائر: "بدءا بأول قانون متعلق بتأسيس الجمعيات في الجزائر وهو قانون 1 جويلية 1901 "والذي تم إصداره والعمل به في فرنسا قصد إنشاء جمعيات فرنسية تدافع عن الحقوق الجماعية، وقد طبق هدا القانون في الجزائر سنة 1904 وفق المرسوم 8 سبتمبر 1904 ولقد عرف قانون الجمعيات الفرنسي الجمعية وفق المادة 1 منه على أنها :"اتفاقية بواسطتها يضع شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر عليهم بربح".

أما المادة الثانية منه فتنص على أن الجمعية يمكن أن تؤسس وفق الشروط التالية:

-أن تكون أهدافها وفق القوانين المعمول بها وأن لا تمس سلامة الإقليم، ووفق هذا القانون تقسم الجمعيات إلى 3 فئات :

أ -الجمعيات الغير معلن عنها: فهذه الجمعيات تنشا بطريقة غير رسمية ودون إذن أو تسريح من طرف الإدارة الرسمية، وبالتالي فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية كونها تنظيم غير قانوني.

ب- الجمعيات المعلن عنها : والتي تؤسس بطريقة قانونية وبإحترام الإجراءات المطلوبة،(إذ تقوم بتقديم طلب رسمي لنشاتها) الطلب يكون كتابي وفيه تعلن عن أهدافها وأعضائها وتنظيمها..الخ(ويتم نشرها بعد ذلك في الجريدة الرسمية وفي العقود الإدارية)، إلا أن هذه الجمعيات لا يمكنها إستقبال الهبات والإعانات بالرغم من كونها رسمية.

ج -الجمعيات ذات النفع العام: فقط الجمعيات المعلن عنها أي الرسمية والقانونية تستطيع أن تتحصل على مثل هذا الإعتراف ولكن بعد القيام بعدة إجراءات إدارية ،ووفق المادة 8 من المرسوم 16 أوت 1901 فإن الجمعية التي تتحصل على مثل هذا الإعتراف تمنح الكفاءة الإدارية الكاملة، ويسمح لها بالحصول على الهبات والدعم العمومي وإستثماراته، وهي بالتالي تتمتع بالشخصية المعنوية الكاملة (1)

ووفق القانون" 1 جويلية1901" ، أنشئت العديد من الجمعيات في الجزائر وفي مختلف الميادين، لكن هذه الجمعيات وإن حملت أسماء جزائرية إلا أن أعضائها ومؤسسيها كانوا من فرنسيين أو المستوطنين، وفيما بعد إنضم إليهم بعض الجزائريين الموالين للسياسة الإستعمارية الفرنسية وبالتالي فإن هذه الجمعيات كانت تخدم الأغراض الإستعمارية بالدرجة الأولى، وحتى وإن ظهرت فيما بعد جمعيات جزائرية حقيقية كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إلا أنهم كانوا يعملون تحت التضييق والمراقبة الدائمة والمستمرة من طرف السلطات الفرنسية.

كما يعتبر قانون الجمعيات الفرنسي "1جويلية 1901" المصدر الأساسي لمجمل القوانين التي تنظم العمل الجمعوي حتى بعد الاستقلال، إذ امتد العمل به إلى غاية1971، وعليه فالدولة الجزائرية قد ورثت بعد الاستقلال الأفكار وقوانين الفرنسية الاستعمارية، والتي تقتضي بوجوب خضوع المجتمع لها والهيمنة عليه لتمارس الدولة الرقابة الكاملة على المجتمع وليس العكس، إضافة إلى ازدواجية الخطاب السياسي بين ما هو

1- OMAR HACHI. « Les associations déclarées ». Les cahiers du CREAD. Alger ،N 53M ،2000. PP 59-60

موجود في الوثائق الرسمية وما يقال في الخطابات الرسمية وبين الممارسة الفعلية لهذه الأمور، إذ على سبيل المثال نجد أن دستور1963، قد نص في المادة 19 بحق المواطن الجزائري وحريته في تأسيس الجمعيات والاجتماع.

كما نجد أيضا في المادة 20 من نفس الدستور، الإعتراف بشكل واضح وصريح بالحق النقابي ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات على أن لا يمس ذلك بإستقلال الأمة وسلامة الأراضي والوحدة الوطنية ومطامح الشعب الإشتراكية وكذا عدم المساس بنظام الأحادية، إلا أن هذه القوانين كانت حبرا على ورق، بدليل أن هناك جمعية تأسست وفق هذه القوانين وهي جمعية "القيم في 9 فيفري 1963 " لكن لشدة المضايقات من طرف الدولة أدت في الأخير إلى حلها رسميا في 22 سبتمبر 1963 وحرصا من الدولة من أن لا تنشأ مؤسسات أخرى معارضة لها، فقد قامت بإصدار المرسوم 14 أوت1963، والذي ينص على :" أنه يمنع في كافة التراب الوطني تشكيل تجمع ذا طابع سياسي" (1)

كما قامت الوزارة الداخلية بإصدار تعليمة وزارية بتاريخ مارس 1964 تطلب فيها من الإدارة إجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، وبفعل الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص لإنشاء الجمعيات، وعليه أصبحت أكثر صرامة بعد ظهور أول تشريع ذو طبيعة اشتراكية والمنظم للقطاع الجمعوي والمتمثل في الأمر"71/ 79 "الصادر 3 ديسمبر 1971، والذي اعتبر أن :"الجمعية تمثل خطرا محدقا بالتماسك الوطني بما تبديه من منافسة للدولة الممثل الوحيد لكل الجمعيات "وبذلك غيب مبدأ إنشاء الجمعيات (2)

أما تعريف الجمعية الذي جاء في هذا القانون"71 /79"فقد عرف في المادة 01 منه على أنها ": الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص بصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من أجل غاية محددة الأثر لا تدر عليهم ربحا" ونلاحظ أن هذا التعريف يشبه إلى حد بعيد التعريف الذي جاء في قانون 1جويلية1901 ،

وعليه فهناك امتداد للقانون الفرنسي ما يدل على أن فكرة الهيمنة تمارس بصفة مستمرة على المجتمع الجزائري ومؤسساته المدنية، وحتى في تقسيم أنواع الجمعيات فنلاحظ أن الأمر71-79 قد تحدث بشكل صريح عن الجمعيات الغير معترف بها أو"الغير معلن عنها "و قد عرفها في المادة 11 بأنها "الجمعيات الغير قانونية أو التي لم توافق السلطات العمومية ولم ترخص لها، أو كل جمعية أثبتت أو تأسست من جديد بعد أن تم حلها من طرف السلطات العمومية أو السلطات القضائية " ويعاقب كل من يتجرأ على تأسيسها بشكل

1- **نادية، خلفة، مكانة المجتمع الجزائري في الدساتير الجزائرية.مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة باتنة. كلية الحقوق، ص** 200342 ،

2- **يحي، وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات. وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع.**2003 . **ص** 20

صارم وفق المادة 9 كما ذكر القانون بشكل واضح وصريح، الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العمومية حسب المادة 17 وهذا تماما كما جاء ذكره في القانون الفرنسي "1جويلية 1901" ،(1).

و أخيرا نجد الجمعيات الأجنبية إضافة إلى وجوب خضوع الجمعيات إلى الأفكار الوحدوية الاشتراكية، أي فرض فكرة الولاء كما جاء في المادة 3 من هذا القانون، وتعرضت هذه الجمعيات إلى العديد من الإجراءات الإدارية المعقدة من أجل تأسيسها، إلى درجة إعطاء الإدارة العديد من الصلاحيات لمراقبة سير عمل الجمعيات وسن العقوبات الردعية والتي تصل إلى حد حل الجمعية إداريا، وخارج الإطار القضائي كما جاء في المادة 7 على سبيل المثال، ومن خلال هذه القوانين يمكننا أن نقيس درجة الهيمنة والاستبداد التي واجهتها هذه الجمعيات كما يمكننا أن نستنتج أن هذه الجمعيات لم تكن سوى أداة في يد الدولة، خالية من أي إرادة أو أداء وعليه فهي لم يكن لها دور في تطوير المجتمع الجزائري وتخفيف من حدة مشاكله أو التعبير عنه، ومع بداية الثمانينات ظهرت مؤشرات التغيير في العلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع، وذلك بدخول بعض المفاهيم والتي كانت غائبة فيما سبق في الخطاب السياسي كمفهوم" المجتمع المدني"،

إذ قامت السلطات بالمصادقة على القانون رقم"85 /15 "لسنة1987 والمتعلق بالتنظيمات الغير سياسية وذلك بقصد التكفل بالقضايا الاجتماعية والتي اضطرت الدولة لتخلي عن بعضها، بسبب الضغوطات الخارجية والداخلية والتي فرضت على النظام ضرورة التغيير، إلا أن هذه الجمعيات الغير سياسية وبالرغم من تكفلها بالقضايا الاجتماعية إلا إنها بقيت خاضعة لإرادة السلطة، مع الإبقاء على صلاحيات الإدارة في مراقبة أنشطة الجمعيات، وعملية تأسيسها وفق المرسوم التطبيقي الصادر بتاريخ (3 فيفرى 1988) وبالمقارنة مع مجمل التحولات التي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة فإن هذا التغيير القانوني بقي ناقصا ولايتماشى مع التغييرات المستجدة آنذاك.

و إستمرت هذه الوضعية القانونية على حالها إلى غاية صدور القانون "رقم31/90 " المؤرخ في 4 ديسمبر 1990والقائم على التعددية والذي تجسد في دستور1989 (2).

2/مرحلة الانفتاح والتعددية الجمعوية: جاءت هذه المرحلة كنتيجة للضغوطات الخارجية، وذلك بفرض المؤسسات الدولية على الجزائر الدخول في النظام الديمقراطي ونظام اقتصاد السوق، إضافة إلى الضغوطات الداخلية ومن أهمها أحداث 5 أكتوبر1988 ، مما أدى إلى إقرار دستور جديد يتماشى والمرحلة الجديدة للبلاد ألا وهو دستور1989 ، الذي جاء بعدة إصلاحات منه القانون رقم" 90-31"، الذي أعطى تعريف جديد للجمعية إذ وفق المادة 2 منه: تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح.

1- الجريدة الرسمية، عدد105 ، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر رقم 71 - 79، المتعلق بالجمعيات،1971 .ص1816

2-الزبير، عروس، المرجع السابق. ص ص19 22

كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي، على وجه الخصوص، يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وان تكون تسميتها مطابقة له، ومن ميزة هذا القانون، أنه إعتبر أن تجمع 15 عضو كاف لإنشاء جمعية وفق المادة6 إضافة إلى كون شروط تأسيسها جاءت جد بسيط إذ نصت المادة 4 منه على أنه" : يمكن لجميع الأشخاص الراشدين أن يؤسسوا أو يديروا أو يسيروا جمعية مع مراعاة أحكام المادة 5من القانون" وإذا توفرت فيهم الشروط التالية :

-أن تكون جنسيتهم جزائرية

-أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية

-أن لا يكونوا قد سبق لهم سلوك مخالف لمصالح الكفاح التحرير الوطني كما يلاحظ أيضا أن شروط التأسيس سهلة وغير مقيدة بأمور تعجيزية، إضافة إلى عدم تقييدها بأفكار أيديولوجية سياسية محددة مثلما جاء في دستور1976 وتعتبر الجمعية باطلة إذا خالفت هدف تأسيسها أو النظام التأسيسي القائم أو النظام العام أو الآداب العامة أو القوانين المعمول بها وذلك وفق المادة 5 وعليه فان الجمعية تؤسس وفق إجراءات بسيطة وغير معقدة كالسابق وفق المواد 6-7 (1).

إضافة إلى الحقوق والواجبات التي يضمنها لها القانون، والذي يعطيها الحماية القانونية الكاملة من أي إجراء ظالم أو اضطهادي، شرط أن تحترم الجمعية وتتقيد بالقوانين المنصوص عليها وتناول هذا القانون في فصل كامل الموارد المالية والأملاك الخاص بالجمعيات إذ وبناءا على ما تنص عليه المادة " 26تتكون موارد الجمعية مما يأتي:

أ -اشتراكات أعضائها.

ب-العائدات المرتبطة بأنشطتها.

ج - الهبات والوصايا والإعانات المحتملة التي قد تقدمها أو الولاية أو البلدية،

كما تنص المادة 28 على أنه :"يمنع على الجمعيات قبول هبات والوصايا المثقلة بأعباء أوشروط، إلا إذا كانت هذه الأعباء لا تتعارض مع الأهداف المسطرة في القوانين الأساسية ومع أحكام هذا القانون، كما لا تقبل الهبات والوصايا من جمعيات أو هيئات أجنبية، إلا بعد أن توافق عليها السلطات العمومية المختصة التي تتحقق من مصدرها ومبلغها وتوافقها الهدف المسطر في القانون الأساسي للجمعية وتجنبها من الضغوط التي قد تنجم عن ذلك " إضافة إلى العائدات المذكورة عنها في المادة29 والمتمثلة في التبرعات العلنية ومن خلال هذه القوانين تكون الاشتراكات بالنسبة للجمعيات جزءا من أموالها الخاصة، إذ ينص القانون الأساسي على إجبارية دفع اشتراك من طرف أعضاء المنخرطين في الجمعية، ما يدل على أن الاشتراك واجب

1- الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 1990،عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 31/9المتعلق بالجمعيات، ص1689

تعاقدي يدفع من طرف العضو الناشط، وتحدد الجمعية العامة الاشتراك بكل حرية وذلك بمراعاة أهداف الجمعية والإمكانيات المالية للمنخرط، أما فيما يخص الإعانات والتي تمنح من طرف السلطات العمومية "أي الدولة والمجموعات المحلية والهيئات العمومية المختلفة "، فهي تعتبر وسيلة مساهمة في تحقيق برامج أو مشاريع ذات المنفعة عمومية، التي لا تحققها هذه السلطات بنفسها مباشرة وتأخذ الإعانات أشكالا مختلفة قد تكون إعانات مادية كشراء العتاد لصالح الجمعية أو إعانات مباشرة أو غير مباشرة لانجاز بعض الأشغال : كطباعة، إعارة العتاد، تهيئة المقرات، وأخيرا إعانات للتسيير أو التجهيز، ولا تعتبر الإعانات حقا من حقوق الجمعيات، بل هي مساعدة تقدمها السلطات العمومية بعد طلب من الجمعية التي تكون قانونية وذات فائدة عامة(1)،

كما تقوم السلطات بمراقبة كيفية استغلال هذه الإعانات، وفق تقرير سنوي تقدمه الجمعيات كل سنة إلى السلطات المعنية والتي توضح فيه كيفية استخدام تلك الإعانات في أغراض ذات فائدة عامة (2)

ومن خلال هذا القانون يمكن تقسيم الجمعيات إلى الجمعيات العادية وهي الجمعيات الوطنية بالرغم من أنها لم تذكر بشكل صريح والجمعيات المحلية ذات النفع العام والتي لم تحظى بتعريف من المشرع وإنما أشار إليها في كل من المادة34 و38(3).

وأخيرا الجمعيات الأجنبية، حيث عرفها بأنها: "كل جمعية مهما يكن شكلها وهدفها يوجد مقرها خارج أو داخل التراب الوطني ويسيرها أجانب كليا أوجزئيا"

وعليه فإن قانون الجمعيات 90 /31 يعتبر بداية للحياة التعددية الجمعوية الحرة، إذ وبعد صدور هذا القانون، تأسس كم هائل من الجمعيات، إضافة إلى تأكيد دستور 1996 على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، بحسب المادة 41 من الدستور1996 (4) هذا وتجدر الإشارة هنا أن تعبير" الحركة الجمعوية " حديث النشأة، إذ ظهر في دستور 1996في مادة 43 أن" الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية" وعليه فإن استعمال هذا التعبير بدل" الجمعيات "جدير بالإهتمام،

إذ أن توجه المشرع، إستعمال مصطلح" حركة الجمعوية"، حتى تكون الجمعيات تجمعا واحدا ضاغطا بدلا من أن تبقى منغلقة أو منقسمة على نفسها مما يحولها دون فعاليتهإلا أنها وللأسف تبقى مجرد تسمية خالية من التطبيق.

إضافة إلى برنامج الحكومة لسنة2004 ، الذي نص على: "أن الحكومة تشجع مساهمة المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع والنقاش الفكري" كما نص على مراجعة الحكومة لقانون الجمعيات بما يحمي الحركة

1- الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 1990،عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 31/9المتعلق بالجمعيات، ص1689

2 - محافظة الجزائر الكبرى، دليل الجمعيات المحلية، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر: افريل 1998،ص 28

3- حسن، رابحي، الحركة الجمعوية والدولة في الجزائر ."مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.جامعة الجزائر. كلية الحقوق. غير منشورة، 2001، ص4

4-دستور الجزائر 1996، مرجع سابق

الجمعوية من الظواهر الانتهازية، إن هذا الكم الهائل من الجمعيات والترسانة القانونية التي تحميه وتوفر له المناخ الخصب للعمل بفعالية كبيرة من شأنها أن تساعد في ترقية المجتمع الجزائري وتحسن العلاقة بين الحاكم والمحكوم فإلى أي درجة وفقت مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الوظائف والأهداف المنوطة إليها ؟(1)

المطلب الثالث: المعوقات الوظيفية " للمجتمع المدني " في الجزائر:

تعرف الشبكة الجمعوية الجزائرية نمو عددي ضخم، إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى تحديات الطلب الاجتماعي المنتظر منها، بالرغم من أنها تملك عناصر قوة تؤهلها للقيام بوظائفها على أكمل وجه، وتتمثل أساسا في العنصر القيادي والمتكون في اغلبه من الشباب، النساء والإطارات، إضافة إلى قيم العمل التطوعي النابعة من القيم الإسلامية والتقليدية لمجتمعنا، وللأسف فإن هذه النقاط لا تستغل كما يجب عند معظم الجمعيات التي تعرف حالة سبات وخمول (2)، لذا لا يمكننا في هذا المطلب أن نتحدث عن الأبعاد الوظيفية للشبكة الجمعوية الجزائرية، والتي من المعروف أنها ضعيفة الأثر والتأثير، لدرجة أن المواطنين بالكاد يلاحظونها، بل إن اغلب هذه الجمعيات غير فعالة، باستثناء الجمعيات النسوية والثقافية والدينية، العاملة في حقوق الإنسان والحقوق النقابية، إذ من بين الجمعيات الوطنية والمحلية لا نجد سوى2 ٪ من المجموع الكلي(3).

التي تنشط وتسعى إلى تحقيق أهدافها وخدمة الصالح العام بحسب إحصائيات2005 لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى الأسباب المعرقلة لدور وفعالية "المجتمع المدني الجزائري" المتمحور أساسا في الجمعيات، ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات البيئة الخارجية ومعوقات البيئة الداخلية

أولا: المعوقات البيئة الخارجية: ويقصد بها العوامل الخارجية المؤثرة على فعالية الوظيفية" للمجتمع المدني " الجزائري، إن هذه العوامل تتمحور أساسا في :

1-الأزمة الجزائرية: ويقصد بها الأزمة الأمنية الخانقة التي عانت منها البلاد لعشرية منا لزمن ذات أبعاد متعددة والتي أدت بالبلاد إلى حالة أللاستقرار، بدءا بأحداث 5 أكتوبر1988 وتبني الجزائر التعددية السياسية وفق مجريات عملية التحول الديمقراطيى، ما اضطر البلاد للقيام بعدة إصلاحات اقتصادية وفق ما ينص عليه النظام الاقتصادي الجديد والمتمثل في اقتصاد السوق، وكان لهذه الإصلاحات انعكست سلبا على المجتمع الجزائري وذلك لأنها أدت إلى:

-إنهاء العمل بالقوانين: التي كانت تضمن الوظيفة ومنصب الشغل الدائم للجزائريين.

---

1 - **الدستور الجزائري، المرجع نفسه**

2 -**شريف، جليد ،دور الحركة الجمعوية بين المواطنين والدولة في النظام القانوني الجزائري. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإدارة والمالية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، غير منشورة، 2002، ص11**

3 - **برنامج الحكومة لسنة 2004، رئاسة الجمهورية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.، ص8**

-تسريح العمال :مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير وبالتالي فقد ارتفعت نسبة الفقر إلى 28 ٪ من مجموع السكان لسنة 1990 أي بمعدل 6 مليون واتساع ظاهرة الفوارق الاجتماعية (1).

و عليه فإن تدني مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقر والبطالة مهد لظهور أزمة أمنية، اقتصادية، سياسية واجتماعية خانقة، فبتآكل شرعية الدولة والحزب الواحد والإخفاقات المتلاحقة التي حققاها، ومع ازدياد غضب وكراهية وسخط الشعب، إضافة إلى انعدام الثقة في كل ما يرمز للدولة وجعل الحركات الإسلامية وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ تستغل هذه النقطة أحسن استغلال لتعبئة الرأي العام وفق ما يخدم مصالحها، وإقناعه بأنها البديل المقنع والأمل الوحيد للخروج من الأزمة العويصة التي تعرفها البلاد،

وبالتالي إستطاعت إحتواء هذه النقطة أحسن استغلال لتعبئة الرأي العام وفق ما يخدم مصالحها، وإقناعه بأنها البديل المقنع والأمل الوحيد للخروج من الأزمة العويصة التي تعرفها البلاد، وبالتالي استطاعت احتواء إخفاقات الدولة وتناقضات المجتمع وتمكنت من إستقطاب قاعدة شعبية كبيرة جلها من الشباب.

إن التأييد الشعبي والكبير الذي حظيت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ أهلها للفوز ب 188 مقعد، في الانتخابات التشريعية التي جرت جولتها الأولى في ديسمبر1991 وعلى إثر هذا الفوز الكبير تخوفت العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات (2) ، من فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجولة الثانية ووصول هذه الأخيرة إلى السلطة وإقامة دولة إسلامية، وعليه قامت بعض الجمعيات برفض هذا الإحتمال ما أدى إلى صراع سياسي والذي استوجب تدخل الجيش وتوقيف المسار الانتخابي، وبعدها قامت الدولة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحل الصحف والنقابات الموالية لها كما منعت الجمعيات أن تسمى بأسماء إسلامية، ونتيجة لكل ذلك دخلت الجزائر في دوامة دموية سببتها الحرب الأهلية والأزمة الأمنية الخطيرة، والتي أثرت بشكل سلبي ومباشر على الحركات الجمعوية بمختلف أنواعها، والتي وجدت نفسها بين" المطرقة والسندان "أي بين الجماعات الإرهابية والتي كانت تستهدف المثقفين، وبين الدولة التي قلصت هامش الحريات بسبب دخول البلاد في حالة الطوارئ إضافة إلى الأزمة الإقتصادية والتي أثرت أيضا على المجتمع الجزائري وعلى الحركة الجمعوية، بسبب تزامن عمليات إعادة الهيكلة الإقتصادية ببدء عمليات التخريبية للجماعات الإرهابية المسلحة، إذ خسرت الجزائر خلال سنة 1993 إلى 1997 نحو مليوني دولار أمريكي في قطاع الصناعة، وحوالي 3 بلايين دينار جزائري في قطاع النفط، وعليه فقد تفاقمت الأزمة الصناعة، وحوالي 3 بلايين دينار جزائري في قطاع النفط، وعليه فقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية وإزدادت الأسعار بشكل كبير، خاصة في المواصلات ارتفعت بنسبة 40٪ إضافة إلى الأزمة الإقتصادية التي أثرت أيضا على المجتمع الجزائري وعلى الحركة الجمعوية، بسبب تزامن عمليات إعادة الهيكلة الإقتصادية ببدء العمليات التخريبية للجماعات الإرهابية المسلحة.

1- زبير، عروس، **المجتمع المدني : الأداة والرأي والفقراء الجدد. كراسات، CREAD عدد، 2000، 53، ص 21**

2- **المنصف، وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر " 1988 في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية ولاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط، .1بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1999ص.246**

إذ خسرت الجزائر خلال سنة 1993 إلى 1997 نحو مليوني دولار أمريكي في قطاع الصناعة، وحوالي 3 بلايين دينار جزائري في قطاع النفط، أما أسعار الخبز فزادت بنسبة 75 ٪ والحليب بنسبة 100 ٪ في حين إرتفعت نسبة البطالة منذ سنة 1996 إلى 28 ٪ منهم 70 ٪ تقل أعمارهم عن30 سنة (1)كل هذه الظروف أثرت وبشكل سلبي على فعالية المجتمع المدني وعلى أي مشروع تقدمي كما أجهضت المسار الديمقراطي إلى حد بعيد.

و استمرت الأوضاع على حالها إلى غاية سنة1999 ، حيث لوحظ أن الأوضاع الأمنية قد بدأت في التحسن، وخاصة بعد مصادقة البرلمان وتزكية الشعب الجزائري لقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وعلى اثر ذلك تحسنت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للبلاد، وعليه فقد عادت الحركات الجمعوية من جديد إلى البروز على الساحة الوطنية وبقوة من حيث الكم، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 1:(يوضح وتيرة تطور الجمعيات الجزائرية.)

السنوات	1989	1990	1995	1999	2001	2002	2005	2007
عدد الجمعيات	8100	15100	13500	45000	64000	70000	75000	80000

المصدر1- : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المديرية الفرعية للجمعيات، تقرير عن الإحصائيات السنوية، للجمعيات الجزائرية. 2007

2-استقلالية المجتمع المدني (اللاستقلالية الجمعوية): رغم ما تقدمه الدولة من مجهودات ومساعدات كبيرة لتدعيم مؤسسات" المجتمع المدني "من دعم مادي، المتمثل في الإعانات المالية ومنح المقرات والوسائل التكنولوجية الحديثة التي تتكفل بها القطاعات الوزارية حسب الإختصاص،

إضافة إلى تنظيم دورات إعلامية وتدريبية لإطارات الجمعية، إلا أن هذه المساعدات ما هي إلا طريقة لينة لإبقاء" المجتمع المدني "تابعا لها، وذلك من خلال" الدعم المالي التفضيلي "والذي تقدمه الدولة للجمعيات على حساب الجمعيات الأخرى وفق معادلة الاقتراب والابتعاد من السلطة.

هذه المعادلة تنطبق أيضا على توفير ومنح المقرات والتجهيزات الضرورية، وفي هذا الصدد تستحوذ الجمعيات الوطنية على التمويل والدعم الحكومي أكثر من الجمعيات المحلية والتي تعتبر الأكثر قربا من مشاكل المواطنين،

ما يبقي الجمعيات في حالة تبعية دائمة للدولة وهذا ما يلغي عنصر الاستقلالية إن هذه التبعية أدت إلى ظاهرة تسييس وأدلجة معظم مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتنافس سياسيا وأيديولوجيا للسيطرة على الساحة الاجتماعية خدمة لأغراض حزبية بحتة المؤيدة بدورها للدولة (2) .

1- **إبراهيم، سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع،**1997 ، ص239

2- **زبير، عروس، حوصلة وتقييم للحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق. مركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية وثقافية،** 2005 ،ص ص136

هذا ما أدى إلى" بالمجتمع المدني "إلى إهمال القضايا الأساسية التي وجدت من أجلها، والتخلي عن العديد من وظائفها المهمة، وتحولت على إثر ذلك إلى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية، وهنا نلاحظ أن الجمعيات تخلط بين مفهوم العمل الحزبي ومفهوم العمل الجمعوي ويرجعها البعض إلى حداثة التجربة وعدم نضجها (1).

3-تهميش" المجتمع المدني:" رغم ما نراه من تشجيع وبشدة في الخطابات الرسمية والسياسية لمؤسسات "المجتمع المدني "لكونه ضابط اجتماعي مهم وقاعدة التحتية ضرورية للبناء الديمقراطي إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك من خلال العلاقات التي تربط كل من الدولة و"المجتمع المدني"، ذلك لكون المؤسسات الحكومية تتعمد استبعاد مؤسسات" المجتمع المدني "في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة، وعليه فالدولة تقوم بتهميشه فيما يخص مشاركته في رسم السياسات العامة، وبالتالي فإن" المجتمع المدني "في الجزائر لا يلعب دور وسيط بين الدولة والمجتمع إنما دور المهيمن عليه.

4-ظهور ظاهرة اللامبالاة: وذلك في الأوساط المجتمعية بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية ولا حتى بالمشاركة فيها، إذ وصلت نسبتها إلى5 ٪ أما نسبة الانخراط فهي مقدرة ب2 ٪ وهذا راجع إلى:

- عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع والذي يعتبر من عناصر الأساسية للعمل الجمعوي.

- انعدام الثقة لكل ما يرمز إلى الدولة، وبالأخص الجمعيات والأحزاب السياسية التي لاتظهر إلا في المناسبات، لترمي بوعودها وشعاراتها المعتادة، ما أدى إلى احدث هوة كبيرة بين المجتمع والذي اغلبه من الشباب بنسبة70% وبين مؤسسات الدولة(2)

- غياب دور الإعلام الذي من شأنه تعزيز وإبراز دور وعمل هذه الجمعيات وتقريبها من المواطن، الذي لا يدرك أهمية العمل الجمعوي ودوره في ترقية المجتمعات.

- إضافة إلى تبني جل الجمعيات أفكار غربية على المجتمع الجزائري ومحاولة تطبيقها عليه، وهذا بدلا من أن تعمل على إحياء العادات والتقاليد والقيم الجزائرية الإسلامية وفق ما يخدم المصلحة العامة، بالتالي فان إهمال هذه القيم يمثل قفزة على حقائق المجتمع المدني الجزائري (3)

5- الإطار القانوني: والمتعلق بقانون الجمعيات 31/90 و الذي جاءت بنوده جد ميسرة إذ سمح بانتشار عدد كبير من الجمعيات من حيث الكم وإهمال الجانب الكيفي مع عدم مراقبة الدولة لأدائها ونتائج عملها مع الإبقاء على الجمعيات في حالة تبعية للدولة بطريقة قانونية من خلال الإعانات المادية، خاصة تلك القوانين التي تقيد إمكانية قبول الإعانات الأجنبية وحصرها في إعانات الأعضاء وما تقدمه الحكومة،

1- **جلالي، عبد الرزاق وإبراهيم، بلعيادي ،الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي. مجلة المستقبل العربي، عدد314 بيروت، 2005، ص.140 .**

2-**مليكة، بوجيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في خلفيات التفاعلات والأبعاد. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،.كلية العلوم السياسية والإعلام، 1997، ص176**

3- **عيسى، بن الأخضر، تجربة العمل الاجتماعي والتربوي لجمعية الإرشاد والإصلاح في الحركة الجمعوية بالجزائر: الواقع والآفاق. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد53، الجزائر، 2000، ص44 .**

لذا أجمعت معظم الجمعيات على أن القانون المنظم 31/90 يحتاج إلى تعديلات جوهرية، إضافة إلى تطبيق حصانة قانونية تحمي الجمعيات من التعسف الإداري، وجعل القاضي وحده المؤهل للقيام بإجراءات التعليق والحل كما هو منصوص في القانون وذلك لتحرر من القيود البيروقراطية التي تعيق من تفعيل أدائها، كالتعاقد المسبق مع الوزارة الوصية (1).

ثانيا: معوقات البيئة الداخلية: وبقصد بها العراقيل الكابحة لفعالية الوظيفية للجمعيات بمختلف أنواعها والنابعة من الجمعيات في حد ذاتها وتتمثل في:

-مصادر التمويل الذاتي: ويقصد بها كل أنواع الدعم المادي التي تتحصل عليها الجمعيات بطريقتها الخاصة بعيدا عن الإعانات المالية للدولة.

إن مصادر التمويل الذاتي للجمعيات الجزائرية ضعيف جدا إذ تتراوح قيمة إشتراكات الأعضاء ما بين 100دج إلى 200 دج للسنة، هذا ما يجعل الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيف جدا الشيء والذي يعرقل جملة العناصر المكونة لمقدرات الجمعيات في لعب أدوارها وتأدية وظائفها على أكمل وجه وهذا ما أثبتته الدراسات التي أجراها الاتحاد الأوروبي حول 20 جمعية جزائرية لسنة 1998 استثنى منها الجمعيات النسوية والجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان وتوصل إلى أن التمويل الذاتي للجمعية موزع إلى:

-اشتراكات الأعضاء45 ٪

-القطاع الخاص23٪

-المولون الأجانب 16 ٪

-تبرعات الأفراد13 ٪

آخرون3 ٪ (2).

وهذا ما يؤدي بأغلب الجمعيات إلى الاتكال وبشكل كبير على الدعم الذي تقدمه الدولة ما يجعلها خاضعة لها على الدوام عوضا على التأثير عليها وفق ما يتماشى ومصالح الفئات التي تمثلها (3)

ومن خلال ما تم استعراضه عن المعوقات الداخلية والخارجية التي يعاني منها المجتمع المدني الجزائري يمكن ملاحظة أن دوره المرجو في مجال التنمية مر بمراحل عديدة بداية من التسعينيات وذلك عبر خط متذبذب بداياته الإهمال والخوف والقصور في المشاركة وذالك لما حملته المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي من غياب أمني ونهايات هذه المرحلة اتسمت بمساعدة الدولة وتشجيعها لدور أكبر للجمعيات خاصة في مجال التنمية المحلية، إن العوامل السابقة الذكر يمكن أن نلاحظ تراجعها وانحصارها خاصة ما مع ما تشهده الجزائر من تكريس للديمقراطية عبر التحفيز على المشاركة والمساءلة والتأسيس للحكم الراشد.

1- جلالي، عبد الرزاق وإبراهيم، بلعادي، المرجع السابق. ص140

2- عبد الناصر، جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وأفاق. مجلة الفكر البرلماني. عدد15 . فيفري ،2007 ص.153

3- عمر، دارس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر واقع وأفاق. مجلة إنسانيات، عدد 28.جوان،2005 ص 96

المبحث الثالث: الإطار النظري للتنمية المحلية وواقعها بالجزائر:

لقد فرضت قضية التنمية نفسها على الفكر العالمي، اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لما أصاب العالم، عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة، كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني من ناحية وتزايد حركة المد الإشتراكي من ناحية أخرى، ونتيجة لهذه التغيرات بدأت قضايا التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعديها الوطني والمحلي، والتنمية الحضرية وتنمية المجتمع الريفي وغيرها، تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام والعلم السوسيولوجي بوجه خاص، الأمر الذي دفع بالكثير من الهيئات العالمية، كحكومات الدول، وعلماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وعلماء الاقتصاد والأنتربولوجيا إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية، أو التعريفات المحددة لظاهرة التنمية (1).

و لقد كانت أهم القضايا المطروحة في هذه المرحلة هي التنمية القومية الوطنية واللحاق بركب الدول المتقدمة في المجال العملي الميداني وإلى محاولة مفكري الغرب تطوير تصورات نظرية في مجال التنمية والتخطيط قادرة على مواجهة التصورات الماركسية من الناحية الأكاديمية العلمية وكان من الشائع في الخمسينات والستينات من هذا القرن، بأن التنمية تنحصر ضمن إطار الاقتصاد لذا ساد لدى العديد من رجال الاقتصاد، والتكنوقراط والمسؤولين الحكوميين، إن التنمية تعني الزيادة في الدخل لكل فرد أو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي وفي مجمل كمية الخدمات والبضائع المنتجة.

لقد اعتبرت التنمية مرادفة للتنمية الاقتصادية، ومع تنامي الوعي في السبعينات لدى الشعوب الصناعية والنامية، بانعكاس النمو الاقتصادي على الجبهة الاجتماعية وما أنجر عنه من تغيرات غير مرغوب فيها، أخذ مفهوم التنمية يتسع ليشمل ميادين أخرى، اجتماعية وثقافية وسياسية، وبدأ البحث في تفاعلات التنمية يطرح زمرة من الأسئلة، تتمحور حول مدى تفاعل الفرد في المجتمع مع الحياة السياسية من خلال المشاركة، ومدى تلقي التعليم والتكوين الكافي لتحمل أعباء الحياة ومسؤولياتها، وإلى أي مدى وفرت له وظائف مقنعة ومحفزة وسكن ملائم وعناية صحية، وهل الناس يعيشون ويعملون في بيئة صحية ويتناولون طعام مغذي فعلا ؟(2).

إن هذه التساؤلات المختلفة، فتحت إشكالية التنمية على العديد من العلوم، رغم التداخل الذي يظهر فيما بينها، كما أثمر البحث عن الإجابة عنها على تعاريف مختلفة لمفهوم التنمية، كما كشفت هذه العلوم هي الأخرى على مواقع وزوايا من المجتمع الكلي، دأبت على إثرها الكتابات خاصة السوسيولوجية منها على تقسيم الحياة الاجتماعية إلى حياة ريفية، وأخرى حضرية، ووقفت على مصالح محلية وأخرى وطنية ولذا سوف نتعرض لمفاهيم التنمية، ونحدد مفهوم التنمية المحلية، ونستعرض واقعها بالجزائر.

1- موريس دوب، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة. ترجمة د هشام متولي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الطليعة1979 ، ص 07

2- جون، سايتر، السياسات التنموية مقدمة حول القضايا العالمية والمسائل العالمية. ترجمة سمير حمارنة ،الطبعة الأولى، الأردن: دار عمان للنشر والتوزيع1990 ، ص10

المطلب الأول: مفهوم التنمية :

أ/ -البدايات التاريخية لظهور مفهوم التنمية : لقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية، يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير "آدم سميث " في كتابه" بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم " حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية إضافة إلى أنه قدم جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية، تتمثل أساسا في إحداث تغيرات هيكلية، وتقدم تقني وسياسة للتراكم وسياسة اقتصادية تقوم على أساس تحقيق النشاط الاقتصادي وكان المنطلق الأساسي لعلم الاقتصاد في تلك الآونة، موجها بصورة رئيسية حول ما أسموه الباحثين بشروط التوازن الثابت،خدمة لطبقة البورجوازية الصاعدة وما إن انتصرت هذه الطبقة(1) ، وسيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الاقتصاد الغربي قضية التخطيط والتنمية، وحاول البحث عن نموذج للتوازن الساكن والذي هو في جوهره رفض للتطور والتغير.

غير أن فكرة التنمية عادت للظهور لأول مرة سنة1944 ، في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير،على أن الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغير الاجتماعي والاقتصادي، وتزودهم بمجموعة من المهارات اللازمة ويتضح من هذا العرض التاريخي لتطور هذا المفهوم في إنجلترا أنه نشأ ونما في إطار فكر استعماري، حرص باستمرار على استبعاد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة، كما حرص على تجزئة عملية التنمية بجعلها حركة محلية منفصلة عن البناء القومي، ولا تنبثق عن تخطيط سيادي وفي دوائر الأمم المتحدة، فقد ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة في سنة1950، حيث اتخذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي في مايو 1955قرارا باعتبار منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة، وقد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في أول دراسة منظمة سنة 1955 يذهب إلى أن عملية تنمية المجتمع هي :

"العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية وبالاعتماد الكامل على مبادرات الأهالي بقدر الإمكان" (3)

و قد وجد الباحثون في الأمم المتحدة، على أن التعريف الذي صدر عام1955 تعريف قاصر، الأمر الذي أدى بهم إلى إصدار تعريف أكثر شمولا في سنة 1956 و المتضمن :"أن تنمية المجتمع يشير إلى العمليات التى تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم

1- **نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996،ص 146**

2- D.R wreaked nath ،Community Development as a Mean of Organized Social change. Hyderabad: chawdharied ،New York 1970، p 04

3- **محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع. سرس الليان، 1962، ص164**

القومي، ويشير هذا التقرير إلى إطار عام للعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية يتضمن مبدأين أساسيين هما:

أولا: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.

ثانيا: توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرات والمساعدات الذاتية والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع ؛ وجعل هذه العناصر أكثر فعالية (1).

وقد صدرت بعض التعاريف الأخرى في الدراسات التالية للأمم المتحدة، غير أن تعريف 1956 م، بقي التعريف الرسمي للمنظمة، ومن أهمها التعريف الذي خلصت إليه دراسة 1963 م بعنوان " تنمية المجتمع والتنمية القومية" وحاولت هذه الدراسة تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية، بأنها العملية التدريجية لتطوير وتنمية قدرات أهالي المجتمع المحلي بواسطة الموارد الفنية، المالية والحكومية، وأن عملية التنمية تستهدف العمل مع الجماهير من خلال ثقافتهم تحقيقا لدفع العمل الإنمائي من الداخل، وقد حاولت هذه الدراسة في بعض فقراتها اختصار عمليات التنمية على العمل التنظيمي والتربوي، حيث تشير إلى أنه": يمكن وصف تنمية المجتمع بدقة، بأنها عملية تربوية تنظيمية ذلك أنها في نهاية الأمر مجموعة من الإجراءات لتطوير الإتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي، وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العلمية، سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات" و إذا كانت التعاريف السابقة صيغت في فترة تتسم بسيادة الاستعمار على الشعوب فإن التعاريف اللاحقة جاءت عقب ظهور دول حديثة الاستقلال والتحرر، وانقسام العالم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة، أو ما يدعى بدول العالم الثالث.

ب/-أهم المفاهيم والتعاريف الخاصة بالتنمية: تختلف أهداف البحث في موضوع التنمية في دائرة الدول المتقدمة عنها في دوائر العالم الثالث فبينما تسعى الجهود المبذولة في الدوائر الأولى إلى زيادة تحقيق الرفاهية، وعرض نتائج التقدم والشكل الذي تأخذه(2) . ومعالجة ظاهرة الفقر الثانوي "secondary poverty" الذي ينجم عن بعض مشكلات التقدم والذي، يتسم بسمات معينة وأسلوب لعلاج مشكلات عرضية (3)، فالتنمية في هذه الدائرة هي في الغالب تغيير في الدرجة، لأنها ليست تغيير في نمط الحياة القائم ولكنها تطوير له ، أما الجهود المبذولة في الدائرة الثانية العالم الثالث، تنصب على تحديد أسباب التقدم وشروط تحقيقه والعمل على مواجهة ما يطلق عليه " رالف بيريز"R.Peries " الفقر الأولي Primary " " Poverty" وتحليل مختلف العوامل التاريخية المتشابكة والمتفاعلة المكونة له فالتنمية بالنسبة للدول النامية تعني تغيير نمط الحياة التقليدية فهي نوع من أسلوب التغير الحضاري والذي يوفر في الأفراد (4) والجماعات والمجتمعات القوى المحركة الذاتية لتولي المسؤولية ويجعل كل نمو نابع من الذات ويحررها من المعوقات

1- **مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر. (1962 1980). الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1986 ص 64**

2- **أحمد رشيد، التمنية المحلية. بيروت دار النهضة العربية، 1986، ص 11**

3- **السمالوطي، مرجع سابق ،ص 156**

4- **فهد العبيد، التنمية التكنولوجيا مفهومها ومتطلباتها، الطبعة الأولى، مصر الدار الدولية للنشر والتوزيع1989 ، ص154**

النفسية؛ ويصل بالمجتمع إلى حالة من الرقي والوعي يجعله قادرا على تحديد قيمه ونظمه وأنشطته والحفاظ عليها، وينتقل بالأفراد والجماعات والمجتمع من مرحلة الأخذ إلى مرحلة العطاء فهو تغيير نوعي، يهدف بالدرجة الأولى إلى الكشف على عوامل التخلف الذي يعتبر أهم السمات التي طبعت مجتمعات العالم الثالث، التي تشكل الغالبية العظمى للجنس البشري، إذ تشكل % 65 من سكان العالم ولا يتعدى دخلها % 15 من إجمالي الدخل العالمي(1)، ويعود السبب في نشوء التخلف وتأخر هذه البلدان، إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وتتلخص الأولى في ركود البنى الفوقية والفكرية وعجزها على إحداث ديناميكية تنموية في مجتمعاتها، وفقدان البنى الاجتماعية والاقتصادية المؤهلة لهذه العملية، وتتمثل الثانية في العوامل الخارجية التي تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية لمعظم دول العالم الثالث، والتي هيأت ظروف السيطرة للقوى العظمى خاصة المستعمرة فيما بعد الاستقلال، وعندما شرع في عملية التنمية وبناء البنى اللازمة لها وتوسيعها وخاصة الاقتصادية منها في البلدان النامية أثناء الاستقلال؛

لم يتم هذا البناء في الواقع على أساس التبادل العادل نسبيا بينها وبين دول العالم الأول، وإنما سارت التنمية على أساس صلة وارتباط بمقام سيطرة سياسية مباشرة أو غير مباشرة تتفاوت بروزا من بلد إلى آخر.(2)

إن معظم البلدان المتخلفة قد عرفت تبعية سياسية لمصالح الدول الكبرى وكانت لهذه التبعية نتائج اقتصادية واجتماعية ضخمة ؛ قضت في بعض البلدان على بذور تطور وطني مستقل، وغرست في هذه المجتمعات عقدة القابلية للاستعمار والتخلف كما لم تسمح هذه التبعية للنظام الاقتصادي والاجتماعي التقليدي لهذه البلدان، أن يتطور بحرية وباتجاه الاستقلالية بل عملت على تفكيكه وتفجيره وتوجيه عناصره السكانية إلى تغيير شروط حياتهم للإقبال على قيمها وسلعها ومن مظاهر هذا التغير هي:

-تضاؤل الحرف اليدوية المحلية

-تقلص المشروعات الضرورية للمعيشة الاقتصاد المعاشي (3)

-زوال التعاون والتضامن العرفي، وتحول بعض الخدمات الاجتماعية من المجانية تحت شعار الواجب الاجتماعي أو المدني إلى خدمات تجارية تشترى وتباع (4).

إن تظافر العوامل الداخلية والخارجية في بلدان العالم الثالث، أنتجا واقعا متخلفا في أبعاده السياسية الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، ديموغرافية وحضارية، ولقد خلصت بحوث علماء الاجتماع لهذا الواقع أن عبور فجوة التخلف هذه يتوقف على نجاح عملية التنمية في هذه البلدان والمجتمعات ويعتبر إدراك مفهومها ومدلولها الشرط الأولي واللازم لنجاحها في هذه الدوائر المتخلفة.

1- **عبد المنعم هاشم، عدلي سليمان، الجماعات بين التنشئة والتنمية. الطبعة الأولى، مصر دار الهنا، 1973ص17**

2- **محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث1993 ، ص10**

3- **بول باران، وايف لاكوست، الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية، الطبعة الثانية بيروت دار الطليعة، 1978ص54**

4- **شفيق، المرجع، نفسه .ص56**

و يشير دكسون(dickson) إلى أن القائمين بالمشروع التنموي والقيادات المهتمة بقضية تنمية المجتمع والمسؤولة عن هذه العملية، يجب أن يكون لديها الفهم الواضح لمعنى فلسفة التنمية، ذلك لأنه بدون هذا الفهم الواضح لهذه الفلسفة لا يمكن تصور أهداف وغايات البرامج، وبالتالي يفتقد الإدراك السليم للأساليب المناسبة لتحقيقها وبدون هذا الفهم فإن القيادة ستصبح عاجزة عن ممارسة التوجيه الفعال.

إن ممارسة التوجيه الفعال يعني بأن التنمية ليست دالة عشوائية بمتغيرات عشوائية، تسري في عالم الأشخاص والأشياء والأفكار بتلقائية، وفي كل إتجاه بل هو تغير متحكم في عوامله بوضع خطط تهدف إلى الانتقال بالمجتمع من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل ؛(1)

وهكذا تعتبر التنمية" : التغير الموجه الذي تلعب فيه الإرادة الواعية دورا جوهريا، وهي تغير اجتماعي إرادي ومقصود، للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى حال أحسن ينبغي أن يكون عليها " وهي التغير الاجتماعي المنظم والموجه" التنمية هي التغير الاجتماعي الذي تقوم من خلاله أفكار جديدة في النسق الاجتماعي بهدف تطوير أحوال الناس وتوفير الخير الاجتماعي لهم" (2)

و يرى " شوداك " أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية اجتماعية ثقافية أو غيرهاكما أكد " عبد الباسط حسن " على أن التنمية ما هي إلا عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ،فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمتعمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين (3) وتعرف كذلك بأنها" : عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة، تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب (4)

و تعرف كذلك بأنها": تغير النسق الاقتصادي الاجتماعي السائد وإحلال نظم أخرى جديدة أكثر تقدما وتجاوبا مع روح العصر؛ وأكثر تلبية للاحتياجات الإنسانية بحيث تكفل المستوى الملائم لمعيشة السواد الأعظم من الناس، وتتوجه إلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقته المبدعة والخلاقة، وإفساح المجال أمام مبادراته كعنصر فعال في بناء الحاضر والمستقبل، كما تتوجه إلى تحرير الوطن من كل أشكال التخلف والتبعية والاستغلال،

إن الخاصية التي تجمع زمرة التعاريف السابقة، هي خاصية التغير ويرى " « w.sutton و" t.ford» :أن مناقشة التغير الإنمائي الموجه يتم على ضوء ثلاث أبعاد أساسية هي:

1- **السمالوطي، مرجع سابق ص 161**

2- **عبد الهادي جوهري ،أحمد رأفت عبد الجواد، عبد المنعم بدر، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي). الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة، ص ص،7،8،9**

3-**محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. مرجع سابق، ص 59**

4- **أحمد رشيد، التمنية المحلية. مرجع سابق، ص 14**

-بعد التنظيم الداخلي الذي يتضمن التغيرات في التركيب السكاني والتنظيمات الاجتماعية والنظم التكنولوجية والأساس الاقتصادي (1) .

-التغير في العلاقات الداخلية والخارجية.

-بعد القيادة واتخاذ القرار، أي التداول على السلطة ومراكز صنع القرار ويؤكد" روجز" و"لارسون "على أهمية الإجابة عن التساؤلات التالية عند دراسة التغير الإنمائي ما الذي يتغير ؟ كم التغير ومداه ؟ معدل التغير وسرعته ؟ طبيعة الظروف العامة قبل حدوث التغير وبعده ؟ ما الذي حدث خلال مرحلة الانتقال ؟ ما هي مثيرات التغير ومكانزماته المختلفة ؟ ما هو إتجاه المسيرة الهامة ؟ ولعل الإشكالية التي تطرحها مجموعة هذه الأسئلة، عدم إمكان تكميم الإجابة على هذه التساؤلات الجوهرية من جهة، ومن جهة أخرى فالتغير يحمل في طياته المعاني السلبية والمعاني الإجابية في نفس الوقت، وهو بدوره اجتماعي وثقافي ،كما هو اقتصادي وسياسي وهو كيفي كما هو كمي، فهو " يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير إتجاه واضح يميزه عما كان وما سيكون فالتغير قد يكون إرتقاء وتقدما، وقد يكون نكوصا وتخلفا ذلك لأن المجتمعات تشهد التحسن والإرتقاء في بعض من ظواهر حياتها، والتأخر والتخلف في البعض الأخر فليس هناك تقدم مطرد أو تحسن مطلق ولكن هناك تغير "(2) . والمقصود بالتغير في بحثنا هذا هو التغير الإجابي الذي يصاحبه نمو وإرتقاء سياسي اقتصادي واجتماعي.الخ، الذي يؤدي بموجب تراكمه واستمراره إلى تحريك عجلة التنمية في كافة أقاليم البلاد وتعتبر التنمية المحلية مظهرا من مظاهر هذا التغيير والتي تعني فيما تعنيه مجموعة من المضامين التى نستعرضها فيما يلي:

المطلب الثاني: تحديد مفهوم التنمية المحلية وخصائصها

أ/-مفهوم التنمية المحلية: إن التنمية المحلية هي صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في أقاليم الدولة، ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا، من هنا فإن التنمية المحلية تنطبق وتلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر إليها البنك الدولي في إحدى تقاريره المنشورة على أنها: "عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان"

وفي نفس المقال يورد الكاتب تعريفا آخر ينسبه إلى كتاب آخرون في التنمية الريفية على أنها ": عملية تغير جذري لكل جوانب الحياة الريفية بما يؤدي إلى تطوير الفرد والمجتمع، أي إحداث تحول جذري في واقع المجتمع الريفي، بحيث تتغير نظرة المرء نحو ذاته ووطنه" ، ولهذه الغاية يجري التركيز على الإنسان على أنه الغاية النهائية للتنمية وعلى الروح الجماعية والاعتماد على النفس، بمعنى الإبداع الذاتي في فنون الإنتاج الريفي والابتعاد عن التقليد، مع التركيز على ديمقراطية المشاركة بمعنى حكم الأفراد أنفسهم بأنفسهم

1- إبراهيم عبد الفتاح سعد الدين " مستقبل التنمية العربية بين طموحات الاستقلال ومخاطر التبعية " مجلة العمل العربية، العدد (44)مايو /آيار – أغسطس / آب1988 ، بيروت، ص 42

2- مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر. (1962 1980) ، مرجع سابق، ص 56

ولأنفسهم (1) ، فالتنمية بهذا ليست جهدا مبعثرا غير واعي، أو جزئي غير متكامل يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل يتضمن أبعادا أخرى اجتماعية وسياسية، فهي ذلك الجهد المنظم الواعي الهادف إلى رفع المستوى المعيشي والاجتماعي والسياسي لغالبية سكان الريف وتمكينهم من المشاركة في هذا الجهد؛ بما يسمح لهم تحقيق مستمر في رفع مستويات حياتهم بمجهوداتهم الذاتية، إن التنمية المحلية هو بحث في الأنشطة التي تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأقاليم المحلية، والتي تشكل في آن واحد أحد أهم مجالات عمل مؤسسات السياسة العامة المعاصرة وأحد أهم وسائل التنمية الوطنية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التركيز على الأجزاء الأكثر تخلفا في الدولة والتي تشكل الأقاليم المحلية الجزء الأكبر منها، وبهذا يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها :السياسات والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة، لإحداث تغيير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافة الجوانب.

فالتنمية المحلية بهذا المعنى، تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، ويقصد بالسياسات العامة للتنمية المحلية، مجموعة الأهداف العامة الملائمة لتحقيق التنمية الفعالة، وهذا يشمل وضع الخطط والبرامج وتصميم وتشغيل الأشكال الإدارية والتنظيمية الكفأة والمناسبة (2)، لإحداث تنمية محلية غير أن هذه الخطط والبرامج تتأثر في كثير من الحالات بالعوامل الاجتماعية والسياسية لمنطقة ما، أكثر مما تتأثر بالتحليل المجالي، والأبعاد المكانية لإقليم معين، فالمعطيات الواقعية تؤكد أن المنخرطين والمندمجين في النسق السياسي والإداري، وكذا ذوي النفوذ والأغنياء، هم المستفدين الأوائل من أية برامج إنمائية، وإعانات مالية وهذا يعني ثمة انفصالا كاملا بين المحتوى العلمي للسياسات الجهوية للتنمية المحلية، التي تستهدف بالتحديد الجماعات الأكثر فقرا، وبين تنفيذ هذه السياسات فالتنمية المحلية ترمي في حقيقة الأمر، إلى القضاء على التهميش للإنسان العادي الذي هو صاحب المصلحة في العملية التنموية، فهي تعمل على تحويل أفراد المجتمع المحلي بإتجاه الأفعال الإيجابية للتنمية، ورفع درجة الوعي الاجتماعي والاقتصادي عندهم، وهو ما يستوجب قيادة محلية رشيدة ذات كفاءة علمية وتكوين سياسي، بحيث تتمكن من دفع المجتمع المحلي بأسلوب علمي وواقعي نحو المشاركة الجماعية لأهداف التنمية المنشودة (3).

فتوجيه الجهد الجماعي صوب العمل الجاد، يتطلب خلق علاقات جديدة بين المؤسسة المحلية (البلدية) والمواطن أو السكان، وهو يحتاج إلى أسلوب جديد تتوفر فيه خصائص ومميزات معينة ليست في التسيير اليومي لشؤون المواطنين فقط، بل في القدرة على التخطيط والإنجاز، بغية كسب ثقة الجماهير المستهدفة

1- **عبد الكريم دكروب، التنمية الريفية مشاكلها وأهدافها في البلدان النامية والعربية. مجلة دراسات عربية العدد (43) كانون الثاني/ شباط يناير / فبراير ،. 1991 ص 33، 32**

2- **رشيد، مرجع سابق، ص 16**

3- **إسماعيل قيرة، علي غربي، في سيسيولوجية التنمية. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 112**

بمخطط التنمية المحلية، وهذا كله من أجل تبديد المخاوف والشكوك الراسخة لدى السكان إتجاه المسؤول المحلي، خاصة مع تنامي ارتفاع الأصوات المعارضة والمشككة في طريقة الإستلاء على المناصب القيادية في الأقاليم المحلية، بهذا تكون التنمية المحلية تهدف علاوة على توفير شروط الحياة الكريمة للأفراد والجماعات إلى تغيير نظرة الإنسان المحلي إلى الحياة ككل، وتقوية الدافع لديه لحياة أفضل، وتعزيز الثقة القادرة على تحمل المسؤولية، من خلال القيادة المحلية المتجاوبة والقادرة على الاستمرار في التجديد والتحسين بصورة جماعية، من خلال وعيها بالمشاكل التي تعيشها المجموعات المحلية وعلى العموم(فالتنمية المحلية هي عملية مجتمعية ذات أبعاد متعددة، سياسية، إدارية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية) (1).

ب/ خصائص التنمية المحلية: تتصف بعدة سمات من أبرزها:

-أن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية، ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة

-التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل، و تحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.

-إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية ،هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.

-إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة، وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل ،أن المجتمع يشكل كلا عضويا واحدا، وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.

المطلب الثالث:التطور التاريخي للتنمية المحلية بالجزائر

أ/-أسس التنمية المحلية في الجزائر في الحقبة الاشتراكية1962 / 1988

لقد شهدت الجزائر الخيار الإشتراكي كنمط أول للتنمية، يهدف بالدرجة الأولى إلى بناء الاقتصاد الوطني وتطويره، وإحداث تغيير اجتماعي شامل لمصلحة القاعدة العريضة من الشعب، وقد اعتمد هذا النمط الأحادية الحزبية وأسلوب التخطيط كمدخل رئيسي للتنمية وقد تميز هذا النسق من التنمية، بالدور المميز للدولة في

1- عبد الرحمان حسن حمدي، الإديولوجية والتنمية في إفريقيا دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتترانيا. الطبعة الأولى القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة1991 ص14و15

رسم وتوجيه النشاطات الاقتصادية والتنسيق بين قطاعاتها المختلفة، ونهوض القطاع العام بالدور الرائد والقيادي في إنجاز مخططات التنمية، غير أنه سرعان ما أفضت ممارسات وتطبيقات هذا الخيار، إلى أزمة حادة في البلاد،كانت حوادث 5 أكتوبر1988 ومختلف الحوادث التي أعقبتها فيما بعد مظهرا من مظاهره، الشيء الذي طرح ضرورة التحول عن الإديولوجية الإشتراكية ومختلف آلياتها لصالح الخيار التنموي الليبرالي وفيما يلي استعراض وجيز لأسس التنمية في الجزائر ،في ظل الخيار الإشتراكي، لقد نظرت مختلف مواثيق الجزائر المستقلة إلى التنمية المحلية ضمن الرؤية الوطنية للتنمية،التي تنبثق من الأهداف الاستراتيجية لثورة التحرير الكبرى، وقد أرسى دعائمها أول بيان لها في أول نوفمبر1954 الذي أعلن بأن الكفاح الذي يخوضه أصحاب نداء اول نوفمبر 1954 م ،هو من أجل الاستقلال بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في دائرة المبادئ الإسلامية (1) ،

و قد سار ميثاق الصومام إلى هذا الهدف، بنقده فلسفة ومواقف الحزب الشيوعي الجزائري، إلى جانب نقد موقف وسلوكات قادة الأحزاب الوطنية الأخرى دون التحديد بوضوح المضمون الإديولوجي للثورة التحريرية وخلال مسيرة السبع سنوات من الكفاح تحقق الهدف المسطر في الميثاقين السابقين المتمثل في الاستقلال السياسي بجلاء المستعمر من الأرض الجزائرية، وفي هذه اللحظة الحرجة من تاريخ الجزائر جاء ميثاق طرابلس منبها بأن "انتهاء الثورة المسلحة لا يعني نهاية المعركة، بل المعركة يجب أن تتواصل وتتعزز وتتوسع لبناء الدولة والمجتمع أو ما سمي ب:" الثورة في ميدان الدولة والمجتمع" ، ولقد أعتمد في ذالك على الإشتراكية كمرجع لاستلهام كافة الأسس وأساليب البناء والتنمية، على اعتقاد أنها المناسبة والفعالة، وتعبر عن مضمون الثورة التحريرية وإرادة جماهيرها العاملة المتطلعة إلى تحقيق التنمية الشاملة والسريعة ،كما أن اختيار الإشتراكية، يفرضه منطق الصراع بين الجزائر وفرنسا الشيء الذي جعل التنمية دالة عن هذا الإطار الإيديولوجي، وقد حددت أسسها في الميدان السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي وفق مبادئ هذا الخيار ومن أهمها :

1-الأحادية الحزبية: تكاد تكون ظاهرة انتشار الأحادية الحزبية في الدول الحديثة الاستقلال ظاهرة عامة، إذ ينظر إليها على أنها أداة لبناء الوحدة الوطنية ودعم التنمية الشاملة، بعدما أثبتت عملية التحرير والكفاح، جدوى وفعالية الجبهة الموحدة في تعبئة الأشخاص والمجموعات في فترة ما قبل الاستقلال وفي حالة الجزائر، فإن جبهة التحرير الوطني، كانت قبل الاستقلال التنظيم الثوري الذي جمع تيارات مختلفة الحركة الوطنية، الذي استطاع أن يوفر إطارا وقنوات العمل تتحد داخله كافة الفئات ضد الحكم الاستعماري(3). وقد استطاعت هذه الوحدة والعمل أن يثمرا باستقلال الجزائر، وقد سارت البلاد على مسلك الأحادية الحزبية الذي يعود ميلادها إلى أول دستور جزائري الصادر في 10 سبتمبر 1963 م، وقد نصت المادة 23 منه

1- **عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإديولوجي في الجزائر. الجزائر المؤسسة الوطنية للطتاب، 1984ص 150**

2- **عبد الله، شريط، المرجع السابق، ص 157**

3- **الطاهر بن خرف الله" ، تشكيل المجالس الشعبية البلدية بالجزائر(دراسة سوسيولوجية.) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر1985 ، غير منشورة، ص 60**

على أن "جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد الطلائعي في الجزائر"، وظهر حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر المستقلة، عقب دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بين 27 ماي و 07 جوان لعام1962 ، وكان جدول أعمالها يتمحور حول تحويل الجبهة إلى حزب (1) وانتخاب مكتب سياسي له، الذي يتولى إعداد مشروع الدستور في جويلية من 1963 م، وطرح للمناقشة على ندوات جهوية وندوة وطنية لإطارات الحزب في الجزائر، هذه الأخيرة وافقت عليه في 31 جويلية من نفس السنة وعلى إثر ذلك قدمه 05 نواب كاقتراح مشروع دستور على المجلس التأسيسي الذي إنبثق عن طريق الانتخاب، كما نصت عليه دورة المجلس الوطني للثورة، وقد وافق المجلس على هذا الدستور بتاريخ 29 أوت1963 ، وعرض على الشعب للاستفتاء في 08 سبتمبر 1963 م، وتم إصداره في العاشر من الشهر نفسه، وبذلك ظهر أول دستور للبلاد، يؤكد التفوق الفعلي للأحادية ويدعمها بالشكل الذي يعطيها الشرعية والقوة الدستورية، غير أن الواقع السياسي الجزائري عشية الاستقلال، لا ينطبق تماما على الميثالية السياسية التي كان يطمح إليها الدستور، إذ نجد تشكيلات سياسية متباينة ومتواجدة آنذاك، وكذلك مواقف لشخصيات وطنية كلها تعبر عن رؤى سياسية مخالفة لطرح الأحادية الحزبية، بالشكل الذي طرح والوقت الذي أعلن فيه فالحزب الشيوعي الجزائري الذي تم منعه في 25 نوفمبر 1962 باسم مبدأ الأحادية الحزبية كان يعتقد أن وضع الحزب الواحد سابق لأوانه، ويفضل صيغة الجبهة الواحدة للقوات المناضلة (2) فالحزب الشيوعي لم يكن ضد فكرة الحزب الواحد ولكنه فضل في المرحلة الأولى تجميع كل القوات الديمقراطية حول برنامج طرابلس ومن هذه الجبهة تنبثق القوى الاجتماعية والسياسية الأكثر ملائمة، لتشييد الحزب الواحد الطلائعي، وعن حزب الثورة الإشتراكية الذي تم منعه في 30 أوت 1963 كان يرفض مبدأ الحزب الواحد ذاته، ولم يكن مؤيدا للتعددية الحزبية من النوع الغربي، بل كان يرى ضرورة تجمع كل القوى الحية والواعية للبلاد ضمن حزب ممثل يكون قاعدة للديمقراطية (4). أما السيد " بوضياف " فلم يصرح بالمعارضة لمبدأ الحزب الواحد، وأعتقد أن هذا الأخير هو مظهر معبر لنقائص جبهة التحرير الوطني ،و لم يكن يتقبل أن حزبا يمكن له أن يطالب بالاحتكار، إلا إذا كان أداة لمصلحة الجماهير الشعبية الواسعة، أما لاحقا فقد نصت المادة 95 من الدستور 22نوفمبر عام1976، على أن جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد في البلاد ،و يشكل الطليعة المكونة من المواطنين الأكثر وعيا، إن هذا الإقرار الدستوري بتفرد حزب جبهة التحرير الوطني بالساحة السياسية جاء كدعامة تعطى للشعب، من أجل صهر كافة القوى الفكرية والثورية والعملية فيه فهو انعكاس عضوي للوحدة الثورية يعبر عن إرادة الشعب الشاملة رسالته كحزب وحيد في البلاد هي أن يتعلم ويعلم ويوضح بكل الوسائل، ما يعنيه التطور والتنمية والاستقلال بمفهومه الشامل غير البنية الاجتماعية عشية

1- **سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري. الطبعة الأولى، الجزائر دار الهدى ،1993، ص ص 48/36**

2- **مكامشة الغوثي، الوضع الحزبي في الجزائر منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية جامعة الجزائر معهد الحقوق والعلوم الإدارية، العدد 28 سبتمبر1990 ، ص675**

الاستقلال، وفي السنوات الأولى منه، لا تحتوي على النخبة الكافية لتأطير الحزب من أجل القيام بهذه المهمة والنهوض بها، الشيء الذي جعل الحزب تتصدره طليعة تنقصها الخبرة، وتؤطر قاعدته فئة لا تملك من فنون التسيير والتأطير، إلا حماس الثورة وبطولات أحداثها ومعاركها شأنه في ذلك ،شأن جهاز الإدارة الذي وجد نفسه يتخبط في مشاكل عدة منها، انعدام الإطارات اللازمة والقادرة على تسيير البلاد ،ووجود فراغ رهيب في مختلف الوظائف الإدارية والفنية بسبب انسحاب الفرنسيين من الأجهزة الإدارية من ناحية والنقص الملحوظ في الجزائريين الذين باستطاعتهم سد ذلك الفراغ من ناحية أخرى، ويرجع ذلك أساسا إلى السياسة الاستعمارية التي كانت تعطي الأولوية للمعمرين على حساب السكان الأصليين في التوظيف (1) ، وذلك للنزعة العنصرية والاستعمارية لهذا الجهاز الإداري الذي أنشأ لخدمة مصالح الاستعمار، فإذا كانت مشكلة ندرة المستخدمين في القطاعات الغير السيادية،كالتعليم والصحة..الخ.

قد حلت عن طريق جلب أساتذة وأطباء وغيرهم من أجل تعليم وخدمة أبناء وأفراد المجتمع، في إطار التبادل والتعاون ،فإن المشكلة في الجهاز الإداري والحزبي، لم يكن لها من مخرج سوى فتح باب التوظيف والتأطير على مصرعيه، لجميع من يحسن الكتابة والقراءة من الجزائريين ، على أساس أن اعتماد الحل المعتمد في القطاعات الأخرى يتنافى والسيادة الوطنية ومضمون الاستقلال، ومن جهة أخرى فإن اللجوء إلى جلب المتخصصين الأجانب ،لا يخلو من مخاطر حتى في قطاعات غير سيادية، في دولة لم تعرف بعد وجهتها السياسية الواضحة، إن عدم تهيأة جبهة التحرير الوطني قبيل الاستقلال للأوضاع الجديدة، التي تلت خروج المستعمر كان عقبة في وجه التنمية والتحولات التي يتطلبها الوضع الجديد ووقعت التحولات والتغيرات خاصة في الأقاليم المحلية بعيدة عن النظام ومنطق التفكير، الشئ الذي إنعكس سلبا على الريف والتنمية فيه، ويعود السبب في عدم نهوض الحزب بمهمته ،في توجيه التنمية ومراقبتها كاملة ،لعدة أسباب من أهمها:

-فإذا كانت جبهة التحرير الوطني ،قد تمكنت من تعبئة كافة الطبقات الاجتماعية لهدف الاستقلال، فإن الحزب في الاستقلال عجز على تحويلها إلى طبقة واحدة ذات مصلحة واحدة.

-الضعف الإيديولوجي للحزب، الذي أكده مؤتمر طرابلس بمقولته": حق وجود أي حزب يكمن في إيديولوجيته"، وبعدها ورغم التصريحات الرسمية بأن عقيدة الحزب هي الإشتراكية فإنه لم يتمكن من تأدية مهمته السياسية على أحسن وجه، كما أن نشاطه الإيديولوجي يكاد ينعدم.

-إعطاء الأولوية لبناء الدولة على حساب الحزب ،و قد أفرزت هذه الأولوية نمو بيروقراطية (إدارة) ترفض في كثير من الأحيان تدخل الحزب في أشغالها، وذلك راجع إلى مرتبته الثانوية بالمقارنة بها،رغم ما كان لخيار الأحادية الحزبية في ظل الإيديولوجية الإشتراكية، من أثر على الإدارة عموما وتنظيم الإدارة المحلية ,قد أدى نمو البيروقراطية، إلى تدخلها في تسيير الاقتصاد، الذي جعلت منه اقتصاد بيروقراطي، أكثر منه اقتصاد تتحكم فيه الآليات الاقتصادية، ويعتبر التخطيط الموجه أحد أهم سيماته الرئيسية.

1-**علي سعيدان، بيروقراطية الإدارة الجزائرية. الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع1981 ، ص 47**

2- الاقتصاد المخطط (الموجه): يعتبر الاقتصاد المخطط ركيزة تنظيمية لسير عملية التنمية الشاملة في فترة ما قبل الإصلاحات وأداة الدولة لتحقيق أهداف الإشتراكية ؛ وقد شرعت الجزائر في اعتمادها هذا الأسلوب سنة 1967 بتطبيق أول مخطط ثلاثي الذي تبعته سلسلة من المخططات الأخرى .(1)

وأثناء الاستقلال مباشرة، عرفت الجزائر مرحلة التسيير الذاتي وهو التنظيم الذي إمتد إلى حوالي سنة 1965، وقد شمل كافة الأملاك الشاغرة التي إحتلها العمال بخروج المعمرين، ولقد لجأ المشرع إلى إصدار مجموعة من النصوص المتعلقة بهذه الأملاك الشاغرة، ويرجع السبب في تدخل الدولة بهذه القوانين، كون أن هذه الأملاك تعتبر رأس مال راكد، لا يؤدي وظيفته التنموية، خاصة في فترة تحتاج البلاد إلى العمل على النهوض وبناء ما خربه المستعمر.

وذلك راجع إلى كلتا الحالتين التي وجدت عليها هذه الأملاك، فهي إما متوقفة تماما على الاستغلال وشل النشاط بها، أو مستغلة بشكل غير كافي في شتى مظاهره استغلال جزئي، تقليص المستخدمين..الخ، من خلال مبادرة العمال بطريقة تلقائية لإدارتها بإمكانياتهم التسييرية المتواضعة.

إن صياغة الدولة لمجموعة من النصوص القانونية المنظمة لهذه المرحلة، بقصد استغلالها وتوظيفها في التنمية لم تكن ناجمة عن خيار إيديولوجي واضح المعالم مسبقا، بقدر ما كانت أمرا واقعا أملته ظروف تلك المرحلة(2) ، فتجربة التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية، إنما كرست توجها سياسيا فيما بعد تمثل في الإيديولوجة الإشتراكية، إلا أنه وكما نصت المادة 01 من المرسوم رقم63 -95 المتعلقة بتنظيم وتسيير المؤسسة المسيرة ذاتيا، عن إمكانية إلحاق بعض المؤسسات أو أماكن الاستغلال ذات الأهمية الوطنية بالقطاع العمومي، وتسييرها بقرار من رئيس الحكومة، فتح المجال للقطاع العام أن يظهر بقوة وذلك لكثافة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الذي فرضته المعطيات الموضوعية والمتمثلة في:

-الوضعية الاقتصادية المتدهورة في البلاد، وخاصة في الأقاليم المحلية عشية الاستقلال، وذلك راجع إلى الطابع العسكري الذي طغى على السياسة الاستعمارية اتجاه الريف الجزائري، إذ لم يعمد المستعمر إلى إنشاء مشاريع اقتصادية تكون البنية الأساسية التي يتنفس منها الاقتصاد الريفي.

-انتشار بطالة سافرة في صفوف أفراد المجتمع، التي بلغت في المدن990.000 عاطل، وفي الأرياف حوالي مليون عاطل زيادة على بطالة مقنعة كبيرة، الشيء الذي حرك سلوك الهجرة في نفوس الأفراد وقد بلغت نسبتها في المناطق الجبلية الكثيفة خمسة مهاجرين مقابل كل عشرة أشخاص، أي بمعدل % 50 من مجموع سكان الريف، مقابل مهاجر واحد في كل سبعة أشخاص في المدن، أي بنسبة % 14 من مجموع سكان المدن وكانت خلفية السياسة العسكرية في الريف، تهدف إلى القضاء على المقاومة والنضال الذي أبدته البوادي والأرياف في وجهه، عكس سكان المدن الذين استطاع المعمرين بعدما تكاثر عددهم وتنوعت

1- **محمد بلقاسم وحسن بهلول ،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر.الجزء الأول، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية**1999 ، **ص** 42

2- **محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلال المؤسسات).الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية** 1992،**ص** 10

مصالحهم (1)، وصاروا يتمتعون بالسلطة والأمن أن يفرضوا نمطا معينا من الحياة في المدينة ؛ وجعل سكان المدن المحتكين بهم يميلون إلى الرغد في العيش، وبعدما بسطت الدولة يدها على القاعدة الواسعة والعريضة للاقتصاد الوطني شرعت في اعتماد سياسة المخططات الاقتصادية الوطنية، وقد كان هدف الدولة الأساسي في إتباع سياسة المخططات، هو بلوغ أهداف اجتماعية في المقام الأول، ثم تحدد بعد ذلك مختلف الأهداف الأخرى ، ولتحقيقها تقوم بتنظيم إطار خاص بالإنجاز والتنسيق والتسيير والإشراف، على مخطط التنمية، وقد شرعت الجزائر إبتداء من المخطط الثالث1969 ،1967في إستراتيجية التصنيع باعتباره محرك الاقتصاد من جانبين، فهو يزود سوق العمل بآلات صناعية إنتاجية ويستقبل منتوجات العمل الأخرى، وخاصة المنتوجات الزراعية، ليحولها إلى صناعة غذائية (2) وهذه أهم البرامج التنمية التي عرفتها الجزائر في الحقبة الاشتراكية مع المبالغ المخصصة لها:

-المخطط الثلاثي الأول 5.4مليار دج أي بنسبة56.6 % من مجموع مستثمراته.

-المخطط الثلاثي الثاني:وقد خصص له 20.8 مليار دج، أي بنسبة % 56.6 من مجموع مستثمراته.

-المخطط الرباعي الأول : وقد خصص له 74.2 مليار دج ،أي بنسبة% 61.4من مجموع استثماراته.

-المخطط الرباعي الثاني: وقد خصص له 122 مليار دج ،أي بنسبة34.8% من مجموع مستثمراته.

-المخطط الخماسي: وقد خصص له 85.5 مليار دج ،أي بنسبة % 23.5 من مجموع استثماراته (3).

و قد كانت سيولة الريع البترولي، والدعم السياسي للكتلة الشرقية والتعاون معها كافي لتموين القطاع الصناعي بهذه المبالغ الباهظة، غير أن منتوج القطاع لم يرق إحلال الواردات الوطنية وذلك راجع إلى عدة صعوبات أهمها :

-صعوبة نقل التكنولوجيا، التي تستوجب هي الأخرى مصاريف مكلفة واستثمارات واسعة.

-اليد العاملة الفنية الغير الكافية ،إذ معظم العمال من أصول ريفية، نزحوا إلى المدن الصناعية واستقروا بوظيفة فيها.

-ضيق السوق الوطنية .

كل هذه العوامل لم تسمح بظهور صناعة وطنية رائدة ،بقدر ما نمت بموازاتها بيروقراطية الدولة ذات الطابع البرجوازي الطفيلي (4).

1- **محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 28**

2- **مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب1983 ، ص 37**

3- **حسن بهلول، مرجع سابق، ص 164 165**

4- **جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب1978) ،(1968. ترجمة الصديق سعدي الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية1986 ، ص31**

ب/ أسس التنمية المحلية بعد التحول عن الاشتراكية (التنمية بعد دستور23 فيفري 1988):

لقد استطاع النظام السياسي أن يجعل من التنمية موضوعا استهلاكيا ذا وظيفتين وذا مردودية عالية وقوية في تثبيت أركانه؛ فبينما انتهج الأسس السابقة الذكر بمبررات تنموية تتطلبها وضعية البلاد بعد الاستقلال، فإنه في نفس الوقت يحاول أن يستعرض إنجازاته التنموية لدعم أركانه وكسب الشرعية، ولهذا نجد كافة الشخصيات السياسية في الجزائر، لاتستطيع أن تعمل وتنجز مسؤولياتها في الظل، وبدون تغطية القنوات الإعلامية، وفي مقدمتها التلفزة لمختلف المشاريع التنموية، غير أن عقم الأسس السابقة الذكر (أسس الإشتراكية) في قيادة البلاد وإغراقها في أزمة حادة، جعلت النظام السياسي يقتنع بضرورة تغيير أسس العمل، مبررا هذا التغيير على أنه أنجع في التسيير وأضمن للتنمية، وقد بدأت رسميا حملة الانتقاد لدعائم النظام السياسي السابق، في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية أمام مكاتب التنسيق الولائية، والذي وجه فيه انتقادات لاذعة للحزب الوحيد، والحكومة المركزية عن تقصيرهما في أداء مهامهما، وعن التسيب الذي طبع تصرفات الإطارات.

وقد أعقب رئيس الجمهورية هذا الخطاب عقب حوادث 05 أكتوبر1988 ، بخطاب 10 أكتوبر من نفس السنة واعدا فيه بإصلاحات سياسية كبيرة ستعرض على الشعب للإستفتاء عليها (1)

وكان الخيار الذي وضع أمام القيادة السياسية غداة حوادث 05 أكتوبر 1988 إنصب على تغيير التوجه القائم خاصة مع إنهيار المعسكر الشرقي، واستبداله بخيار ذو محتوى سياسي واقتصادي يتمثل في:

-المحتوى السياسي، ويتضمن التعددية الحزبية والديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة والمشاركة في عملية تسيير التنمية.

-محتوى اقتصادي، وهو طريق اقتصاد السوق، الذي هو قاعدة من قواعد التطور الاقتصادي حيث أقدمت الجزائر مثل باقي دول العالم الثالث ودول الشرق، على إصلاحات اقتصادية بغرض تنمية فعاليتها التسييرية، وضمان النمو الكافي وتعتبر الانشغالات التالية مصدر هذه الإصلاحات ومحورها والمتمثلة في :

-الإرادة في استبدال الاقتصاد المركزي المخطط والبيروقراطي الموجه ؛ باقتصاد السوق الذي يتحكم فيه بالدرجة الأولى قانون العرض والطلب .

-البحث عن استقلالية أكثر في تسيير المؤسسات العمومية .

-الإرادة في الخوصصة بأقل التكاليف.

-البحث عن تحرير الأسعار، التجارة الخارجية، والمبادلات بدون تكاليف اجتماعية حادة، غير أن إشكالية المديونية الخارجية لب الأزمة الاقتصادية في الجزائر، جعلت من عملية الإصلاحات عملية معقدة ومطروحة أمام إحتمالين هما :

1- **بوشعير، مرجع سابق، ص** 178

إما الانتقال من النمط التسييري السابق، إلى الإصلاحات دفعة واحدة، بجذرية وشمولية وهذه الخطوة لا تخلو من خطورة، وإما التحول إليها عن طريق التدرج وهنا تطرح أمامنا عملية ترتيب أولويات العمل والمراحل، وقد اختارت الجزائر خيار التدرج في تحقيق التحول الاقتصادي، من خلال جملة من الخطوات والمراحل المتسلسلة التي شرعت في تطبيقها منذ بداية الثمانينات والمتمثلة فيما يلي :

-إعادة الهيكلة

-استقلالية المؤسسات

-عملية الخوصصة (1).

1-**جعفري بلقاسم ،التنمية المحلية في ضل الإصلاحات السياسية والاقتصادية ،دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 2000/1988. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ألماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ،غير منشورة، 2003،ص ص ،48/42**

خلاصة واستنتاجات:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على أصل المصطلحين المجتمع المدني والتنمية المحلية وعلى نشأتهما وتطورهما وواقعهما عربيا ووطنيا أي في الجزائر، وللتذكير فان المصطلحين ذو نشأة غربية ،ظهرا حديثا مع الثورة الفرنسية والثورة الصناعية في أوربا، وشهدا رواجا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية في إطار الحرب الباردة من خلال توظيفهما من قبل اللبرالية أو ما عرف بالرأسمالية الغربية، أما عربيا فان المصطلحين تأخرا في الظهور وبالتالي تأخرا في التكريس، لكون المنطقة العربية تعاني من نقص في الممارسات الديمقراطية، فالجزائر كنموذج لم تعرف الانفتاح إلى في أواخر الثمانينيات وذالك عبر القوانين والدستور، أما الحديث عن الانفتاح الفعلي عبر الممارسة فلم يأتي إلا في أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة، عبر استتباب الأمن من خلال برامج الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي باشرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الحكم في الجزائر 1999 وكذا من خلال تشجيع الدولة ومساهمتها في إشراك المواطن في شؤون الحكم ولو محليا.

الفصل الثاني:

العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية بالجزائر

توطئة:

المجتمع المدني أحد آليات تفعيل التنمية في بعديها الوطني والمحلي، فكلما إزدادت قوته وحضوره كلما زادت فرص نجاح هذه التنمية، ولذا كان المجتمع المدني هو الأداة الأكثر فعالية في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الديمقراطية في الجانب السياسي، وذلك لكونه قناة تواصل بين مطالب المواطنين واحتياجاتهم وبين الدولة ودرجة استجابتها للمطالب، إضافة إلى أنه يوفر بيئة سليمة للتنافس ويعمل على مراقبة السلطات المحلية وحتى الحكومة ومسائلتها.

وعليه فالمجتمع المدني لا يعتبر درعا واقيا لنجاح البرامج التنموية فقط وإنما يضمن نجاحها واستمرارها (1)، لذا سوف يتناول هذا الفصل العلاقة الكامنة بين فاعلية المجتمع المدني والتنمية المحلية مع تسليط الضوء على هذه العلاقة في الجزائر إضافة إلى الإشارة إلى فاعلية المجتمع المدني لأن الفاعلية تميز بين وجود المجتمع المدني من أجل الوجود فقط، وبين النشاط الفعلي والميداني الهادف لخدمة مصلحة المواطن، ويكون ذلك عبر تحديد المتغيرات الدافعة لتصاعد دوره في الجزائر من خلال الانفتاح السياسي والاقتصادي وفشل سياسات التوجيه الفوقي لبرامج التنمية إضافة إلى نمو الوعي الجماهيري، وكذا التطرق في مبحث ثاني إلى مهامه الوظيفية التي نجح في تجسيدها ميدانيا مع ذكر الشروط والآليات العاملة على تفعيل هذا الدور، وفي نفس هذا السياق تم التطرق إلى المجتمع المدني ومكافحة الفساد باعتباره المعوق الرئيسي والأساسي للتنمية إضافة الى تحديد العوائق والصعوبات التي واجهت المجتمع المدني وتواجهه حاليا في تكريس وجوده ومشاركته في الحكم والتسيير.

المبحث الأول: مؤشرات تصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر:

عرفت الجزائر في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، موجة التحول الديمقراطي التي حملت في طياتها العديد من التغيرات الهيكلية في الحكم والتسيير، حيث جاءت بالتعددية السياسية والمشاركة المجتمعية في إطار ما عرف بالمجتمع المدني، الذي اهتم بردم الهوة بين الشعب والدولة، والجدير بالذكر أن موجة التحول الديمقراطي اقترنت بالانفتاح والتحرر الاقتصادي أي التحول عن الأيديولوجية الاشتراكية الآفلة والتوجه نحو اقتصاد السوق مما ساهم وبشكل كبير بتفعيل دور المجتمع المدني في قطاعات وميادين عدة منها التنمية المحلية

المطلب الأول: الانفتاح السياسي والاقتصادي أواخر الثمانينيات:

إن الملاحظ عن الانفتاح السياسي والاقتصادي في الجزائر والذي بدأ بأحداث أكتوبر1988 وإقرار دستور 1989 أنه كلف أثمانا باهظة لم يكن الشعب الجزائري بحاجة إليها، إذ إمتاز في بداياته بالفوضى والقصور في التنظيم وقلة الخبرة والتسارع، مما أدى ببعض الأطراف الى استغلال ذلك وركوب موجة

1- Thomas G، Wiss Governance، good governance and Global Governance: Conceptual challenger" Third World Quarterly، 2000 ،London.pp،213/217

التعددية بشعارات راديكالية محرفة عن الإسلام أهم مقوم للدولة والشعب، فكان الانفتاح بذلك باب الأزمة الجزائرية، لذا سنستعرض أهم أسبابه ودوافعه وكذا أهم مراحله مع ما حملته من أحداث وتغيرات.

- دوافع الانفتاح السياسي والاقتصادي في الجزائر: إن عملية الانفتاح في الجزائر لم تأتي بسبب المطالب الداخلية بقدر ما كانت ناتجة عن الضغوطات الخارجية، وتماشيا مع موجات التحول الديمقراطي التي مست معظم الدول التسلطية، وعليه فعملية الانفتاح جاءت نتيجة لدوافع خارجية وأخرى داخلية.

1-الدوافع الخارجية: وتعود بالدرجة الأولى إلى الضغوطات الدولية والتي ابتدأت بانهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة النموذج الليبرالي الغربي، وإتباع معظم دول العالم لهذا النهج وتخلي عن النظم الشمولية، إن هذه التغيرات في المناخ الدولي أثرت وأجبرت الجزائر على الإقرار بالتعددية والدخول في مرحلة جديدة (1)أي مرحلة الديمقراطية وذلك بالأخص من أجل الإستفادة من الإعانات المالية الدولية والتي إرتبطت بالممارسات الديمقراطية وبإحترام حقوق الإنسان والخروج من إطار الشمولي إلى الإنفتاح الإقتصادي والديمقراطي، إضافة إلى الإلتزام بالشروط المفروضة والضرورية للإصلاح الإقتصادي في الجزائر من قبل المؤسسات المانحة" الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير"، وتقدم هذه المعونات بطريقة مجزأة ومتدرجة مقسمة على مراحل، ومواكبة لكل مرحلة تغيير نحو الليبرالية والتي تقوم بها الجزائر.

وهكذا يكون الهدف من التدرج هو التأكد من حصول التحول، والتشجيع عليه خطوة بخطوة، مراعاة في ذلك ظروف الدولة وإمكانياتها وقدراتها المتاحة للسير نحو التحول (2) ،كما لعبت المتغيرات الإقليمية دورا في الانفتاح السياسي والاقتصادي الجزائري، إذ أن المتغيرات التي طرأت على النظام العربي والمغاربي كان لهما تأثير خاص على الجزائر بحكم ما يسمى بعدوى الانتشار، فلو لاحظنا المنطقة العربية القريبة للجزائر لوجدنا أن أغلبها تحول عن الأحادية الحزبية والأيديولوجية الاشتراكية مثل تونس 1970 ومصر في 1977 إضافة إلى التعديلات الكبيرة التي عرفتها العراق وسوريا وليبيا واليمن من إدخال للقطاع الخاص كشريك في الاقتصاد.

2-الدوافع الداخلية :إن الأوضاع الداخلية التي قادت البلاد لتبني الخيار الديمقراطي يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ -الأزمة الاقتصادية ومشكل التنمية : هذه الأزمة الحادة التي أثرت على باقي الميادين بشكل سلبي وأدت إلى عواقب وخيمة، إبتداءا من الثمانينات، يمكن إرجاعها إلى وجود إختلالات هيكلية في الإقتصاد الجزائري وهذا منذ نشأة القطاعات الإقتصادية الجزائرية بعد الإستقلال، إذ قامت بعض المشاريع التنموية على أسس غير إقتصادية ومع سوء التسيير في إدارة القطاعات العمومية ،إضافة إلى غياب التخطيط المتكامل، وإرتكاز

1- **جهاد، عودة، السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي. مجلة السياسة الدولية،مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية، عدد 97 ، يوليو 1989ص138**

2 - **أحمد، طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية، عدد107 ، يناير 1992ص180**

الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط إذ يحتل حوالي 97 ٪ من دخل الجزائر في التجارة الخارجية ويعتبر هذا الأخير من أسوأ العوامل التي تسببت في الأزمة الإقتصادية الوطنية، حيث إنخفض الدخل الجزائري من 13مليار دولار سنويا إلى 7 مليارات عام1988 ، ما أدى إلى خسائر مادية فادحة مما أثر وبشكل مباشر وسلبي على المواطن الجزائري وذلك أدى بدوره إلى:

-عجز الدولة: والتي كانت تستورد وبكثرة المواد الإستهلاكية والأساسية للسكان، رغم ذلك شهدت هذه الفترة غياب بعض السلع الضرورية والأساسية وندرة أخرى وإختفاء بعضها ليباع في السوق السوداء(1).

-خدمة المديونية الخارجية وإرتفاعها: ولقد قدرت قيمة المديونية الخارجية طويلة الأجل في سنة 1988 حوالي 23.229 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 44.5 ٪ من الناتج القومي الإجمالي، ووصلت خدمتها إلى 6.343 مليون دولار أي بنسبة 72.3 ٪ من حصيلة الصادرات والسلع والخدمات.

-إضافة إلى إنتشار ظواهر الكساد والتضخم وإرتفاع معدلات البطالة: إذ وصلت إلى مليون عاطل عن العمل "لسنة 1988"تزامن كل ذلك بإرتفاع نسبة السكانية إلى3 % سنويا ما أدى إلى عجز الدولة في تلبية حاجات المجتمع (2)

أ -الفساد السياسي: **و**الذي أصبح آلية من آليات تسيير النظام السياسي المغلق، إذ تستخدمها النخبة الحاكمة كطريقة للحفاظ على إستقرارها ومصالحها، وبالتالي أنتشر الفساد في المجتمع الجزائري وأجهزة الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي زاد في تعقيد الأزمة الاقتصادية أكثر مما كانت عليه .(3)

إضافة إلى الفساد البيروقراطي وصلت معدلات عمولات ونهب المال العام إلى25 -26 مليار دولار، والتي قام بها معظم المسؤولين الجزائريين والمستحوذين على القطاعات الحساسة كسوناطراك(4)

ب - الأزمة السياسية: تتمحور الأزمة السياسية في الجزائر في ثلاث أزمات، أما الأزمة الأولى فتتعلق بالمشاركة السياسية حيث عرف النظام الجزائري في عهد الأحادية هيمنة الدولة على الشعب وعلى الساحة السياسية وذلك عن طريق الجيش والحزب والمجلس الشعبي الوطني، والتي كانت تمارس رقابة شديدة على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر أيديولوجية الحزب الواحد وعلى الجمعيات الموالية للدولة، فحزب جبهة التحرير الوطني هو الممثل السياسي الوحيد لكل فئات الشعب وبالتالي منع ظهور أحزاب أخرى أو جمعيات معارضة أو إعلام حر وفعال يعبر عن واقع ومطالب الشعب خاصة منهم الشباب، وعليه فقد كان النظام

1- **عز الدين، شكري، الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب "مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية عدد98 ، أكتوبر، 1989، ص1090**

2- **خيري، عبد الرزاق جاسم " التحول الديمقراطي في الجزائر، تاريخ التصفح:** www. demoislam. Com le 05-11-2010

3- **محمد، حليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر "مجلة العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر، عدد 3، 2004، ص 385**

4- **نبيل، عبد الفتاح، الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات. مجلة السياسية الدولية ،.ع108 ، ابريل، 1992 ص190**

جامد وغير قادر على مواكبة التغيرات التي كانت تطرأ على المجتمع الجزائري والذي صار يطالب بالتغيير، وبظهور قوى سياسية جديدة تعبر عنه وتفرض وجودها وبقائها على الساحة السياسية. (1)

أما الأزمة الثانية فهي ناتجة عن انعدام المشاركة السياسية، والمتمثلة في **أزمة الشرعية** وهي تعبر عن الهوة الكبيرة التي حدثت جراء ذلك بين الدولة والشعب الجزائري، كما تعتبر أزمة الشرعية من أهم العوامل التي أدت بالدولة الجزائرية إلى الدخول في المرحلة التعددية بحثا عن شرعية جديدة تعوض (الشرعية الثورية) والتي بدأت في التآكل تدريجيا على الساحة الوطنية، ما ترتب عنها عدة أزمات سياسية، إقتصادية، إجتماعية وثقافية، وتناقص الروح الوطنية والولاء للدولة .

و أخيرا فإن من أخطر الأزمات التي تؤثر على النظام السياسي وعلى أمن وإستقرار الوطن، هي **أزمة الهوية** فإذا لم تستطع الدولة احتواء هذه الاختلافات الثقافية في المجتمع الواحد، فإن ذلك سيؤدي إلى أزمة كبيرة قد تنتج عنها عواقب وخيمة (2).

و تعتبر الجزائر من أكثر الدول التي تعاني من هذه الأزمة وبشكل كبير، إذ أن المجتمع الجزائري وكذا نخبه مقسم إلى عدة اتجاهات وهي:

-اتجاه المعربين: والداعيين إلى الهوية الإسلامية العربية.

-المفرنسيين: الذين يدعون إلى الفرنكوفونية، ويعتبرون امتداد حضاريا وفكريا للثقافة الفرنسية ومساندين للحركة البربرية، ويحتل المفرنسون في الجزائر على المناصب العليا في هيكل إدارة الدولة، وهم مثل حركة البربرية يرفضون التعريب.

-البربر: الذين قاوموا بشدة نظام الأحادية الحزبية وطالبوا بقوة بهويتهم الامازيغية وضرورة الاعتراف بها بشكل رسمي، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال المظاهرات والإضرابات العارمة التي حدثت في جامعات الجزائر وتيزي وزو خلال سنوات 1980 و1981 (3)

ج - الأزمة الإجتماعية: والتي تجلت وبوضوح اثر أحداث 5 أكتوبر 1988 والتي يسميها البعض "بإنتفاضة الخبز "والتي إنفجرت إثر الانعكاسات السلبية التي أفرزتها الأزمة إقتصادية على المجتمع الجزائري وبالأخص بعد توجه رئيس الجمهورية إلى تطبيق نظام إقتصادي جديد، والقائم على اللامركزية وفتح السوق، مقابل ما كان معتمدا بشأن الإقتصاد الموجه، المبني على التخطيط، وعليه فقد إرتفعت نسبة الفقر بشكل كبير إبتداءا من عام1987 حيث بلغت نسبة الفقر سنة 1988 إلى 2.85 مليون أو ما يعادل 12.2%من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر والمقدر 10.368 دينار جزائري أو ما يعادل 299

1- **منعم، عمار، الجزائر والتعددية المكلفة: في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. المستقبل العربي، طبعة2 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،،1999 ص 48**

2 - **حسين، بوقاره، التجربة الديمقراطية في الجزائر إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الداخلية. ورقة قدمت للملتقى الوطني الأول المنعقد يومي10 /11 ديسمبر2005 ، تحت عنوان: التحول الديمقراطي في الجزائر، عين مليلة: دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص33**

3- **احمد، مصطفى العملة، الأحداث الجزائرية وانعكاساتها على المغرب العربي. مجلة السياسية الدولية، عدد 106أكتوبر، 1991، ص116**

دولار أمريكي سنويا للفرد الواحد، إضافة إلى أسباب أخرى كالأزمة الدستورية وذلك بسبب قصور وجمود الدساتير الجزائرية المتجاوزة من قبل السلطة، حيث جعلت نصوصها وقوانينها خدمة لمصالح الحزب الواحد والفكر الاشتراكي (1)، وزيادة في صلاحيات السلطة للهيمنة والسيطرة التامة على الشعب الجزائري وعدم مقدرة الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد وحزب جبهة التحرير الوطني في التوفيق بين مختلف النخب السياسية، والسيطرة على مختلف التيارات لمدة أطول، وما زاد الطين بله هو تلك الخطابات الديماغوجية التي تتجاهل معاناة الشعب، كل هذه الأمور أدت إلى التمرد والاحتجاج وانتهت بالمظاهرات واضطرابات في 5أكتوبر1988 ، إن هذا الإضطراب المظاهرات لم تكن لها علاقة بالسياسة وإنما بتدهور الأوضاع الاجتماعية وبسبب تردي الحالة الاقتصادية.

-أسباب تراجع التحول الديمقراطي في الجزائر: بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، قام رئيس الجمهورية بعدة إصلاحات، بدءا بوضع دستور جديد (2) للبلاد يتماشى والمرحلة الجديدة، حيث تم إقرار الدستور 23 فيفري 1989بموافقة أغلبية الشعب والمقدرة ب 73.43 ٪ من الأصوات المعبر عنها، وبذلك دخلت البلاد في حياة سياسية وتعددية جديدة صدر على إثرها قانون الجمعيات وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي (31، 90)المؤرخ في1990/04/03 ،كما حصلت مستجدات هامة آنذاك فتحت الباب أمام الرئيس السابق الشاذلي بن جديد للقيام وبكل حرية بالإصلاحات اللازمة، كفصل الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن الحزب الواحد وانحصار مهام الجيش في وظيفته التقليدية أي إقرار الأمن والدفاع عن الوطن، إضافة إلى فصل حزب الجبهة التحرير الوطني عن الدولة، ورغم أهمية هذه الإصلاحات إلا أن التجربة الديمقراطية في الجزائر قد تراجعت بعد أول انتخابات تعددية في جوان1990 ، والتي أجريت بهدف انتخاب ممثلي الأحزاب السياسية في مجالس المحلية للبلديات والولايات، وقد شارك في تلك الانتخابات جل الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة السياسية والمقدرة بحوالي 22 حزب لترتفع سنة 1991 إلى أكثر من 52 حزب، ولم تقاطع الأحزاب هذه الانتخابات سوى حزب" جبهة القوى الاشتراكية"(3)، إن تراجع المسار الديمقراطي في الجزائر أدى إلى تأخر الوعي والمساهمة الجماهيرية في تفعيل التنمية بحيث لم تلحظ مساهمات بارزة في هذا الإطار وذلك راجع وكما هو معلوم إلى الانفلات الأمني وقانون الطوارئ الذي كانا سائدين بشكل مقلق طيلة تسعينيات القرن الماضي، وهذا ما يدفعنا إلى الربط بين تراجع الانفتاح السياسي والاقتصادي وتراجع الدور الوظيفي للمجتمع المدني في التنمية خاصة المحلية، فهناك علاقة ارتباطيه قوية بين الفكرتين.

1- زبير، العروس، **الفقر بالجزائر الأسباب ودور جمعيات النوع الاجتماعي في مواجهته. المرجع السابق.** ص84

2- منصوري، لخضاري، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر 2005ص ص97**

3- إدريس بوكرا، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية. ط2 .ج .2 الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية. 2005. ص. 335**

المطلب الثاني: فشل سياسات التوجيه الفوقي لبرامج التنمية المحلية بالجزائر:

إن البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر في زمن الاقتصاد الموجه، واجهت انتكاسات كبيرة ومراحل فشل ذريعة بفعل الاختلاسات وقصور التنفيذ وعدم الاكتمال والبعد عن تحقيق الأهداف المسطرة، كل ذلك راجع لعدة أسباب كعدم تهيئة حزب جبهة التحرير الوطني قبيل الاستقلال للأوضاع الجديدة (1)
التي تلت خروج المستعمر حيث كان ذلك عقبة في وجه التنمية ككل والتنمية المحلية بوجه الخصوص، خاصة وأن حزب جبهة التحرير هو الذي مثل الدولة في الحقب التي تلت الاستقلال، الشئ الذي إنعكس سلبا على الريف والتنمية فيه، ويعود السبب في عدم نهوض الحزب بمهمته ،في توجيه التنمية الريفية المحلية ومراقبتها، لعدة أسباب من أهمها:

-عجز جبهة التحرير الوطني على توحيد الطبقات الاجتماعية في طبقة واحدة ذات مصلحة واحدة بعد الاستقلال مثل ما فعلت إبان حرب التحرير.

-الضعف الإيديولوجي لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي أكده مؤتمر طرابلس بمقولته ": حق وجود أي حزب يكمن في إيديولوجيته"، وبعدها ورغم التصريحات الرسمية أن عقيدة الحزب هي الإشتراكية فإنه لم يتمكن من تأدية مهمته السياسية على أحسن وجه ،كما أن نشاطه الإيديولوجي يكاد ينعدم (2).

-إعطاء الأولوية لبناء الدولة على حساب الحزب، وقد أفرزت هذه الأولوية نمو بيروقراطية– إدارة – ترفض في كثير من الأحيان تدخل الحزب في أشغالها، وذلك راجع إلى مرتبته الثانوية بالمقارنة بها، رغم ما كان لخيار الأحادية الحزبية في ظل الإيديولوجية الإشتراكية ،من أثر على الإدارة عموما وتنظيم الإدارة المحلية خصوصا.

,قد أدى نمو البيروقراطية، إلى تدخلها في تسيير الاقتصاد، الذي جعلت منه اقتصاد بيروقراطي، أكثر منه اقتصاد تتحكم فيه الآليات الاقتصادية وتساهم فيه فواعل غير الدولة كالخواص وتنظيمات القطاع الثالث.

وإضافة إلى الأسباب الكامنة وراء فشل حزب جبهة التحرير الوطني في النهوض بالتنمية المحلية، ظهر أسلوب التخطيط الموجه للاقتصاد والذي يعد أحد أهم سمات فشل التوجيه الفوقي لبرامج التنمية المحلية لبعده عن القاعدة وعن الواقع الميداني المعاش ولاقتصار تنفيذه على أجهزة الدولة وأعوانها دون إشراك الجماهير، المستهدفين بالأساس من خلال البرامج التنموية(3)،ولأهمية هذا العنصر نستعرضه بالشكل التالي:

- **إستراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية**: تشمل إستراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر خلال مخططات التنمية المتتالية أهدافا عامة تتمثل أساسا في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي والتوصل إلى الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية (4)

1- **علي سعيدان، بيروقراطية الإدارة الجزائرية. الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع1981 ، ص 47**

2- **بن خرف الله، مرجع سابق، ص 60**

3- **سعيدان، مرجع سابق، ص (48)**

4- **الميثاق الوطني1976 ، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر1976، ص 117 /116**

- أولا المخطط الثلاثي: 1969/1967تعتبر الخطة الثلاثية أول محاولة للتخطيط الجزائري وكانت المهمة الأساسية لهذه الخطة هي إعداد المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الأولى أي أنها كانت محاولة تحديد بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بكامل الوطن منها الجانب الريفي والجانب المحلي في السنوات 1970-1973 وكانت أهداف هذه الخطة تتضمن إنشاء قاعدة لنهضة اقتصادية واجتماعية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه، كما أن الخطة الثلاثية لم تكن خطة اقتصادية بالمعنى الكامل ذلك لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي ولم تأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية والأنشطة في كل فرع، لقد تركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية، وخصص لهذا الغرض مبلغ 081،11مليار دج كاستثمار في هذه الخطة لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة بلغ 124،9 مليار دج فقط هذا ما يعزز نظرية القصور والفشل في إنهاء التطبيق التي لازمت برامج التنمية (1)

- ثانيا المخطط الرباعي الأول 1973/1970 :كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا وكذلك سوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غايته هذا المخطط في تكثيف وتعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وهو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية، وتم تحديد نسبة النمو السنوي ب 9% وهذا ما يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليون دينار تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل وستوفر فوائد للتنمية ورفع مستوى الاستثمارات الاقتصادية بالوفاء بالحاجيات المادية والثقافية للسكن ولقد خصص لهذا الغرض مبلغ27 ، 740مليار دج كإستثمار في هذه الخطة.

-ثالثا المخطط الرباعي الثاني1977/1974 :تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر والاهتمام بالبعد المحلي من أجل خلق التوازن(2)، وكان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس وبنسبة لا تقل عن 46 % وهذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% وتستلزم 111 مليار دينار في الاستثمارات العمومية، وكانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع الذي سيسمح إنجازه بتحقيق الهدف الأسمى وهو التكامل الصناعي على نطاق أوسع بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال وتوفير مناصب الشغل، وكان مبدأ رفع تحويل الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة يعتبر دائما أولوية قصوى بهدف توسيع عملية التصنيع، وتستجيب لهذا المبدأ المشاريع القائمة في مجالات الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية والبتروكيمياء والأسمدة الكيماوية والإسمنت (3)،

1- **جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب(1968 ، 1978) .ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، ص19**

2- **زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرفي العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص42**

3- **جمال الدين لعويسات، المرجع السابق، ص ص 27/24**

و فيما يتعلق بالاستثمارات في صناعة الحديد والصلب، تم تصميم مركب الحجار للحديد والصلب على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد والصلب المستهلكة على نطاق واسع.

- السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة الثمانينات: تحت وطأة المشكلات المتراكمة لمرحلة السبعينات التي أدت إلى انخفاض الأداء الاقتصادي انخفاضا ملحوظا، ونتيجة للتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات والتي كان من أبرزها اتساع نفوذ البورجوازية البيروقراطية وتراكم الثروات لديها واستثمار جانبا منها في المجال الاقتصادي الخاص، وتراجع التنمية بالريف تراجعا ملحوظا، أخذت الجزائر في الانتقال إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية، وساعد هذا التحول في الاختيارات الاقتصادية، الانعكاسات السلبية للازمة الاقتصادية العالمية، فالانهيار الواسع الذي عرفته عمليات التنمية على المستوى الدولي وما ترتب عنه من تردي للأوضاع الاقتصادية، أثر بشكل بالغ على الاقتصاد الجزائري، خصوصا بعد التدهور الكبير لأسعار المحروقات وانخفاض مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية بسبب ارتفاع خدمة الديون وما نتج عنه من عجز في تلبية الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية الأساسية المستوردة، وفي ظل هذه الظروف، قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال المخطط الخماسي الأول1984 1985 والمخطط الخماسي الثاني 1989 سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والتكيف مع الوضع الدولي الجديد (1)، والجديد في الإجراءات الإصلاحية والمعبر عنها في هذين المخططين هو الإعلان عن إصلاحات عميقة لتحسين التسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة وإعطاء الاستقلالية لهذه المؤسسات وتشجيع للقطاع الخاص.

- استثمارات المخطط الخماسي الأول1980-1984 : قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية، كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور، ونادى هذا المخطط كذلك بضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة لأجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج، وإهتم كذلك بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، سكن وصحة، واهتم بتحسين وضعيتهم، وانتهاج سياسة ديموغرافية تتماشى مع متطلبات المجتمع المحلية والوطنية ، (2) ولكن ورغم كل هذه الجهود المسجلة من خلال البرامج التنموية في السبعينيات والثمانينيات، لم تستطع الدولة تجسيد التنمية المحلية الحقيقية بدليل الأزمة التي تلت هذه المخططات والبرامج ، والتي فتحت الباب واسعا على الإصلاحات الجذرية الجديدة، التي جاءت بإشراك فواعل أخرى غير الدولة في عمليات التنمية المحلية كالخواص

---

1 -جمال الدين لعويسات، المرجع السابق، ص ص 27/24

2 -موزاي، بلال، الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2003 ، غير منشورة، ص 139

وحركات المجتمع المدني، إذ بينت التجارب الغربية نجاعة وفوائد هذه الفواعل ميدانيا من خلال إسهاماتهم الكبيرة في خدمة المجتمعات المحلية ذلك لكونهم الأدرى بمحيطهم المحلي، والجدير بالذكر أن الجزائر في دساتيرها وقوانينها السابقة كانت تحظر التعددية وتمنع إنشاء الجمعيات المحلية لكن ومع الإصلاحات الجديدة فتحت الأبواب واسعا أمام العمل الجمعوي مما أعطى دفعة قوية للتنمية المحلية رغم الانتكاسة الأمنية في التسعينيات.

المطلب الثالث: نمو الوعي الجماهيري وزيادة التأثيرات الخارجية:

كتب العلماء والباحثون الاجتماعيون كثيرا عن التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري منذ ثمانينيات القرن العشرين الى اليوم، بفعل التحول الديمقراطي والأزمة الأمنية التي لازمته وواكبته منذ بداياته، ومن بين هذه التغيرات نمو الوعي الجماهيري وتنامي الإدراك السياسي، لكن دون مشاركة أو انخراط فعلي وذلك بفعل التجربة السياسية التي عرفتها الجزائر والتي تمثلت في الإنزلاقات الأمنية الخطيرة بعد الدور الأول للانتخابات التشريعية 1991، ويمكن القول أن الوعي الجماهيري في الجزائر قد مر بمرحلتين. المرحلة الأولى تمثلت في الإدراك السياسي دون المشاركة والانخراط، في إطار ما يعرف بالثقافة السياسية الخاضعة وفق تصنيف، طوّره بوتنام (Putnam) عام 1993 من مقاربة ألموند وفيربا أما المرحلة الثانية فكانت بداياتها مع رجوع الأمن واستتبابه بفعل قانون الوئام المدني الذي جاء به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999.

وكذا اهتمام الدولة وتشجيعها للعمل الجمعوي في إطاره الاجتماعي بعد إدراك إسهاماته وأدواره المساعدة في ميادين التنمية بدليل النمو العددي للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في العقد الأخير، مما ساعد على تكريس وتجسيد ثقافة سياسية مشاركاتية تقوم على الإدراك والانخراط (1)، أما في ما يتعلق بدور التأثيرات الخارجية في تصاعد دور المجتمع المدني بالنسبة للتنمية المحلية فيمكن أن نرجعها إلى رواج دور المجتمع المدني نفسه من خلال عولمة الديمقراطية من قبل الدول التي تعتبر نفسها راعية لها، وذلك عبر آليات مختلفة كالدعاية الإعلامية والدبلوماسية وإدخاله في الاتفاقيات الاقتصادية وغيرها من آليات العرض والإكراه، هذا ويمكن أن نظيف دور تكنولوجيا الاتصال التي ساهمت في نقل التجارب من قطر لآخر (2)، ويمكن إيجاز أهم المتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في ما يلي:

1- **محمد عبد العزيز، "تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي 2004 –دول المغرب العربي-الجزائر نموذجا "، تاريخ التصفح**: 2010/11/25

http://www.eids.org/at/publications/ annualreports/annual report 2004-12.asp

2 - **برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، " علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية "، تاريخ التصفح**: 2010/12/03

<http://www.pogar.org/arabic/the mes/Civil.asp>

- المستجدات التي عرفتها الجزائر في مجال التحول الديمقراطي.

- بروز الجوانب الإجابية للمجتمع المدني في القطاعات الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية خاصة على المستوى المحلي.

- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع التأكيد على المساواة بين الجنسين.

- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني وفي جميع القطاعات.

- عولمة آليات وأفكار إقتصاد السوق، وهذا ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.

- التطور التقني خاصة مع ظهور شبكات الانترنيت والفضائيات وهذا ما أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى العالمي أو الوطني بين مختلف الفاعلين، مما أدى الى نقل التجارب بين مختلف المجتمعات.

- انتشار المعلومات على المستوى العالمي لتصل إلى جميع الناس مما سهل من عمل المجتمع المدني.

- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات.

- شيوع ظاهرة الفساد عالميا، وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في إنتاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة.

- الأزمة المالية التي واجهت الدولة وعجزها عن تلبية إحتياجات مواطنيها، وهذا ما دعا إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية للقضاء على الفقر والأمراض ونقص التعليم خاصة في الدول النامية.

إن العوامل المتشابكة والمتضافرة السابقة أدت إلى بروز أهمية دور الجمعيات والفعاليات المشكلة للمجتمع المدني، وذلك إنطلاقا من المرتكزات التالية:

أ-إن حركات المجتمع المدني الحقيقية تعبر بمصداقية عن إهتمامات الأفراد بمختلف تشكيلاتهم وخصائصهم السوسيوثقافية والديمغرافية

ب-إن هذه الحركات تشكل رافدا أساسيا مساعدا للدولة في ظل إفلاسها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات الإقتصادية المتزايدة .(1)

1- - **بوحنيـــة قـــــوي، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد. الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات (16 – 17 ديسمبر 2008) جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2008، ص 3/2**

ج – إن هذه الحركات تعتبر أداة وآلية فاعلة في مجال العمل الميداني التطوعي في سبيل التنمية إضافة إلى أنها تشكل مصدرا أساسيا للرقابة والمحاسبة الشعبية وأداة مساعدة للقضاء على جميع أشكال الفساد ومكوناته(1) ويمكن الاستدلال على نمو الوعي الجماهيري من خلال تزايد نسب المشاركات الشعبية في الانتخابية إذ تدل على إدراك الشعب لأهمية صوته وكذا سعيه لتحسين ظروفه عبر الانتخابات بأنواعها ومن خلال تزايد عدد الجمعيات بمختلف تصنيفاتها في الجزائر إبتداءا من الألفية الجديدة وذلك حسب الجداول التالية:

الجدول رقم 02: نسب المشاركة في الانتخابات

الانتخابات	الانتخابات الرئاسية 1999	الانتخابات التشريعية 2002	الانتخابات المحلية 2002	الانتخابات الرئاسية 2004	الانتخابات التشريعية 2007	الانتخابات المحلية 2007	الانتخابات الرئاسية 2009
نسب المشاركة الانتخابية	%48	%51	%60	%54	%36.6	%44.9	%63

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، صفحة الكترونية،(2) :

http://www.interieur.gov.dz/Default.aspx?lng=ar **تاريخ التصفح** 2010/11/09

الجدول رقم 03: عدد الجمعيات في سنة 2000

أ/الجمعيات الوطنية: المجموع الكي 823 جمعية

مجال نشاط الجمعيات	العـــــــدد
جمـــــــعيات مهنـــــيـــــة	206
جمعيات رياضية /تربية بدنية	82
جمعيات ثقافية /فنون /تربية وتكوين	80
جمعيات صحية /طب	73
جمعيات مختلفة	63
جمعيات علمية وتكنولوجية	50
جمعيات شبا نية	39
جمعيات تعاونية	34
جمعيات لقدماء الطلبة والتلاميذ	25
جمعيات صداقة، تبادل وتعاون	23
جمعيات نسوية	19
جمعيات تضامن ،خيرية وللنجدة	17
جمعيات السياحة والترفيه	16
جمعيات تاريخية	17

1- **بوحنية قوي، المرجع نفسه، ص 3**

2- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نسخة الكترونية، تاريخ التصفح،** 2010/11/21

:http://www.interieur.gov.dz/Default.aspx?lng=ar

جمعيات الدفاع عن البيئة ونوعية الحياة	15
جمعيات المعا قين	15
جمعيات أجنية	13
جمعيات للطفولة والمراهقة	11
جمعيات دينية	10
جمعيات متقاعدين والكبار في السن	08
جمعيات حقوق الإنسان	07

جدول رقم 04: عدد الجمعيات المحلية حسب النشاط

ب-الجمعيات المحـــــــــلية: أنتقل عدد الجمعيات المحلية من 30الف جمعية في 1992 إلى 48201 جمعية في 1997 ليصل إلى 52026 في 1998 ليصل أخيرا إلى 53743 في نهاية 1999 وعلى سبيل المثال فقط فقد سجلت 3949 جمعية محلية في ولاية العاصمة، 2770 في ولاية بجاية، 2565 في تيزي وزو، و2469 في سطيف وأخيرا 2061في وهران

جمعيات مهنية	12201
جمعيات الأحياء السكنية	10314
جمعيات رياضية	8262
جمعيات دينية	7777
جمعيات ثقافية وفنية	6028
جمعيات إنسانية واجتماعية	3915
جمعيات للبيئة والشباب	2673
جمعيات علمية	2472
جمعيات لجان حفلات	21

المصدر: جريدة libre Algerie**، المتوقفة عن الصدور، ليوم 2 جويلية 2000 عدد الجمعيات الوطنية والمحلية عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة اجتماع وزراء الداخلية العرب بالجزائر** (1).

جدول رقم 05: تطور عدد الجمعيات بعد 2000

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010
عدد الجمعيات الوطنية	883	911	942	947	954	1000 بالتقريب
عدد الجمعيات المحلية	63789	70058	72331	75140	80539	82000 بالتقريب

المصدر: مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني بالجزائر، نسخة الكترونية، تصنيف ورقم الوثيقة :أبحاث ودراسات، عدد 6485، 2010/12/05 www.ngoce.org (2)

1- جريدة libre algerie، ليوم 2 جويلية 2000، عدد الجمعيات الوطنية والمحلية، عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة اجتماع وزراء الداخلية العرب بالجزائر، 2000، الجزائر

2-مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني بالجزائر ،نسخة الكترونية، تصنيف ورقم الوثيقة :أبحاث ودراسات، عدد 6485 ،بتاريخ 05/12/ 2010 www.ngoce.org

أما الاستدلال عن زيادة دور وتأثير الفواعل الخارجية في نمو مساهمات المجتمع المدني في التنمية المحلية فيمكن التعبير عنها من خلال المساعدات المالية الخارجية من قبل المؤسسات الدولية والمنظمات الغير حكومية عبر العالم لتنظيمات المجتمع المدني بالجزائر:

جدول رقم 06: الوحدة دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم المساعدة	68 ألف	74 ألف	79 ألف	77 ألف	80 ألف	80 ألف	81 ألف	81 ألف	80 ألف

المصدر: مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني بالجزائر، *نسخة الكترونية*، تصنيف ورقم الوثيقة :أبحاث ودراسات، عدد 6487،

بتاريخ 2010 /12/05 www.ngoce.org (1)

ملاحظة: تعتبر المساهمات القادمة من الاتحاد الأوربي(جمعيات ومؤسسات رسمية) هي الأكبر بنسبة 58% وتليها المساهمات العربية بنسبة 23%

المبحث الثاني: الدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري في مجال التنمية المحلية:

لقد أكدت العديد من الدراسات أن تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بتغيير الواقع التنموي الجزائري وترسيخ مفاهيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، تحتاج إلى دفعة قوية لتشجيع مساعيها في تحقيق أهدافها ودعم قدراتها وتطوير علاقاتها فيما بينها وتكييف طبيعة روابطها بالدولة ومؤسساتها وضبط إيقاع علاقاتها بالمؤسسات الدولية، فعلى أساس الدور الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني في تكريس المشاركة المجتمعية وفي قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطنين والعملية التنموية، يتضح مدى أهمية هذه التنظيمات وتتضح الحاجة إليها لدعم التنمية ودعم الثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان خاصة في الجزائر، أين استأثرت السلطة لعقود طويلة بكافة الوظائف الاجتماعية وأضعفت مؤسسات المجتمع المدني ونشرت قيم التبعية والتسلط، الأمر الذي أدى إلى القضاء على المبادرات الفردية وتحويل كل الوظائف الاجتماعية إلى أجهزة بيروقراطية بطيئة الحركة عديمة المبادرة، فبإمكان منظمات المجتمع المدني أن تمارس ضوابط على السلطة الحاكمة ويمكنها أن تساهم في إحداث وتفعيل التنمية كما يمكنها إدارة الحكم عبر تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام السياسي، إضافة الى

1 – **المرجع نفسه. عدد** 6485 ، **بتاريخ** 2010 /12/05. www.ngoce.org

المشاركة في برامج التنمية وفي رسم السياسات العامة[1]، كما هو معلوم وذلك إذا توافرت لها جملة من الشروط والآليات التي تدفعها إلى ممارسة وظائفها بفاعلية.

المطلب الأول: شروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر:

1/شروط تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية:

أ- شروط سياسية وقانونية: نبدأ في الشروط السياسية بمفتاح الديمقراطية، وفي الحقيقة لا نريد أن نزايد على فكرة الديمقراطية ولا نعتقد أنها الحل لكل المشاكل ومع ذلك وبالنسبة لموضوعنا تحديدا فإننا نتصور أنه لا حياة ولا ازدهار للمجتمع المدني دون مناخ ديمقراطي حقيقي، لأنه في ظل الديمقراطية يشعر المسئول بحاجته الحقيقية إلى توجيه علمي لكي تنجح سياسته ويكسب الشرعية ،

كما أنه وفي ظل الديمقراطية تصبح دراسة أدق القضايا ممكنة بمنتهى العلمية ودون أي حساسية ويصبح الحصول على المعلومة والوثيقة وفق الضوابط المعقولة حقا من حقوق تنظيمات المجتمع المدني، كما أنه لابد أن نضمن وجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حق الاطلاع على البرامج التنموية وحق المشاركة بشفافية وضمان حرية التعبير وهذا يمكن أن يكون جزءا من البنية السياسية الديمقراطية (2)،

فمنظمات المجتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية ويستند إلى نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات في إطار حرية الأفراد وحقوقهم، ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتجسيد مميزات الحكم الراشد وبالتالي التمكن من ترقيته، كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمولها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها، فتوفر بنية مؤسسية (الناحية الهيكلية) ستحقق فاعلية أكبر من خلال ترسيخ أسس المشاركة واقتسام الدور في بلورة التنمية المحلية، حيث أشار إلى ذلك الأستاذ برهان غليون من خلال إجراء إصلاحات على مستوى مؤسسات الدولة وتحديد وظائفها والتطرق إلى الهيكلة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني نفسها، حيث الاستقرار الذي يؤدي إلى صياغة مواقف فعالة في الدفاع عن مصالح الجمعيات

ب- الشق الاقتصادي: إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي

1- **أحمد موصلي ولؤي صافي، جذور أزمة التثقف في الوطن العربي. بيروت: دار الفكر المعاصر،2002، ص. 170.**

2- **الرياشي، سليمان، وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. طبعة 2، بيروت: م.د.و.ع، 1996 ص ص 104/97**

قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية، فالمجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن فكرة ومفهوم المجتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية على عكس الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية كالجزائر التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يمكنهم من الاهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بهذا الشق هناك مشكلة التمويل ولا يمكن تصور دور فعال للمجتمع المدني دور أن يتوفر له تمويل معقول، وبدون هذا التمويل لا يمكن الحديث عن رؤى وجهود فردية ولا يمكن الحديث عن توجهات إستراتيجية تطرح بدائل محددة للسياسات" حلول مفصلة للقضايا"، فإذا كانت الدولة لا تؤمن فعليا بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية فلن تعطيه أولوية في التمويل، وإذا كانت تعاني من مشكلات اقتصادية فلن تتمكن من إعطاء المجتمع المدني النصيب الذي يستحقه في التمويل، كما أن التمويل الخارجي تحيط به الكثير من الشبهات في مقدمتها خطورة التدخل في منظمات المجتمع المدني وتوجيهها بما يخدم مصالح الممولين، وعليه فإن تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية الرامية إلى تحقيق الجودة الاقتصادية والإدارية، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة والتي يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والقيام ببعض المشروعات والصناعات وإدارة المواقف التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها وفقا لإستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية في إطار تحقيق الحكم الراشد، تأخذ بالإعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة

ج- الشق الاجتماعي: إن إشباع رغبات الأفراد وتحقيق حاجاتهم الأساسية ورفع مستوى الدخل الفردي يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة الشعبية وتنمية المنظمات الاجتماعية التي تشكل له قنوات للمشاركة في صياغة القرارات ووضع السياسات العامة في البلاد

د- الشق الثقافي: إن الثقافة العلمية الوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار منظمات المجتمع المدني ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إدارة الإنسان، والتعامل السلمي باتجاه تطوير القيم التقليدية القائمة على الاتكال والغيبية نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على

بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه (1) ، والعمل على تهذيب هذه القيم من شرف وكرامة بما تحمله من معان تقليدية، لتحمل مفاهيم حضارية جديدة تأكد قيمة الحرية وحق المشاركة وأمانة العمل في سياق بناء الشخصية الفردية المستقلة ،إذا فتوفر مجموعة القيم والتقاليد والأعراف (ثقافة مدنية) تستند على قبول الآخر والتنوع وإدارة الخلافات سلميا وكذا ثقافة التطوع المشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية تعد شرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة في الجزائر، حيث إن الثقافة المدنية تمكن المواطنين من استخدام أساليب الحوار المتحضر والتشاور السلمي والتعامل مع المشكلات والقضايا المطروحة بعقلانية ورشادة

2/**آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية**: هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية بالجزائر وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية ودفعه إلى المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية الإجتماعية، تتمثل في:

- تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية يكون وسيلة للتضامن ووأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية ويكون من مهامه أيضا ما يلي:

- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان

- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء

- إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها، والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.

- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لحفز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم، وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن.

- تأسيس معهد جزائري مستقل لقياسات الرأي العام يقوم جهده على أساس علمي وإجراء دراسة معمقة حول خيارات تأسيسية من الناحيتين القانونية والعملية ومصادر تمويله .

1 - **صالح، زياني، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9 ص.72.**

- إطلاق حملة لتأسيس صندوق تمويل جزائري في شكل وديعة أو وقفية لصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني.

- دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية والمساواة والحريات العامة وفي مقدمتها:

أ- المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة.

ب- إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية يتولى إصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

ج- ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد وذلك من خلال الحضور في الملتقيات الوطنية والندوات

د- تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الجزائري ودعم جسور التواصل مع العالم الخارجي (1)

- إن تبني توجه تنموي شامل يستند إلى مواجهة تحديات التنمية المحلية ستحول منظمات المجتمع المدني من آلية تعمل مع المشكلات بشكل تسكيني إلى آلية مؤسسية تعمل من أجل الإصلاح والتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لا سيما البعد الثقافي من هذا التوجه التنموي الذي يؤدي إلى التأثير على الاتجاهات الثقافية مثل المشاركة السياسية وقضايا المرأة، كما أن هذه الآلية تنطلق من مفهوم التمكين ووضع مواطن منتج من شأنه أن يربط بين المجتمع المدني والدولة والتنمية مما يستدعي القيام بعقد مؤتمرات وتطوير مفهوم للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في لجان مشتركة لبحث المشاريع ومن المهم في هذا السياق التخطيط لآليات تربط بين صانعي السياسات العامة والمجتمع المدني كاللجان التي تربط مباشرة بعملية صنع التشريعات في البرلمان والمشاركة هنا من جانب المجتمع المدني سوف تكفل أعلى درجات الالتزام بالقضايا الوطنية.

- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، ويتم تحقيق ذلك في وجود أهم ركيزتين وهما الديمقراطية والمواطنة من خلال إحلال الأساليب والقيم الديمقراطية ضمن

1- **صالح زياني، المرجع نفسه ص** 76

هيكلة وبنية العلاقات داخل المجتمع المدني ذاته في ظل التمتع بالمواطنة الفعلية، أي تجنب فلسفات القيم العشائرية والانتهازية، هذا كله يدخل في سياق إعادة بناء العلاقات بين أهم كيانين وهما الدولة والمجتمع المدني في إطار التنسيق والتعاون الذي يزيد من القدرة المطلبية للعمل الجمعوي.

- توفير بيئة ثقافية واجتماعية لتمكين منظمات المجتمع المدني من إحلال التنمية المجتمعية وإبراز فكرة الترابط المدني التي يقصد بها تشكيل أحكام ذاتية قادرة على مواجهة السلطة وتحديد مداها بإعادة تركيب نقدي لمكونات هذا النظام المؤسسي المجتمعي "الدولة" "المجتمع المدني" بتوفير الجو الثقافي لتحقيق التطور الديمقراطي وتحديد الخطاب الثقافي للإصلاح ودعمه وتفعيله وترسيخ دائرته،فمن المهم التركيز على ثقافة التطوع والمفهوم يشير إلى قيم واتجاهات وسلوكيات محفزة للعمل التطوعي المنظم، ويتم نشرها في المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

- تبني رؤية واضحة لمفهوم بناء القدرات والذي يعتمد على تبني رؤية شاملة لمكوناته فهو لا يشمل مجرد التدريب كما هو شائع وإنما يتخطاه إلى تطوير البحوث وبناء قواعد البيانات ويمتد إلى عمليات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والتي تزيد من فاعليتها وقدرتها على التأثير في السياسات العامة لا سيما في الجزائر حيث نلحظ التشتت في عملية بناء القدرات، فلابد من تطوير إستراتيجية واضحة في التدريب تكون ذات صلة بالدراسات العلمية ومكيفة مع نوعية نشاط المنظمة وتغييرات العصر (1).

- الاهتمام بخلق توافق حول مواثيق الشرف الأخلاقي، فالعمل التطوعي تحكمه مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤكد على الشفافية في مواجهة الدولة والمجتمع وتعلى من قيمة الحوار والمحاسبة العامة والالتزام بالشرعية الديمقراطية، ومن ذلك نذكر:

- إحترام مبدأ الشفافية والصراحة والمكاشفة داخل منظمات المجتمع المدني في تعاملها مع المجتمع والحكومات ومؤسسات التمويل

- المصداقية والمحاسبة

- احترام احتياجات ومشكلات المجتمع

- الممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني

- إدارة المنافسة والصراعات سلميا وقبول الرأي الآخر

---

1 - **صالح زياني، المرجع نفسه** 75

-التوجه إلى تحقيق الصالح العام ووضع ضمانات لعدم تحقيق مصالح شخصية لأعضاء مجالس الإدارات

-ضمان المشاركة الشعبية المجتمعية ومشاركة المستفيدين في توجهات المنظمات -الابتعاد عن الانخراط في حزب أو تيار سياسي معين (1).

المطلب الثاني: مظاهر عمل ومساهمة المجتمع المدني الجزائري في برامج ومشاريع التنمية المحلية

إرتبطت المشاركة المجتمعية أي إسهامات المجتمع المدني التطوعية المحلية بمفهوم التنمية المحلية، وهذه الأخيرة عرفت على إنها تحقيق تغير في البنى المادية والبشرية في مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبياً، حيث يؤسس هذا النمط من التنمية على الإدراك السليم للخصائص المحلية والاسترشاد بالسياسات الإقليمية والقومية التي تقتصر عادة على الأهداف العامة والاستراتيجيات دون الخوض في التفاصيل، ولعل ابرز أهداف (2) مؤسسات المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية المحلية هي:

1-توفير الخدمات العامة والأساسية في مختلف قطاعات المدينة وتشجيع المشاركة المحلية في برامج وقرارات التنمية وتطوير المبادرات الفردية والجماعية.

2-تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية واستثمار الإمكانيات البشرية والمادية المحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية (3)

- **أدوار وأهمية المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**: تزداد أهمية الجمعيات والهيئات الأهلية بإزدياد حاجة المواطنين للخدمات، نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقدم الحضاري للمواطنين وسعيهم الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتهم الايجابية للجهود الحكومية في التنمية. (4)، ومهما تعددت أشكالها وأنواعها فإن فلسفتها الأساسية تقوم على الآتي:

1-تكملة دور الحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية

2-السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع.

3-القيام بمبادرات ذاتية للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده.

4-تقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها.

5-الاستفادة من الخبرات المتاحة لدى أعضاء تلك الجمعيات والهيئات.

1- **الرياشي، سليمان، وآخرون، المرجع نفسه، ص** 113

2-**يوسف مكي، "دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي"، تاريخ التصفح**، 2010/11/29

< www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=5601

3-**يوسف مكي، المرجع نفسه**

4-J.S.Coleman،"The.Development.syndrome: differentiation-equality-Capacity"،in،L.Binder.et.al.، Crises and concequences in political development ،Princeton univ.press،prrinceton،N.J،1971،pp121/126

6-تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد، وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة.

7-الاستفادة من القدرات الذاتية واستثمارها لخدمة المجتمع.

8-تنظيم الجهود التطوعية في أعمال جيدة ومفيدة ومنظمة.

9-تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتسيير الذاتي والتمويل الذاتي كلما أمكن ذلك.

10-تحقيق رؤية مستنيرة ومعبرة نحو المستقبل.

وانطلاقًا من تلك الفلسفة والأسس التي تقوم عليها الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية فقد برزت أهمية دور العمل الاجتماعي الشعبي التطوعي كوسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع لتحقيق طموحاته وأهدافه المنشودة للدولة والشعب على السواء.

ولقد أصبح العمل الاجتماعي الشعبي التطوعي كأحد أهم مرتكزات تنفيذ أهداف واستراتيجيات الخطط التنموية في شرق الأرض وغربها وفي البلدان المتقدمة والنامية على السواء، إذ برزت في علوم الاجتماع والتنمية مصطلحات عديدة حول المشاركة الشعبية والتطوع مثل :المشاركة المجتمعية، الجهود الذاتية، الخدمة الاجتماعية، الاعتماد على الذات وغير ذلك من المصطلحات.، وأصبحت هناك علومًا تهتم بدراسة وتقييم أعمال الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية من خلال معايير وأسس علمية تهدف إلى تصحيح مسارها وضمان تحقيق أهدافها وفق أفضل الأساليب كما تدرجت تلك الجمعيات من محلية على مستوى الحي أو القرية إلى وطنية إلى إقليمية إلى دولية وبرز العديد من التشريعات لتنظيم ذلك.، واستنادًا إلى ذلك اعتبر علماء الاجتماع والتنمية بأن تلك الجمعيات والهيئات محور الارتكاز لتنمية المجتمع والرافد الهام والأساسي لجهود الدولة في تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي الوسيلة الفعالة للاستفادة من الطاقات البشرية بشكل بناء وصحيح لما تقوم به من أعمال جليلة ذات نتائج وكفاءة عالية ،كما أنها ذات أثر كبير في تقليل الاعتماد على موازنة الدولة وتحويل فئات من المجتمع إلى مؤسسين وقادرين على تحويل طموحاتهم البسيطة إلى واقع فعلي سواء كان ذلك على مستوى تنمية المجتمع المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وتبرز أهمية ودور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالأساس في [1]:

1-**المشاركة الشعبية الاجتماعية**: المشاركة الاجتماعية قيمة محورية في برامج المجتمع المحلي، وهي عنصر هام في أحداث التنمية ولقد وصفتها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية كأحد الركائز لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية، ويرى بعض علماء الاجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات المتخلفة تكون على أساس انتمائه لعصبة أو قبيلة معينة وفي المجتمعات النامية تكون مكانته على أساس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله، أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تحدد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين، ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصرًا من عناصر التقدم، وتكسب الفرد مكانة في المجتمع ويؤكد هذا القول علماء الاجتماع السياسي بأن الناس ينتظمون ويكونون أكثر مشاركة في مرحلة معينة من مراحل التنمية.

1-**أبو حلاوة، كريم، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني. مجلة عالم الفكر، العدد الثامن، (مارس 2005) ص17**

إن المشاركة الاجتماعية تعني الإسهام التطوعي في العلاقة بين الفرد والجماعة وبين الجماعة وجماعة أخرى، ويرى الدكتور عبد المنعم شوقي بأن المشاركة الشعبية" :هي عملية إسهام المواطنين تطوعًا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك ،بل إن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات

وعلى ذلك تكون المشاركة عملية مجتمعية توجه جهود كل من الأهالي والحكومةلتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات بأقصى ما يمكن، إن الفكرة المحورية التي تربط تعريفات المشاركة وتوجهات الباحثين والعلماء تدورحول عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي وكونها تتطلب قدرًا من مشاركة الأفراد في تحديد نوعية التغيير المطلوب، وفي تنفيذ السياسات التي تؤدي إليه، فالبعد الاجتماعي هو الهدف النهائي لعملية المشاركة.

-خصائص المشاركة الشعبية: لتحقيق مشاركة فعالة خاصة لإحداث التغيير والتنمية بالمجتمع يجب أن تتم المشاركة بما يلي:

1-تعاون الأفراد مع بعضهم بشكل تطوعي من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات.

2-ارتباط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود.

3-اعتماد المشاركة على فهم حاجات الواقع سواء من جانب المشاركين أنفسهم أومن جانب واضعي الخطة.

4-تزداد فعالية المشاركة الأهلية بتضافر التوجيه والتدعيم الحكومي مع الجهود الأهلية.

5-تزداد الفاعلية أيضًا كلما كان الاعتماد على القيادات المحلية وكلما كان هؤلاء القادة أكثر استيعابًا للواقع وإمكانات تغيره.

6-الإحساس بانتماء الأفراد إلى المجتمع المحلي نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها.

7-انضمام الأفراد إلى الجمعيات الأهلية كجمعيات تطوعية بدافع من إيجابية التعبير عن مشكلات المجتمع وبذل الجهد في العطاء من أجل النهوض بالمجتمع.

أهداف المشاركة:

أ/ أهداف إجتماعية إقتصادية: إدراك المواطنين للإمكانات المتاحة للتنمية من النواحي المادية والبيئية وبالتالي تقبل السياسات والقرارات التي يشاركون في وضعها ولا يبالون برغباتهم ويعتقدون بأن إشباع حاجاتهم سيتحقق ضمن البرامج والأولويات التي يقررونها بأنفسهم الحرص على المال العام حيث أن مشاركة المواطنين بالمال والجهد في إنشاء المرافق توفر الحرص على حسن استخدام المال العام(1).

ب/ أهداف إدارية:

- مشاركة المواطنين في تخطيط إحتياجاتهم وتقرير وسائل إشباعها يكون له أثر هام في ترشيد السياسات والقرارات وتلافي الأخطاء قبل حدوثها.

---

1 - **المنصف وناس، مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،،1991ص81**

- الإسراع بإحداث تغيرات سلوكية ضرورية لنجاح التنمية.

- إن تغيير السلوك لا يأتي بالقرارات ولكن بقرار المواطنين أنفسهم بعد القناعة فالمشاركة وسيلة من وسائل التنمية وهي هامة . (1)

2- **العمل التطوعي**: التطوع هو الجهد الإداري الذي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية واختيارًا لتقديم خدماتهم للمجتمع، أو لفئات منه، دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم سواء كان هذا الجهد مبذولا بالنفس أو المال، ظهر التطوع كظاهرة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية، وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر، في سبيل سعادة الآخرين، (2)

ومن هنا فالمجتمع المتقدم هو الذي تسوده علاقات المحبة والتعاون وروح العطاء بجانب القدرة على الإنتاج.

العمل التطوعي رغم أنه يتصف بالتلقائية والرغبة الإيجابية ولكن هناك دوافع تحث على التطوع، وتهيئ له المناخ لعمل مثمر، والمتطوع لا يعمل في فراغ، ولكن تدخلت تشريعات كثيرة لتنظيم عملية التطوع، وحتى تكون الحركة مفيدة، ولصالح المجتمع يجب أن تنظم

-العمل التطوعي التلقائي: وهو العمل العام الذي يعمل في النور لصالح المجتمع ومعه، من أجل تحقيق الغايات والأهداف العليا. وتنظيم أعمال التطوع الاجتماعي يكون في شكل تنظيمات أهلية، أو ما عرف على تسميته عادة باسم الجمعيات أو الهيئات الخاصة والجمعيات الأهلية، قد تكون فئوية، أي تهتم بفئة معينة عمالية أو مهنية، وتسعى من خلال تجمعها لخدمة هذه الفئة ومن ثم خدمة المجتمع، أو تكون تنظيمات مجتمعية لخدمة البيئة،

-**أهمية التطوع في التنمية**: ترجع أهمية التطوع الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع من خلال الآتي:

1-التعرف على الفجوات الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع.

2-تجريب طرق جديدة لمقابلة احتياجات المجتمع.

3-التمهيد لنشاط حكومي أشمل في مجالات العمل التي طرقها المتطوعين.

4-تكميل العمل الحكومي وتدعيمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أوتوصيلها.

5-توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.

6-التطوع ظاهرة هامة للدلالة على حيوية الجماهير وإيجابيتها ولذلك يؤخذ كمؤشر للحكم على مدى تقدم الشعوب.

7-توفير الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم مما يقلل حجم المشكلات الاجتماعية بالمجتمع.

8-إتاحة الفرصة للمواطنين للتدريب على المساهمة في الأعمال والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وحياة مجتمعهم بطريقة ديمقراطية.

1- **عبد العال طارق، الحق في المشاركة السياسية. القاهرة: دار الحكمة، 2003 ص 24**

2- **محمد سعيد الحلبي، مبادئ وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية بسورية. دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، ص 6**

9-إبراز الصورة الإنسانية للمجتمع وتدعيم التكافل بين الناس وتأكيد اللمسة الحالية المجردة من الصراع والمنافسة.

10-تطبيق الأسلوب العلمي من خلال خبراء متطوعين وخلق قنوات اتصال مع منظمات شبيهة بدول أخرى، دون حساسية أو التزام رسمي والاستفادة من تجاربها الناجحة القابلة للتطبيق.

11-جلب خبرات أو أموال من خارج البلاد من منظمات مهتمة بذات المجال بجانب المشاركة في ملتقيات أو مؤتمرات لتحقيق تبادل الخبرات ومن ثم مزيد من الاستفادة والنجاح (1).

-واقع العمل التطوعي بالجزائر: تعرف الجزائر اليوم عدد كبير وانتشارا واسعا لمنظمات المجتمع المدني ولها من دور في التطور الاجتماعي والاقتصادي، حيث أن البعض منها أصبح لها نشاطاً ملحوظاً في برامج وخطط التنمية وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية وكذا في مجالات البيئة ومكافحة التلوث واستراتيجيات الفقر.. الخ. ونظراً لإدراك الدولة للدور المهم لهذه المنظمات، قد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها كالإعفاءات الضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات ومنها المساحة الكافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام في عملية التنمية ولمواجهة الاحتياجات الضرورية، وقد أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخل كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

-العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة ب60% من قبل تنظيمات المجتمع المدني.

-تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية وذلك من خلال تنبيه السلطات بالنواقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية من خلال التوعية.

-العمل في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية والمساهمة في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة وفي الجزائر أكثر من 3000 جمعية تعنى بمحو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم.

-النشاط في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات

-العمل في مجال مكافحة الفقر عن طريق أعمال المنظمات الخيرية الدينية بواسطة الزكاة والصدقات

-في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب حيث تتوفر الجزائر عن أكثر من 1200 جمعية رياضية وتثقيفية.

-في مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.

-العناية بشؤون المرأة وإدماجها كفاعل اقتصادي مهم يفيد المجتمع من خلال الجمعيات الإنتاجية والتدريبية التأهيلية، فأعمال المتطوعين بالجزائر متعددة الجوانب تضيق وتتسع حسب ظروف كل جمعية، وتتوقف على

1- **محمد، سعيد الحلبي، نفسه ،ص 8**

اهتمام المتطوع، ويمكن الخروج بنتيجة أن العمل التطوعي بالجزائر يشهد ازدهارا وتطورا في العشرية الأخيرة وذلك راجع بالأساس إلى التحسن الأمني إضافة الى تحسن المستوى المعيشي للشعب الجزائري فلقد أحصت وزارة التضامن الوطني ما يزيد عن 40 ألف عمل جماهيري تطوعي سنويا هذا عن الأعمال المسجلة فقط دون إحصاء الأعمال العفوية الغير محصاة.

- **المشكلات والمعوقات التي تواجه المتطوعين بالجزائر**: هناك مشكلات تبرز من المتطوعين أنفسهم فتقع بقصد أو عن غير قصد نذكر منها:

1-يحاول البعض تحقيق أقصى استفادة شخصية ممكنة مما يتعارض مع طبيعة التطوع.

2-المحاباة في تنفيذ الأعمال أو تعيين العاملين من الأقارب من غير ذوي الكفاءة.

3-التهاون وقلة الجد الذي يعرقل سير الأعمال.

4-استغلال المرونة إلى حد الوصول إلى التسيب والاستهتار. (1)

5-الإسراف في الخوف وفرض القيود إلى حد العجز، وتقييد وتحجيم الأعمال.

6-الخوف من التوسع خشية عدم إمكان تحقيق السيطرة والإشراف.

7-البعد عن الطموح والرضا بالواقع دون محاولة تغييره.

8-الوقوع تحت أسر عاملين، ذوي شخصية قوية غير عابئين بتحقيق أهداف الجمعية وتطلعاتها

9-الخوف من الجديد ومن أهمية الانفتاح والوقوع في أسر الانغلاق.

10-اعتبار أعمال الجمعية من الأسرار المغلقة التي يجب عدم مناقشتها مع الغير.

11-تقييد العضوية أو الرغبة في عدم قبول عناصر جديدة فتصبح الجمعية حكرًا على عدد معين.

-دعائم نجاح العمل التطوعي:

1-عدم وجود مقابل مادي أيًا كان نوعه نظير ما يؤديه المتطوع من خدمات.

2-توفير القدرة على بذل الجهد بأقصى ما يستطيع المتطوع وبحيث يكون الجهد المبذول تابعًا عن رغبة صادقة.

3-تحمل المتطوع مسؤولية الإعلام الإيجابي البناء في رسالة وأهداف المؤسسة التي يتطوع للخدمة بها في محيط الأسرة والأصدقاء والجيران وفي محيط مجتمعه المحلي.

4-قيام العلاقة بين المتطوع والمهتمين العاملين بالمؤسسة على أساس من الاحترام المتبادل وتفهم لحقيقة الأدوار والرسالة التي يتحملها كل متطوع.

5-إدراك المتطوع لأهمية التدريب وأثره في إكتساب المهارات الكفيلة بتحقيق المستوى المطلوب لإتقان العمل.

6-رغم أن الجهد الذي يبذله المتطوع دون مقابل إلا أن علاقته بالمؤسسة التي يتطوع للخدمة بها يجب أن تكون علاقة عمل وجدية فيتحمل المتطوع مسؤولية ونتائج أعمالها.

---

1 -**بوسنة، محمود، إسهامات الحركة الجمعوية في الجزائر. مجلة المستقبل العربي، العدد** 380 **(سبتمبر**2008 **).ص** 14.

7-على المؤسسة الاجتماعية أن تحدد بدقة احتياجاتها لأعمال المتطوعين كما توفر لهم التقدير والاهتمام بصورة تكفل استمرارهم ورغبتهم في تقديم المعاونة وعلى المتطوع أيضًا أن يتقبل إشراف وتوجيه المؤسسة لضمان حسن الأداء وانتظام العمل على النحو الذي يتوخاه.

8-احترام القواعد والنظم المتفق عليها والالتزام بالعمل وفق الأهداف العليا للمؤسسة الاجتماعية.

9-عدم الإقلال من شأن المتطوع إذا قل جهده وفق ظروف فيجب تشجيع العمل التطوعي مهما كان حجمه أو صورته طالما يسهم ولو بقدر يسير في تحقيق أهداف الجمعية.

10-إتاحة الفرصة لتجديد شباب التطوع وخلق الصفوف الأخرى وعدم احتكار العمل التطوعي على فئة معينة.

11-تكريم المتطوعين الرواد وتقديم الشكر والعرفان لما قدموه للمؤسسة أو الجمعية من خدمات (1) .

المتطوع: المتطوع هو شخص إيجابي يؤمن بفكر معين، واقعي النظرة، متعايش مع ظروف بيئته ومجتمعه، يحس بإحساس الجماهير، يقدس العمل العام، لديه الاستعداد للمشاركة الإيجابية في رفع المعاناة، يسعى من خلال التعاون مع قرنائه لدراسة الاحتياجات وتوفير الإمكانات للتغلب على المشكلات، وبذا يحقق ذاته ويسهم في توفير حياة أفضل في مجتمع أسعد (2).

-الشروط التي يجب توفرها في عمل الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني التطوعية بالجزائر:

1-أهمية وضوح أهداف وغايات الجمعية أو التنظيم.

2-تخطيط جيد لتحقيق الأهداف، واتفاق على المشروعات، ووضوح لقواعد العمل وخطوطه، والتزام الأعضاء بتنفيذ ما يتفق عليه.

3-تنظيم جيد لأعمال المتطوعين خاصة ما يتعلق بالعضوية والاشتراكات الاجتماعات وتوزيع المسؤوليات وسلطات الإشراف ومتابعة أعمال العاملين واتخاذ القرار وغير ذلك.

4-تحديد الأدوار بين العاملين المتطوعين.

5-توصيف وظيفي للعاملين، وتحديد لحجم العمالة وفق الأعمال المطلوبة

وبهذه الشروط تتهيأ الفرص لعمل تطوعي منظم، ينمو وينجح في تنفيذ الأهداف، وتكثر الموارد، وتشجع التمويل الذاتي والمجتمعي، وتتسع قاعدة التطوع ويستمر الأداء في اتساق ونجاح الجمعيات والهيئات الأهلية(3)

1-**بوسنة، محمود، المرجع نفسه، ص 14**

2- **يوسف مكي، "دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح"، مرجع الكتروني سابق، تاريخ التصفح، 2010/11/26**
<http://www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=>

3- **نجيب بن خيرة، المؤسسات التطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة: مداخلة بقسم التاريخ جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، بدون تاريخ، ص 4**

الجدول رقم 7: أهم النشاطات التطوعية ورصد عددها بالجزائر

نوع العمل التطوعي	رصد العدد وطنيا	الفترة
نظافة البيئة والمحيط وحملات التشجير	أكثر من38 ألف نشاط بمعدل 5000 سنويا	من سنة 2000 الى 2008
رعاية المرضى والمسنين والأيتام والمحتاجين (المساعدات المالية والمعنوية)	بين 60 ألف و65 ألف نشاط هادف	
التكفل بشؤون المرأة:حالات الإدماج المهني والتأهيلي	حوالي12 ألف حالة بمعدل 1500حالة سنويا	
التكفل بالطفولة والشباب:الختان والزواج الجماعي	بين 50 ألف و55 ألف	
النشاطات التوعوية والتحسيسية	10 آلاف نشاط	
النشاطات الثقافية والتعليمية	بين 7000 و8000	

المصدر: - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج: الموقع الالكتروني 3 تاريخ التصفح: 20010/12/05، www.msnfm gov.dz/Default.aspx?lng

المطلب الثالث: المجتمع المدني الجزائري ومكافحة الفساد :

1-**طرق تدخل المجتمع المدني الجزائري في مكافحة الفساد:** إن الفساد أكبر مشكلة تعرقل تطور وتقدم المجتمع لذا فمكافحته والحد من إنتشاره هو واجب ومسؤولية الجميع، بدءا من المؤسسة الدستورية التي عليها أن تضع الآليات التشريعية اللازمة لمكافحته، إلى تفعيل دور المجتمع المدني والجهاز الأمني في الرقابة والمحاسبة، كما أن ترك مهمة مكافحة الفساد بيد الدولة أمر غير فعال لذا وجب تدخل ومساعدة من المجمع المدني الذي يؤكد عليه الباحثون بأنه أحد أهم آليات مكافحة الظاهرة، وقبل الحديث عن طرق تدخل المجتمع المدني في مكافحة الفساد يجب الإشارة لقدرات تدخل وتأثير منظمات المجتمع المدني بصفة عامة، فدراسة قدرات المجتمع يستلزم اللجوء لمقاربات منهجية أكثر قدرة على تحليل وتفسير الأدوار المختلفة التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني، وتعتمد هذه المقاربات على منظورين هما:

- منظور وظيفي: يأخذ في الاعتبار وظائف المجتمع المدني الرعائية والخدمية، وهنا تتحمل المنظمات بعضا من الأعباء التي انسحبت منها الدولة تطبيقا لسياسات العولمة، ولذلك يؤدي نشاطها إلى تقليل حدة التوترات الناتجة عن التفاوتات الاجتماعية الحادة وعن التهميش السياسي والاقتصادي

- منظور بنيوي: ويرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها أحد الفواعل السياسية في البناء الاجتماعي، ويتسم دور المجتمع المدني هنا في علاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى مثل الدولة والسوق بكونه عنصرا يؤدي للتوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة وليس تابعا أو ملحقا بتلك العناصر الأخرى، وهذا ما يعطي منظمات المجتمع المدني القوة القصدية والفاعلية في التغيير الاجتماعي (1).

أما في الجزائر فيمكن تحديد الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني الجزائري في الإسهام في مكافحة الفساد من خلال الإشارة للإجراءات التالية:

أ- التوعية الاجتماعية: تفشت في أوساط المجتمع الجزائري مفاهيم خاطئة ناتجة عن تغلغل الفساد في البنية الثقافية للمجتمع حتى أصبح ينظر للفاسد بأنه شخص قوي يفهم الأوضاع جيدا وقادر على استغلال سلطته في تحقيق مكاسب شخصية له ولأقربائه لذا فإنه يجب على المجتمع المدني أن يلعب دوراً أساسياً في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع باستغلال كافة الوسائل والفعاليات الممكنة، وباستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى وعي وعقلية المواطن البسيط وقادرة على تحفيزه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد، وأن لا يتم التركيز فقط على الطبقة المثقفة وهذا ما نلمسه من خلال سعي بعض الجمعيات الجزائرية لتكريس ثقافة فضح الفساد عبر الصحافة المكتوبة وعبر التظاهرات الثقافية بشكل كوميدي هادف (2).

ب- تعرية وفضح الفساد: وذلك من خلال الرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع العام والخاص في الدولة وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط والاستراتجيات ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات التي تصادق عليها البلاد ومن ضمنها مستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين ونشر كل تلك التقارير التي تعدها في ذلك للرأي العام والجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد، والمطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدأي المسائلة والمحاسبة، ومن أجل مراقبة

1- شهيدة الباز، مقال "دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، كتاب الفساد والحكم الصالح في الوطن العربي. بيروت، م د وع، 2006، ص 504.

2-مركز دعم التنمية والتأهيل، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، القاهرة، 2008، ص38.

فعالة يجب تشكيل جمعيات خاصة بتتبع الفساد وفضحه كما حدث في مدينة قسنطينة التي عرفت ميلاد جمعية الأيادي البيضاء والتي سعت من أجل هذا الدور.(1)

ج- تعزيز العمل الميداني: إن المجتمع المدني يلعب دوراً أساسياً في تعزيز العمل الميداني نتيجة لقربه من أرض الواقع لأن أعضائه ذي توجهات إيثارية وهذا ما يعطيهم القدرة على الإحساس باحتياجات الآخرين وهو ما أقرته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيث أكدت أنه يمتلك طاقة كامنة هائلة لخلق إطار عمل عالمي وقومي للإصلاح، فالتجارب مع الاتفاقيات الأخرى تُظهر بوضوح أن ميثاق الأمم المتحدة سوف يحتاج إلى عملية متابعة فعلية لتعزيز التطبيق، وكما أشارت إلى ذلك منظمة الشفافية الدولية أن المكوّن الأساسي لمثل هذه العملية سوف يكون الشفافية والفرص الواسعة والموثوقة لمشاركة المجتمع المدني

د- إعداد الدراسات والبحوث: والتي من خلالها تسلط الضوء على مسببات ودوافع الفساد داخل القطاع العام والقطاع الخاص مثل البيروقراطية وازدواجية الاختصاصات ومستوى الأجور والمكافئات...الخ، ودراسة التشريعات واللوائح بهدف تطويرها وتحديثها من أجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد وظواهره وأساليبه (2).

ه- التنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات الدولية: لابد إن تعمل منظمات المجتمع المدني على تنسيق جهودها وتكاملية أعمالها من خلال إنشاء الشبكات المحلية والانضمام إلى الشبكات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى مكافحة الفساد، حيث تتمكن من خلال التنسيق القيام بتبادل المعلومات والتجارب والخبرات ورسم الخطط وتنفيذ البرامج المشتركة مما يعمل على تكريس الجهود بصورة سليمة ويمكنها من البناء التراكمي من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

و - المساءلة القانونية واللجوء للقضاء: وذلك لتقديم نوع من الحماية للمواطنين سواءً أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين والذين قد يتعرضون للأذى وذلك إما بتقديم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوى لهم أو الترافع عنهم أمام المحاكم، كما يجب أن ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه.

---

1 -**رنا أحمد غانم، تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، نسخة الكترونية، تاريخ الدخول** 2010/11/13/
http://www.nabanews.net/2010/13528.html

2 -**نانسي بوزويل، دور المجتمع المدني في تأمين الإصلاح الفعال والمستدام، نسخة الكترونية، تاريخ التصفح** 2010/11/13
http://www.annabaa.org/nbanews/68/256 htm.

ز- المشاركة في سن القوانين والتشريعات:شراكة المجتمع المدني في صياغة الأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع وتوطيد علاقاتها بالبرلمانات وتبادل المعلومات بينها والضغط عليها لإقرار سياسات عادلة وديمقراطية تنسجم مع حاجات وأولويات ومصالح مجتمعاتها المحلية، حيث أن وجود نصوص قانونية تحمل تعريفا واضحا لتضارب المصالح يوفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي حول ظاهرة الفساد .(1)، إضافة إلى المطالبة بإعداد وثيقة شرف المهنة لتحمل صفة توعوية تحدد مسؤوليات موظفي الدولة والقطاع الخاص، كما أن على المجتمع المدني مطالبة السلطة التشريعية بإقرار تشريعات بحيث يتم من خلالها مساءلة ومحاسبة من لا يلتزم بتلك الأخلاقيات وتعديل التشريعات المنظمة للعمل الأهلي والمدني بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

ح- تأمين مساءلة الحكومة: يلعب المجتمع المدني أهمية كبيرة في مطالبته بالمساءلة الحكومية لأن إحدى الأولويات الأساسية في مكافحة الظاهرة تكمن في مطالبة الحكومات لكي تصبح أكثر شفافية عن طريق تسهيل المشاركة والإشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام، فالمواطنون ووسائل الإعلام المتاح لها الوصول الواسع إلى المعلومات حول عمليات مؤسسات الدول يشكلان عنصران أساسيان لمساءلة تلك الدول عن حالات الفساد.

ط- تقديم النموذج: حيث لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكافح الفساد وهي تعاني منه بل يجب أن تقدم نموذجاً في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد والإدارة الرشيدة، (2) وذلك بالتعامل بشفافية في نشر تقاريرها الفنية والمالية وتحرير المعلومة الخاصة بها وبناء منظماتها البناء المؤسسي بحيث لا تتركز فيها سلطة القرار لشخص واحد مع القبول بالخضوع للرقابة من قبل ممولي مشاريعها والخضوع للقضاء في حالة اتهامها بالفساد.

2-عوامل تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري في مكافحة الفساد:

1- العوامل العامة التي يجب توافرها من أجل تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد: حتى تتمكن السلطة من مكافحة الفساد لابد من معالجة الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تفشيه وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهره فقط، فمن أجل أن تظهر السلطة نواياها الحقيقية في مكافحة الفساد لابد من أن توفر العوامل التي تؤدي لتفعيل جهود المجتمع المدني في مكافحة الفساد والتي بدون توافرها سيصبح العمل أو مجرد الحديث

1- **مركز دعم التنمية والتأهيل، مرجع سابق، ص 39**

2- **رنا أحمد غانم، مرجع سابق**

عن مكافحة الفساد بعيد عن الواقع، كما يجب أن يناضل المجتمع المدني الجزائري أولاً من أجل توافرها حتى يتمكن بها من مكافحة الفساد والحد منه، ويمكن تحديد أهم هذه العوامل بما يلي:

أ- سيادة القانون: فوجود قوانين حتى وإن كانت جيدة، يضرب بها أثناء التنفيذ عرض الحائط وتنتهك حتى من قبل المعنيين بإعمالها هذا ما يؤدي بالمواطنين إلى اللجوء للقوة في أخذ حقوقهم إن استطاعوا أو التنازل عنها وقبول الظلم إن لم يجدوا قوة تسندهم، وعدم الشعور بأن هناك قانون يتساوى أمامه الجميع يؤدي إلا سيادة قانون الغاب في أوساط المجتمع، ولا يمكن في ظل غياب سيادة القانون من محاسبة المفسدين ورفع المظالم عن كاهل الناس.

ب- الفصل بين السلطات: إن الفصل التام بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية يمكن السلطة التشريعية من أداء دورها التشريعي والرقابي ويؤدي إلى إيجاد قضاء مستقل قادر على أن يفصل في كافة الإشكاليات والتهم بحيادية تامة مما يمكن الجميع حكومة وشعباً من اللجوء للاحتكام إليه، أما في ظل عدم وجود فصل بين السلطات فإنه يمكن المستنفذين في الدولة من تسخير هذه السلطات لصالحهم فلا يتمكن المواطنين أو المجتمع المدني من الوصول إلى نتائج جيدة من خلال نضالهم السلمي والذي يعد القضاء آليته الرئيسية (1).

ج-الشفافية وتحرير المعلومات: إن الحق في سهولة الحصول على معلومات صحيحة وغير متناقضة يمكن المجتمع المدني من المراقبة وبالتالي المساءلة، وبدون تحرير المعلومات تظل هناك بؤر ومكامن مخفية للفساد والمفسدين الذين يجدون في احتكار المعلومات بيئة خصبة تمكنهم من استغلال مواقعهم لتحقيق مكاسب خاصة، وبدون سهولة الحصول على المعلومة الصحيحة تتعثر كافة جهود المراقبة والمحاسبة التي يجب أن يضطلع بها المجتمع المدني.

د- توسيع الهامش الديمقراطي: إن تبني الديمقراطية والتوسع في تطبيقها يساهم في تمكين المجتمع المدني في الدفاع عن مصالحه والتعبير عن آرائه بحرية ويؤدي إلى حدوث تداول سلمي للسلطة ووجود مجتمع قوي قادر على التغيير، وبالتالي لا يتولى المناصب العليا في الدولة إلا من لديه القدرة على مراعاة مصالح الشعب وتحقيق التنمية والرخاء له ولا يشعر أياً من كان بأنه صاحب سلطة دائمة والتي تعد في الأساس مفسدة دائمة (2).

ه- حرية الرأي والتعبير والإعلام: وهي ما تمكن المواطنين من إبداء أرائهم والتعبير عن أفكارهم في انتقاد الأوضاع وتمكين المجتمع المدني من إعلام الرأي العام بما تحصل عليه من معلومات وما تعده من تقارير ودراسات ليتمكن الشعب من مراقبة السلطة وتقييم مسارها والضغط من أجل التغيير نحو الأفضل (3)

1- **خلفة نادية، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية. رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2003/2002، ص71**

2- **العباشي عنصر، ماهو المجتمع المدني ؟ الجزائر نموذجاً. مجلة إنسانيات، العدد 13، 2001، ص 64**

3- **رنا أحمد غانم، مرجع سابق.**

2- العوامل الخاصة بالمجتمع المدني الجزائري التي يجب توافرها لتفعيل دوره في مكافحة الفساد: كما وضح سلفاً أن العوامل الخمسة السابقة تعد الأساس في توفير البيئة العامة التي تمكن الجميع من العمل على مكافحة الفساد وبها يمكن أن تظهر ثمار الجهود التي تبذل من أجل ذلك، ولكن بالتأكيد في إطار توفر تلك البيئة يحتاج المجتمع المدني إلى عوامل إضافية خاصة به ستعمل على تمكينه من أداء دوره بفاعلية أكبر ويمكنني التركيز على أهم هذه العوامل بالآتي:

أ- دعم البناء المؤسسي: لا يزال المجتمع المدني يحتاج إلى دعم بناءه المؤسسي من الجانبين الفني والمادي فهو يحتاج إلى التدريب والتأهيل لرفع مستوى أداءه كالتدريب على أعمال الرصد والمتابعة وإعداد التقارير وطريقة إعداد المشاريع والتفاوض....الخ، كما يعاني المجتمع المدني من عدم وجود كادر وظيفي مستقر لعدم قدرته على الاستمرارية في دفع رواتب ثابتة لموظفيه، لذا فلا بد أن تعنى السلطة بتقديم الدعم المادي للمجتمع المدني لتخفيف الاعتماد في توفير الدعم على الخارج وأن تدعم توفير رواتب عدد من الموظفين، وأن يتم هذا الدعم بناءً على معايير معينة تطبق على الجميع.

ب- إصلاح البنية التشريعية: لابد من تطوير القوانين والتنظيمات الخاصة بالمجتمع المدني بما يضمن حق تأسيس منظمات المجتمع المدني دون الحاجة إلى ترخيص مسبق من أي جهة رسمية، وحقها في وضع وتعديل النظام الأساسي المناسب ومزاولة وتنفيذ المشاريع والانضمام إلى الاتحادات والشبكات أو تشكيلها وتنفيذ المشاريع المشتركة معها والحصول على الدعم والتبرعات دون الحاجة إلى الإذن المسبق من أي جهة رسمية، وهي ملزمة بالعمل بشفافية ونشر تقاريرها الفنية والمالية ومسألة أمام القضاء عن أي إخلال أو تقصير وفق القوانين المعمول بها .(1)

ج- نشر ثقافة داعمة لدور المجتمع المدني: لابد أن يلعب الخطاب الرسمي دوراً داعماً في نشر ثقافة تؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني كشريك أساسي في التنمية وخاصة مجتمعاتنا التي تسيطر فيها السلطة على كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وترتفع فيها نسبة الأمية مما يجعل الإعلام المرئي والمسموع هما الأساس في تشكيل وعي المجتمع.

د- امتلاك وسائل الإعلام: لن يتمكن المجتمع المدني من لعب دوره في خلق وعي مناهض للفساد ومعززاً لقيم النزاهة والشفافية دون تمكنه من امتلاك كافة الآليات التي تتيح له إيصال أفكاره وتوجهاته إلى كافة شرائح المجتمع وذلك بإعطائه الحق في امتلاك الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والتي تلعب دوراً أساسيا في توصيل المعلومة والتأثير على الرأي العام.

1- **رنا أحمد غانم، مرجع نفسه.**

ه- تقوية مساءلة منظمات المجتمع المدني وشفافيتها: لا يمكن إغفال المطالب بأنه على منظمات المجتمع المدني أن تبذل مزيداً من الاهتمام إلى شرعيتها وشفافيتها ومساءلتها فإخفاقات المجتمع المدني هي في الوقت الراهن تخضع لمزيد من التدقيق العام ومن المرجَّح أن تزداد الهجمات على منظماته كلما تعاظم ارتباطها بمسائل السياسة العامة وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بمكافحة الفساد بما يؤدِّي إلى تضخُّم الآفاق التي يعقدها عليها المواطنون المهمَّشون ومطالبتهم الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات بالتغيير، وفي بعض المعايير والقيم الثقافية والاجتماعية المعيَّنة فالمجتمع المدني يحتاج إلى مواجهة التحدِّيات ببنائه آليات فعَّالة وذات مصداقية وتنفيذها لضمان شرعية المنظمات التي تدِّعي التَّجلبُب بعباءة المجتمع وشفافيتها ومساءلتها(1).

و- تقوية الانخراط التطوُّعي على كل المستويات: تمثِّل التطوعية عنصراً حيوياً وأساسياً بالنسبة إلى المجتمع المدني، فقد كان المتطوعون دائماً ومنذ فترة بعيدة عوامل للتغيير إلا أنَّ كمون العمل التطوعي للمساعدة على تجاوز التحدِّيات التي تواجه المجتمع المدني لم يتحقق بالكامل بعد حتى الآن والمجتمع المدني يحتاج إلى أن يُحدِّد الاستراتيجيات التي تؤدِّي إلى تعزيز التطوعية باعتباره وسيلة لبناء تماسك اجتماعي أكبر ولتعبئة الموارد والوصول إلى السياسة القيمة المرتبطة بالمعلومات وتعميق الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني على نطاق أوسع في مكافحة الظاهرة (2).ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا المبحث، يمكن ملاحظة العجز الوظيفي الذي يعاني منه المجتمع المدني الجزائري في مجال العمل التنموي وفي مراقبة ومكافحة الفساد

المبحث الثالث: العوائق والصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني الجزائري:

رغم أهمية العمل الجمعوي في دعم التنمية المحلية إلا أن الدارس والمهتم بعمل الجمعيات الجزائرية يلاحظ أن النشاط الجمعوي في الجزائر يعاني من عوائق عديدة، ابتداء من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافها، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا بعض الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض مصلحية خاصة بهذه الجهات بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية، وكذلك وجود الكثير من الإكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، ونقص احترافية العاملين في العمل الجمعوي وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر، وانحصاره في فئات اجتماعية معينة، وقلة انتشاره في المناطق الريفية وغيرها وتعد المشكلات الآنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وذاتية وعلى رأسها المنهجية والسياسة التي انتهجتها الدولة في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعوي بشكل عام، إذ يلاحظ أن تعاطي السلطة مع الحركة الجمعوية والمجتمع المدني ككل يتسم بالارتجالية والمناسباتية، فلا توجد سياسة واضحة لدى

1- رنا أحمد غانم، مرجع سابق.ص 20

2- منظمة سيفيكوس، التحالف العالمي لمشاركة المواطن: التوجُّهات الإستراتيجية (2008– 2012) كندا، أفريل، 2008، ص 08-10

الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، بما في ذلك الجمعيات في تدبير الشؤون المحلية، ويمكن القول أن هذه السياسة تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

أ/ تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع، فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات، فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاله في التعاطي معها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها، ونشير هنا إلى أن العديد من الدراسات السوسيولوجية والسياسية الحالية تربط قوة تشكيلات المجتمع المدني بمدى وجود قاعدة مادية أو سند مادي لها يعد شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه العمل الجمعوي على المستوى المحلي في الجزائر(1).

إن الإختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والذي يتزامن مع بروز ما يمكن أن نطلق عليه باصطلاح البورجوازية الكسولة، يعدان عاملان من جملة عوامل أخرى عطلت بناء مؤسسات جمعوية نشيطة وحرة بحكم اعتماد العديد من هذه المؤسسات على إعانات الدولة المالية والمادية، لاسيما في ظل عدم مجازفة الرأسمال الخاص في دعم الحركة الجمعوية وعليه يمكن القول أنه في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري والمنهجية التي يتم بمقتضاها التعاطي مع مؤسسات المجتمع المدني، يكون من الصعب فعلا على الحركة الجمعوية أن تضطلع بمهامها على أكمل وجه.

ينبثق عن التحدي السابق مشكلة إضافية وهي ازدواجية التعاطي الرسمي مع العمل الجمعوي، إذ يلاحظ إغداق بعض الجمعيات بالمنح وحجبها عن جمعيات أخرى، بل ويتم التضييق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة في مقابل دعم نشاط جمعيات ذات أهداف آنية ، ويمكن التأكد من هذه الملاحظة لاسيما من خلال تتبع الدعم الذي تحصل عليه بعض الجمعيات خلال الفترات الانتخابية بحكم توليها مهمة الدعاية الانتخابية والسياسية لأحزاب وشخصيات سياسية معينة.

ب /من أبرز التحديات الأخرى التي تواجه العمل الجمعوي في الجزائر تحديا يمكن اعتباره مفصلي وهو المتعلق بسعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة احتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافسة أدوارها وهو الأمر الذي ينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ الجمعية بشخصيتها والقيام بمهامها.

إذ يلاحظ في سياق التجربة الجزائرية هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل الجمعوي وسجنه في سياق إستراتيجيات كثيرا ما تكون محدودة لا سيما عندما لا يتم احترام ضوابط العمل الجمعوي وخلطه مع العمل السياسي، فقد لاحظنا مثلا وخلال مواعيد انتخابية سابقة ظهور مبادرات لا يمكن تصنيفها البتة على أنها مبادرات بريئة، حاولت تعبئة وتوجيه العمل الجمعوي لتحقيق أهداف إنتخابية زائلة، إذ بمجرد انتهاء المواعيد الانتخابية تنتهي معها

1- **صالح زياني، مداخلة بعنوان: تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر. قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، بدون تاريخ، ص 05**

الدعاية التي رافقت تلك المبادرات، وفي واقع الأمر يعد هذا التوجه سلوكا نمطيا يعكس طبيعة السلطة السياسية أينما كانت، والتي غالبا ما تخضع لمنطق عقل الدولة، فالدولة المعاصرة تسعى لامتصاص بريق المجتمع المدني من خلال تبديد طاقاته وتشتيته لتجعل منه ظاهرة مائعة فإمكانياتها الهائلة أكسبتها خبرة في ترويض الكيانات التي تنافسها وعليه فهذه الدولة لا تبيد المجتمع المدني، بل تقوم فقط بإفراغه من أهدافه عبر إستراتيجيات متنوعة (1).

إن التشوه في الثقافة السياسية لدى دوائر عديدة في السلطة الحاكمة يجعلها ترى في وجود مجتمع مدني قوي تهديدا لكيانها، وذلك على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تصارع الدولة كما هو متداول بل تصارع الاستبداد أينما وجد، فالبحوث السياسية المعاصرة تؤكد أن الدولة في الوقت الحاضر، إن لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجده بوسائلها وطرقها المباشرة وغير المباشرة، لأنها تعي حيويته لديمومتها، وعلى هذا الأساس فالدولة تحتاج للمجتمع المدني، ليس كمجال لممارسة سلطتها فحسب، ولكن كآلية ضرورية لبسط هذه السلطة.

إن مراجعة النصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الجزائر تفضي إلى تثبيت ملاحظة هامة وهي أننا مازلنا أمام ظاهرة تحدث عنها آدم فرغسون خلال القرن التاسع عشر ألا وهي عسكرة الدولة للمجتمع فالنصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الجزائر تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبط معتبر على الأفراد والمجموعات سواء من الناحية القانونية أو الأمنية، وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، ونكون هنا بصدد حالة تصفها الباحثة ثناء فؤاد عبد الله عند تقييمها لعلاقة الهيمنة التي تكبل عمل جمعيات المجتمع المدني في سياق الأنظمة التسلطية في العالم العربي والإسلامي،

إذ ترى أن موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم إما بالتردد أو عدم الثقة، فالدولة تسن قانونا بالجمعيات والتنظيمات المدنية ربما اعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود القانونية والإدارية، ما يجعل لها اليد الطولي في مراقبة هذه الجمعيات أو المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها،وعليه تبقى في حالة وجودها مجرد منحة من المؤسسة العليا، أي الدولة، وهو الأمر الذي يعنى أنه من حق المانح منح وسحب عطاياه وقتما شاء (2).

يضع الإطار القانوني الذي يحكم النشاط الجمعوي في الجزائر العديد من القيود التي تؤثر على فعالية هذا النشاط وعلى رأسها التصريح المسبق بتشكيل الجمعيات وإثقال كاهلها بالمصاريف عند تكوينها لملفها الإداري إضافة لتعدد الجهات الوصية على العمل الجمعوي (3)، وتعد القيود السابقة حجر عثرة أمام بروز العديد من الجمعيات التي كثير ما تفشل وتموت قبل أن يتم اعتمادها، فالجامعة كمثال أكبر دليل على المعاناة التي يواجهها الطلبة لتأسيس الجمعيات حتى وإن كان طابعها علمي وثقافي بحت، إضافة إلى الصعوبات السابقة، تعيش الجمعيات

1- **جلالي، عبد الرزاق وبلهادي، إبراهيم: الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، أفريل 2005، ص 147**

2- **العياشي عنصر، ماهو المجتمع المدني ؟ الجزائر نموذجاً. مجلة إنسانيات، العدد 13، 2001، ص 84**

3- **يومية الشروق، العدد 2268 ليوم الأحد 06 أفريل 2008، الموافق لـــ 29 ربيع الأول 142 تصريح خاص، لرئيس أكاديمية المجتمع المدني بالجزائر، أحمد شنة**

في الجزائر خمولا نتيجة تجربتها القاصية خلال عقد التسعينيات حيث كانت الأوضاع دموية صعبة في الجزائر حيث كان الخوف هو السائد، إضافة إلى أن نقصها العددي لم يسمح لها في أن تلعب دورا بارزا وكبيرا في مجال التنمية المحلية فهي وان تطورت كميا في السنوات القليلة الماضية بقيت متعثرة كيفيا، وذلك نتيجة جملة من الصعوبات والعوائق، التي سيتطرق إليها محور ما يتطرق إليه هذا المبحث منها ضعف تأهيل وتكوين منتسبيها وقلة مواردها وحداثة علاقتها بالسلطة في ما تعلق بدورها في التنمية المحلية.

المطلب الأول: ضعف تكوين وتأهيل منتسبي تنظيمات المجتمع المدني:

إن الحديث عن دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر أو غيرها من البلدان يفترض وجود مجتمع مدني كفؤ وواعي لمتطلبات التنمية المحلية ومدرك لآلياتها ووسائلها، وبالتالي عارف بمهمته المنوط بها، وماهي مجالات تحركه لدعم التنمية وتجسيدها، لكن الواقع في تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تعكس هذه الصورة إذ يلاحظ على أن أغلب الجمعيات والنقابات والتنظيمات تتشكل بنسب عالية من أعضاء محدودي التعليم إن لم نقل منعدمي التعليم.

فحسب إحصائية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنة 2008 لم تتعدى نسبة الجامعيين المنخرطين في الجمعيات المحلية 12% و31% في الجمعيات الوطنية (1)، وذلك راجع بالأساس إلى عزوف الطبقة المثقفة على الانخراط في هذه التنظيمات، لوجود عدة أسباب لعل من أهمها:

- عدم وجود الوقت الكافي للنشاط الجمعوي لأغلبية الموظفين والأساتذة والمعلمين وغيرهم من النخب حيث أن النشاط مقتصر على المتقاعدين أو البطالين وهذا ما هو شائع خاصة في الجمعيات المحلية في حين أن أهمية هذه النخب ضرورية في تحديد المطالب للسلطة وفي توجيه العمل التطوعي وفي مراقبة البرامج التنموية والمشاركة فيها.

- قلة ثقة الطبقة المثقفة والنخب في جدوى النشاط الجمعوي في إطار سلبيات الحياة السياسية بالجزائر.

- مشاكل الجمعيات الداخلية لا تشجع عل الانخراط وتساهم في نفور النخب منها.

- أعمال بعض الجمعيات المساندة لمصالح بعض الأشخاص في السلطة لا تشجع على الانخراط في نشاطها.

هذه السلبيات أفرزت جمعيات بدون نخب توجهها وترتقي بنشاطها مما سهل من مهمة توجيه نشاطها فحادت عن أهدافها وعن ما يمكن أن تساهم فيه في مجال خدمة وإضافة إلى قلة الكفاءات بين الأعضاء هناك مشكل أكبر في تنظيمات المجتمع المدني بالجزائر يتمثل أساسا في، (2).

-عدم وجود الكفاءة القيادية: إن معظم الجمعيات تقوم على فكرة الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي للجمعية، بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول والأخير أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ، وعليه فالمناخ الداخلي للجمعيات لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق أو الشفافية ولا حتى الثقافة

1-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نسخة الكترونية، تاريخ الدخول ،**
:2010/11/21 http://www.interieur.gov.dz/Default.aspx?lng=ar

2-Moustafa Kharoufi: Gouvernance et sociétés civiles ،Maroc: Afrique orvent 2000 ،p 61

الديمقراطية (1)، وهنا نلاحظ أن الرئيس في حد ذاته متشبع بعقلية المهيمن في القرارات المتعلقة بالجمعية، إذ يعتبر أن باقي الأعضاء ما هم إلا موظفين إداريين قابلين لتهديد أو الطرد إذا ما خالفو توجيهات الرئيس، وهنا نلاحظ إستبداد معظم قادة الجمعيات وإن كان هذا الاستبداد يمارس بدرجات متفاوتة وذلك بحسب الصلاحيات والسلطات المخولة لهم إن هذه الظاهرة هي من بين الذهنيات السلبية التي ترسخت في المجتمع الجزائري، وعليه فمجتمعنا يحتاج إلى وقت أكبر حتى يستوعب الثقافة الديمقراطية ويطبقها وهنا نجد أن هذه الجمعيات متناقضة مع نفسها إذ كيف تطالب الدولة بأن تكون واضحة وديمقراطية إذ لم تمتلك هي في حد ذاتها هذه المواصفات، والدليل على أن جل الجمعيات الجزائرية تقوم على فكرة الرئيس هو أن معظم الجمعيات تزول بزوال الرئيس الذي أسسها، وفي العادة يكون سبب هذا الزوال نتيجة لتصارع مصالح رئيس الجمعية والأعضاء المنتمين إليها، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى قلة الخبرة في التنظيمات المدنية بسبب عدم إنتقال الخبرة من جيل إلى آخر، إضافة إلى تفشي ظاهرة الرشوة الإجتماعية والإقتصادية والمحسوبية والتفكك الإجتماعي بشكل واضح وكبير في المجتمع الجزائري، والتي للأسف تربت عليها الأجيال الجزائرية بفعل النظام الإقتصادي الذي تحركه الندرة وحالة اللاستقرار .(2).

وعليه فرغم مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء على الأزمة الأمنية والاقتصادية، إلا أنها غير قادرة في الوقت الراهن على القضاء على مثل هذه الذهنيات المنغرسة في المجتمع الجزائري والذي ينتمي إليه كل قادة وأعضاء الجمعيات الجزائرية، بحيث أن معظم الذين إنضموا إلى مؤسسات المجتمع المدني، يسعون لتحقيق منافعهم الخاصة قبل العامة وجلهم يطمح في إحتلال المناصب السياسية مستقبلا، وخير دليل على ذلك هو ما حصل في الانتخابات التشريعية في 17 ماي 2007 حيث شهدت الساحة السياسية تسابق قيادات الجمعيات لكي يكون لهم حضور قوي في قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية2007، وذلك تحت لواء الأحزاب أو الترشح في القوائم الحرة، إذ نجد على سبيل المثال في ولاية" باتنة"، أن من تصدر قائمة حزب" التضامن والتنمية " هو رئيس جمعية ثقافية، أما من ترأس قائمة حزب" التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية "فهو رئيس جمعية محاربة الفقر، إضافة إلى الجمعيات النقابية والجمعيات الوطنية الكبرى مثل" أبناء الشهداء" و"الشبيبة الجزائرية والكشافة"

ويمكن إرجاع ظهور وتفشي هذه الظواهر السلبية إلى عدم وجود القدوة الحسنة والمتمثلة في قادة الجمعيات، والذين من المفروض أنهم يسعون لحل مشاكل المجتمع ومحاربة الظواهر الدخيلة عليه، ما أدى لإنتقال هذه الظاهرة المرضية من أعلى الهرم أي " القائد " إلى قاعدته أي" الأعضاء"، الذين يسعون بدورهم إلى تحقيق مصالحهم متناسين في ذلك الأهداف التي أسست المفروض أنهم يسعون لحل مشاكل المجتمع ومحاربة

1- **زبير، عروس، مرجع سابق، ص 173**

2- **عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري : المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال "في وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي. ط1، المغرب : دار توبقال للنشر 1998 ،.ص.209 .**

الظواهر الدخيلة عليه، ما أدى لإنتقال هذه الظاهرة المرضية من أعلى الهرم أي " القائد " إلى قاعدته أي "الأعضاء"(1)، الذين يسعون بدورهم إلى تحقيق مصالحهم متناسين في ذلك الأهداف التي أسست من اجلها الجمعية، والمشاكل المجتمعية التي تزداد تراكما يوم بعد يوم وذلك لغياب الضابط الاجتماعي والمتمثل أصلا في مؤسسات المجتمع المدني وعليه فقد أصبحت معظم الجمعيات تشكل شبكات لإستغلال وتبديد أموال العامة، وذلك لسوء التسيير والتخطيط والتقدير من طرف رؤساء الجمعية، وضعف واضح في وضع البرامج وتحديد المشاريع، إضافة لإنتشار روح الإنتهازية في البيئة الداخلية للجمعيات ،

و قد عبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن هذه الوضعية بقوله: هناك بعض الجمعيات أصبحت تتصرف كقواعد تجارية، تستجيب لمصالح غير التي وجدت من أجلها أصلا ـ (2)

فإذا كانت بعض الجمعيات الدينية والتي من المفروض أن يمتاز أعضائها بالأمانة والصدق، تعمل من أجل مصالحها الخاصة فماذا عسانى نقول عن الجمعيات الأخرى ؟ إذ نجد أن 166 جمعية دينية حلت من أجل الإختلاسات و 159حلت بسبب الإهمال و 66بحجة الخروج عن الهدف والإختصاص. (3)

و عليه ونظرا للاستعمال الغير العقلاني للمال العام وتبديده من طرف هذه الجمعيات وللضجة إعلامية حول هذا الموضوع، قامت الدولة بتقليص حجم الدعم المالي الموجه للنشاط الجمعوي، في إنتظار سن قانون الجديد والذي سيحدد ميكانيزمات رقابية تكون أكثر صرامة فيما يخص عملية الإنفاق المال العام، وعليه فقد قدمت المساعدات المالية للجمعيات القادرة تنظيما وبشريا على تنفيذ مشاريع البرامج التعاقدية وبذلك نزل عدد الجمعيات المستفيدة من 82.75 ٪ سنة 1994 إلى 20.68 ٪ سنة ـ 1999(4)

المطلب الثاني: حداثة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية:

لازالت الجمعيات الجزائرية، التي تميزت بتنوع كبير في اهتماماتها وحتى انتشارها الجغرافي بين مختلف مناطق البلاد وبين الريف والمدينة، تعاني من الكثير من الصعوبات في علاقاتها بالمؤسسات والهياكل الرسمية الوطنية والمحلية كما بينت إحدى الدراسات المغاربية المقارنة صعوبات حاولت الدراسة المقارنة المغاربية رصدها على الشكل التالي:

1/العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات، ليست شفافة بالقدر الكافي.

2/أن الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحاور وشريك من قبل المؤسسات الرسمية.

3/لا تتوفر الثقة المطلوبة المتبادلة وبما فيه الكفاية بين الجمعيات، وبين المؤسسات والجهات الرسمية على المستويين الوطني والمحلي.

1- **حسن رابحي. المرجع السابق. ص81**

2- **محمد الرؤوف القاسي. المرجع السابق. ص.118**

3- **انظر إلى جريدة الشروق، عدد1972 .الصادر بتاريخ 19 افريل2007 ، ص9 ، في المقالات التالية:**

-ب، عيسى." جمعيات الأحياء والشباب تتسلل إلى البرلمان" .

-محمد، مسلم." المركزية النقابية تجدد ولاءها لأحمد اويحي".

-معاد." عضو الباترونا ورئيس جمعية كوكبنا بالبويرة يخوضان المعركة الانتخابية" .

4-**احمد بوكابوس ، التنظيمات سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية. المرجع السابق.ص81**

4/علاقات العمل والشراكة بين المؤسسات الرسمية والجمعيات ليست ممأسسة.

5/استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ،ليست شفافة بالقدر الكافي.

6/لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات أو مقرات لاستقبال المشاريع.

7/الجمعيات لا تملك الحرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج

8/لازالت الجمعيات تخضع للكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج، مما يؤثر سلبا على عملها (1).

نقاط ضعف لا تقابلها الكثير من نقاط القوة حسب نفس الدراسة التي اكتفت بالتذكير أن من نقاط قوة المجتمع المدني في الجزائر وجمعياته، يمكن أن نعد 33% من الجمعيات الجزائرية النشطة في ميدان البيئة تشكوا من انعدام مصادر التمويل في حين أن % 50 منها لا تملك مقرات عمل دائمة لترتفع النسبة إلى % 74 التي لا تملك وسائل العمل بالإعلام الآلي-حاسوب، نقاط ضعف، لا تذكر الدراسة أنها يمكن وبسهولة أن تتحول إلى نقاط قوة، فالجمعيات في الجزائر لا نشهد لها مساهمات نوعية في مجال التنمية بفعل الانغلاق المبرمج من قبل السلطات المحلية في كثير من مناطق الوطن، لذا اقتصر نشاطها على العمل التطوعي وحده، ورغم أهميته لكن لا يمكن التعويل عليه دائما، خاصة وأن الحركة الجمعوية وبعد تجربة أكثر من عقد ونصف مع هذا النوع من السلطة لابد لها أن تتوجه نحو نوع من النضج والمأسسة، لتخطي مرحلة الطفولة التي عاشتها حتى الآن، والتي تتأكد إذا عرفنا أن5% فقط من الجمعيات الجزائرية تنشط فعليا وعلى أرض الواقع في مجال التنمية المحلية، مقابل10% في المغرب حسب تقديرات حديثة (2).

هذه الوضعية التي جعلت بعض الجمعيات الوطنية قليلة العدد هي التي تحتكر عمليا، الاستشارات التي تقوم بها المؤسسات الرسمية لممثلي المجتمع المدني، كما هو الحال بالنسبة للجان المجلس الوطني الشعبي المختلفة واللجان في المجالس المحلية الأخرى أو حتى بعض الوزارات المكلفة بالشأن الاجتماعي - التضامن، الأسرة - أو تلك التي تعرف القطاعات المسيرة لها، عمليات إصلاح كما هو حال العدل والصحة أو التربية وهي وزارات التي تلجأ إلى طلب رأي الجمعيات النشطة، عند إعدادها لملفات أو نصوص قانونية جديدة "استشارة" تتوقف عند حد الاستماع الشفهي خلال استقبال أو اجتماعات تخصص لهذا الغرض، أو طلب ملاحظات مكتوبة في بعض الأحيان، ويتم تقديم وعود بأنها ستأخذ بعين الاعتبار عند صدور النص القانوني أو مشروع الإصلاح دون التأكد من مدى تحقيق هذا الوعد ومن دون إمكانية المراجعة في حالة عدم الوفاء به أصلا، إن محدودية هذه الاستشارة، تتأكد من جهة أخرى، إذا عرفنا أنها في الغالب تقتصر على قيادة الجمعية ورئيسها تحديدا الذي يعوض الجمعية في علاقاته بالهياكل الرسمية، هذا النوع من" الاستشارات "التي لا تستفيد منها الجمعيات الصغيرة والمحلية التي يتم التعامل جماعيا معها في الغالب الأعم، بعد اتخاذ القرار وليس قبله،كوسيلة اتصال وتبليغ للمواطنين لتمرير

1- Etude sur le renforcement du rôle de la société civile maghrébine dans la mise en oeuvre des pan et du paser. In. http: //www.gm-unccd.org

2- **ندوة منظمة من قبل فرع مؤسسة ايبرت الألمانية بالتعاون مع ممثليه المجموعة الأوروبية بالجزائر حول ظاهرة الشبكات الجمعوية في المغرب العربي. انظر ما كتبته على سبيل المثال يومية** LA TRIBUNE **ليوم 29 نوفمبر** 2010

القرارات المتخذة شعبيا، واقع الحال هذا الذي جعل الجمعيات القريبة في اهتماماتها ،تلجأ إلى تنسيق جهودها على شكل شبكات وفيدراليات، بنية التأثير أكثر على القرار والمشاركة في الاستشارة حوله، شكل تنظيما جديدا سمح ببروز فيدراليات عديدة في ميدان التكفل بأصحاب الحاجات الخاصة على سبيل المثال في علاقاتهم بالمؤسسات الرسمية، نفس الاتجاه التنظيمي الملاحظ على جمعيات البيئة وحتى المرأة التي تهيكلت على شكل شبكات وفيدراليات.

وفي الأخير لابد من التذكير، أن تدهور الحالة الاجتماعية للكثير من المواطنين في السنوات الأخيرة، هي التي جعلت العديد من الجمعيات، خاصة تلك القريبة من التيار الإسلامي تلجأ إلى القيام بنشاط كبير أثناء شهر رمضان وبعض المناسبات الدينية (1) .وحتى أثناء فترة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات نشاط"تنبهت" له السلطات العمومية، لتمنعه وتمنح احتكار شبه كلي إلى الوسائط الإدارية بلديات للقيام بهذا النشاط الاجتماعي المناسباتي، هذا المنع الذي استثنى منه، الهلال الأحمر الجزائري، لم يسمح بتطور التجربة التي كان يمكن أن تكون إحدى تجارب الشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني بمناسبة تقديم هذه الخدمات حتى وإن تعلق الأمر بعمل خيري مناسباتي.

المطلب الثالث: الجمعيات الجزائرية بين الحرية النظرية والتضييق الفعلي:

رغم أن بعض الدراسات العربية المقارنة التي أجريت في التسعينيات من القرن الماضي على الجمعيات والمجتمعات المدنية قد منحت الحالة الجزائرية وضعا ايجابيا متميزا وهي تتحدث عن التشريعات المنظمة للعمل الجمعوي في عملية تكوين الجمعيات خاصة، التي وصفت هذه القوانين بالمتسامحة اعتمادا على المادة السابعة من قانون الجمعيات التي تتحدث عن شروط التأسيس والتي لا تتطلب نظريا إلا التصريح لدى السلطات المختصة، فإن القراءة الجيدة للقانون والممارسات الفعلية المرتبطة به، قد تجعل الملاحظ يعيد النظر في هذا الحكم المتفائل

- المادة 7 : تؤسس الجمعية قانونا بعد الإجراءات التالية:

1- إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة المذكورة في المادة 10 من هذا القانون.

2- تسلم وصل تسجيل تصريح التأسيس من خلال السلطة العمومية المختصة خلال 60 يوما على الأكثر من يوم إيداع الملف وبعد دراسة مطابقة لأحكام القانون.

3- القيام بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني. (2).

- المادة 8: تخطر السلطة المختصة الغرفة الإدارية في المجلس القضائي المختص إقليميا خلال ثماني أيام على الأكثر قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة 7 أعلاها إذا رأت أن تكوين الجمعية يخالف أحكام هذا القانون

1- زبير، عروس، **حوصلة وتقييم للحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق**. مركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية وثقافية، مرجع سابق ص، 57

2- دراسات السيدة صارة بن نفيسة ضمن الموقع الالكتروني http://www.cedej.org.eg : ، تاريخ التصفح 20010/12/24

وعلى الغرفة الإدارية أن تفصل في ذلك خلال 30 يوما الموالية للإخطار، إذا لم تخطر الجهة القضائية المذكورة عدت الجمعية مكونة قانونا بعد انقضاء الأجل المقرر لتسليم وصل التسجيل.

الأهم من ذلك أن المادة الثامنة من نفس القانون تمنح السلطة القضائية وحدها الحق في رفض الاعتراف بتأسيس الجمعية وتمنح آجالا للنطق بالحكم وإلا اعتبرت الجمعية مكونة قانونا، بالطبع فإن تطبيق قوانين مثل هذه تحيل مباشرة إلى مسألة استقلالية القضاء الذي منح دورا مهما في مرحلة التأسيس الأولى للجمعيات.

القضاء الجزائري الذي لم يعرف عليه استقلالية ولو نسبية في علاقاته بالسلطة التنفيذية، كما عرف عنه تسويف كبير في البت في القضايا ،استفادت منه الجهات الرسمية على حساب المواطن بمحدودية إمكانياته، يفقد التسامح النسبي الملاحظ نظريا على القانون الجزائري المنظم لتكوين الجمعيات الكثير من مصداقيته إذا قمنا بتصفح المواد الأخرى من نفس القانون المنظمة لدور السلطة العمومية، ليس في مرحلة التأسيس فقط، بل أثناء عملية التسيير اليومي لعمل الجمعية، علاقاتها بالمحيط الوطني والدولي تمويلها..الخ. من ذلك مثلا ما جاء في المادتين17 و 18أدناه.

- المادة 17 يجب على الجمعيات أن تعلم السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة10 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي وجميع التغييرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال 30 يوما (1) الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن.

- المادة 18 يجب على الجمعيات تقديم كل المعلومات المتعلقة بعدد المنخرطين فيها وكذا مصادر أموالها ووضعها المالي بصفة منتظمة إلى السلطة العمومية المختصة، وفقا للكيفيات التي يحددها التنظيم هاتان المادتان، تجعل الجمعية تحت رقابة وزارة الداخلية مباشرة، فقد بينت تجربة الكثير من الجمعيات الوطنية وحتى المحلية، أنها أمام إعادة الاعتراف بها عمليا كل مرة تقوم فيها بإجراء انتخابات قيادة جديدة خاصة فيما يتعلق بأعضاء المكتب الوطني للجمعية، رئيسها وأمينها العام والمكلف بالمالية على وجه التحديد، باعتبار الرئيس هو الممثل القانوني للجمعية فالرئيس وأمين المالية على سبيل المثال، هما اللذان يملكان مجتمعين حق تسيير مالية الجمعية، مما يجعل أي تغيير لهما يعني عمليا إعادة تسجيل جديد للجمعية أمام مصالح وزارة الداخلية التي قد تستغل هذه الفرصة للضغط على الجمعية وعدم منحها تأشيرة المطابقة، فإمضاء الرئيس وأمين المالية مطلوبان من قبل كل البنوك ومراكز البريد عند أي معاملة مالية مهما كان حجمها، مما يعني أن كل تغيير في الحصول على تأشيرة المطابقة معناه تعطيل فعلي لعمل الجمعية قد يدوم عدة شهور الجمعيات الجزائرية التي تعرف الكثير من المشاكل بين قياداتها تنفجر عادة بمناسبة تغيير القيادات وتنظيم الجمعيات العامة، مما يمنح فرصة لتدخل الإدارة بعد طلب التحكيم الذي يلجأ إليه بعض القيادات الجمعوية بعد رفضهم لنتائج التغيير، هذا الوضع ساعد عليه من دون شك ليس غياب الثقافة الديمقراطية داخل الفضاء الجمعوي فقط، بل غياب الممارسات الديمقراطية بمناسبة التسيير اليومي للفضاء الجمعوي مما يؤدي إلى بروز قوي لظاهرة الانشقاق وشلل الكثير من الجمعيات نتيجة الصراعات التي تكون فرصة لتدخل قوي من قبل الإدارة لفرض منطقها، رجالها ونسائها.

---

1 -**خلفة نادية، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية. المرجع السابق ص 37**

إن العلاقات الدولية للجمعيات هي الأخرى خاضعة لوصاية السلطة العمومية، إذ يفرض القانون من خلال مادته 21 موافقة وزارة الداخلية ويمنع الجمعيات المحلية - الولائية أو البلدية - وهي الأكثر عددا بين الجمعيات، من أي انضمام لأي تجمعات أو تنسيقيات دولية مهما كانت، هذه المادة القانونية التي استعملت أكثر من مرة (1)[145]

في السنوات الأخيرة عندما تعلق الأمر بالرابطة الوطنية الجزائرية لحقوق الإنسان التي لم تكن السلطات الرسمية راضية عن مواقفها ونشاطاتها الوطنية وارتباطاتها الدولية، نفس الشيء بالنسبة للهبات التي يمكن أن تحصل عليها الجمعيات الوطنية من الخارج، فشرط الحصول على موافقة وزارة الداخلية القبلي مطلوب هنا كذلك، علما بان الجمعيات الجزائرية وخلافا لما هو شائع في تجارب عربية أخرى على سبيل المثال لازالت عاجزة عندما يتعلق الأمر بتجنيد الأموال والهبات من الخارج لصالحها،كما أن حصولها على المساعدات من قبل السلطات العمومية الجزائرية - وزارات - ولايات- بلديات - يبقى محدودا وغير منتظم، حسب شهادة الكثير من رؤساء الجمعيات، فالتمويل والوضع المادي بصفة عامة يبقى على رأس اهتمامات الجمعية الجزائرية لحد الساعة، رغم إمكانية الاعتراف القانوني للجمعيات بالاستفادة من وضعية جمعية ذات نفع عام التي تسمح لها بالحصول على هبات ومساعدات خاصة، إلا أن هذه المكانة لم تستفد منها إلا جمعيتان وطنيتان كبيرتان هي الهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية، وهما جمعيتان يعود تاريخ تأسيسهما إلى مرحلة ما قبل الاستقلال وقبل ظهور الدولة الوطنية نفسها. (2)

- المادة 21 : يمكن للجمعيات ذات الطابع الوطني وحدها، أن تنظم إلى الجمعيات دولية تنشد الأهداف نفسها أو الأهداف المماثلة، مع احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. لا يمكن أن يتم الانضمام إلا بعد موافقة وزير الداخلية.

- المادة: 28 لا تقبل الهبات أو الوصايا الآتية من جمعيات أو هيئات أجنبية إلا بعد أن توافق عليها السلطة العمومية المختصة التي تتحقق من مصدرها ومبلغها وتوافقها مع الهدف المسطر في القانون الأساسي للجمعية ومن الضغوط التي قد تنجم عن ذلك.

- المادة 30 : يمكن للجمعية التي ترى السلطة العمومية نشاطها مفيدا أو ذا منفعة عمومية أن تحصل من الدولة أو الولاية/البلدية على إعانات أو مساعدات مادية وأي مساهمة أخرى مفيدة بشروط أو غير مقيدة.

إضافة إلى صعوبات التأسيس والتسيير التي تبقى إلى حد كبير تحت سيطرة السلطات العمومية، ممثلة في وزارة الداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية بفعل القانون والممارسات البيروقراطية المختلفة، فان الأهم من ذلك أن الوزارة تحتفظ بحقها في طلب حل الجمعيات - بواسطة قرار قضائي - في شروط حددتها المادين 32

1- تمت عرقلة اجتماع رابطات حقوق الإنسان الإفريقية بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإفريقي في الجزائر -جويلية – 1999 لأن السلطات الجزائرية لم تمكن المدعوين من الرابطات الدولية من الحصول على تأشيرة لدخول التراب الجزائري

2- أنظر إلى موقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لمعرفة تفاصيل أكثر عن المرسوم التنفيذي رقم 05 – 247المؤرخ في 7 جويلية 2005 الذي استفادت بموجبه الكشافة الإسلامية على سبيل المثال من مكانة الجمعية ذات المنفعة العامة

و 35 كما تم بيانه سابقا، أن منح هذا الحق للقضاء بعد شكوى السلطات العمومية أو الغير يطرح بحدة مسألة استقلالية القضاء ومدى حياديته عندما يتعلق الأمر بشكوى مقدمة من قبل السلطات العمومية، داخل نظام سياسي تميز دائما بسيطرة واضحة للسلطة التنفيذية على باقي السلطات وعدم الفصل بينها.

- المادة: 32 يمكن للجهات القضائية المختصة أن تعلن تعليق نشاط الجمعية وجميع التدابير التحفظية الخاصة بتسيير الأملاك، دون المساس بالقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل، بناء على عريضة تقدمها السلطة العمومية المختصة حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون، وتنتهي هذه التدابير بقوة القانون إذا رفضت الجهة القضائية المعنية تلك العريضة، بصرف النظر عن رأي طريق طعن آخر.

-المادة35 : يمكن أن يطرأ حل للجمعية بالطرق القضائية بناء على طلب السلطة العمومية أو شكوى الغير، إذا مارست الجمعية أنشطة تخالف القوانين المعمول بها أو تكون غير واردة في قانونها الأساسي، هذه التجربة التاريخية للمجتمع المدني الجزائري بإطارها القانوني، الذي تطورت داخله، (1) وما ميزها من انتكاسات ولو جزئية نتيجة حالة العنف التي عاشتها الجزائر وما ترتب عنها نتيجة تطبيق قانون الطوارئ وما قد يضاف إليه من نقص في التجربة الديمقراطية لدى أجيال من الجزائريين تربوا لسنين داخل الأحادية والرأي الواحد ،كلها عوامل لم تساعد كثيرا على إنتاج تجربة جمعوية قوية ومتميزة نوعيا، رغم العدد الهائل شكليا من الجمعيات التي ظهرت للوجود وتنوعت اهتماماتها، بعد اعتماد دستور 1989 الى 2010 حوالي 82.000 جمعية بما فيها حوالي990 جمعية وطنية، فقد تبين رغم قصر عمر التجربة حتى الآن أن الظاهرة الجمعوية لم تستقطب الكثير من المواطنين، حيث قدرت بعض الدراسات على سبيل المثال، اعتمادا على إحصائيات سنة2002 ، إن نسبة البالغين من سكان المناطق الريفية المنخرطين في الجمعيات المهتمة بعالم الريف بمفهومه الواسع فلاحة وغابات.. الخ لا تتجاوز 2 % من السكان وهي نسبة قد تكون أقل في المناطق الحضرية وكملاحظة ختامية حول مساهمات الجمعيات الجزائرية في التنمية المحلية نلاحظ أن الجمعيات الجزائرية لازالت تشكو الكثير من العوائق المختلفة مما حد من نشاطها وأبرز هذه العوائق . (2)

-ضعف التأطيروسيطرة العمل الموسمي وضعف الحياة الديمقراطية داخل الجمعية وكذا قلة الإمكانيات .(3)

1- صارة بن نفيس، المرجع السابق، صفحة الكترونية، بدون ترقيم

2- تزايد عدد الجمعيات المعترف بها في الجزائر بنسبة % 27 خلال المدة المتراوحة بين1998 و2002. أما عن معدل عمر الجمعيات فهو في حدود 4.7 سنوات.في حين يتراوح معدل 27 %منها بين6 و 11سنة.انظر لمزيد من المعلومات

A. FERRAH، LA DYNAM‌IQUE ASSOC‌IAT‌IVE EN ALGER‌IE: : QUELQUES REPERES H‌ISTOR‌IQUES IN HTTP://www.GREDAAL.IFRANCE.COM 2010/12/24 **تاريخ التصفح**

3- Etude sur le renforcement du rôle de la société civile maghrébine dans la mise en oeuvre des pan et du pasr. In. http: //www.gm-unccd.org.2010/12/24 **تاريخ التصفح**

خلاصة واستنتاجات: توصيات حول تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية ومحاربة الفساد

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من تحديد للعلاقة الكامنة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية بالجزائر فإن المستنتج هو ضعف فاعلية المجتمع المدني الجزائري خاصة في ما تعلق بالجمعيات بحكم عدة إعتبارات منها ماهو داخلي وماهو خارجي كما سبق الذكر لذا ومن أجل مجتمع مدني قوي ومساهم في التنمية ومحاربة الفساد وجب:

أولا: في مجال تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني

-تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني من خلال رفع أداء العاملين فيها بالتدريب والتكوين وتحفيز الإطارات والنخب للإنخراط فيها والاستفادة من التجارب المتقدمة في هذا المجال مع ضمان استقلالية هذه المؤسسات وحريتها الكاملة في ممارسة عملها وترقية أداءها على أساس تكامل الأهداف المشتركة

-أهمية التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني الجزائري بإقامة علاقة عضوية منظمة بينها وتعزيز التعاون بين الشبكات الوطنية والشبكات العربية الفعالة في مختلف المجالات، وذلك بتنسيق استراتيجياتها وتعزيز فاعليتها وخلق نوع من التراكم النوعي لأنشطتها المختلفة وتكوين بنك للمعلومات فيما بينها وتحريك آلياتها لتحقيق أهدافها في دعم الديمقراطية المساءلة والتنمية

-إحترام تنوع مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز هياكل الحوار ووسائل الإعلام والتفاعل فيما بينها لتبادل المعارف والخبرات وتعزيز روح التضامن

-طرح قضية الإصلاح لمواجهة تحديات التنمية وتوفير مؤسسات تلعب دور الفاعل في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي.

-التحفيز على التطوع الذي يعتبر الهدف والمكون الأساسي لبنية مؤسسات المجتمع المدني والذي يقاس بحجم المبادرات التطوعية ومدى الاعتماد على المتطوعين وإدارة المحترفين.

-تبني الرؤية النقدية في المجتمع سواء الحقوق المدنية السياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولعب الدور التوازني الذي يهدف إلى تحقيق توازن بين المجتمع والدولة ومعالجة المشكلات قبل تفاقمها وتجنب الدور المتكاسل المتمثل في معالجة المشكلات بعد حدوثها

-تبني منظمات المجتمع المدني الجزائري لقضية التمكين والتي يقصد بها تمكين المواطن وتكوينه لأن يكون مواطن صالح منتج والابتعاد عن التركيز على الدور الخيري الخدمي رغم أهميته

-نشر وتعميق الممارسة الديمقراطية والحكم الصالح، فالإخلال بها على مستوى المجتمع والدولة ينبغي مقابلته بوجود منظمات للمجتمع المدني تعمل بفاعلية لتعميق المشاركة السياسية داخل المجتمع

-إحترام الممارسة الأخلاقية التي تؤكد على الشفافية في مواجهة الدولة والمجتمع واعتماد الحوار والمحاسبة العامة والالتزام بالشرعية.

-تقييم كل منظمة من منظمات المجتمع المدني على ضوء أهدافها وسياساتها وبرامجها بهدف ترشيد السياسات وتطوير دور المواطن السياسي من خلال نشر قيم الديمقراطية والمشاركة إضافة إلى تحرير مؤسسات المجتمع المدني من السيطرة الحكومية.

-الإهتمام بمصادر التمويل المادي مع الوضع في الاعتبار ماتحتاجه منظمات المجتمع المدني من تكلفة، وأهمية خلق الوعي الاجتماعي الذي يقدر أهمية دعم مثل ذلك النشاط دون وضع قيود على حرية الفكر والعمل وهو ما يدعم استقلالية المجتمع المدني.

-أهمية أن يعمل المجتمع المدني في إطار هدف واضح ومحدد يراعي التخصصية في المجالات، وذلك من خلال رؤية إستراتيجية موضوعية للقضايا التي تسهم في تطوير المجتمع بصفة أساسية للتعامل والتفاعل مع المتغيرات الدولية والإقليمية

-أهمية بناء قواعد بيانات متكاملة يتم تحديثها باستمرار تعتمد على ما أحدثته الثورة في تكنولوجيا المعلومات حتى تتاح المعلومات الصحيحة والتي تمكن من التوصل إلى البدائل الموضوعية للمشكلات والقضايا المثارة ، وبما يخدم قضية تصويب الرأي العام تجاه العديد من القضايا محل الجدل العام والالتباس، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تعميق هذا المفهوم لدى مؤسسات صنع الساسة العامة

ثانيا: في مجال العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني:

-إطلاق الحريات المدنية والسياسية وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير واحترام الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات والمنظمات وغيرها من منظمات المجتمع المدني والانضمام إليها والمشاركة فيها، وترسيخ الضمانات القانونية التي كفلتها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

-إزالة العقبات التي تعترض المسار الطبيعي لتطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها التشريعات والقوانين المقيدة للحريات والمعوقة لتأسيس منظمات المجتمع المدني، وإطلاق سراح جميع سجناء الرأي وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء السياسيين والنقابيين من أجل البناء الصحيح للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني بالدولة التي تعمل في نطاقها بما يؤدي إلى تجاوز حالات التوتر وخلق مناخ من الثقة والتفاعل بين السلطات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدنيورفع حالة الحصار والتربص التي تلاحق نشاط المؤسسات الداعمة لحقوق الإنسان.

-كفالة الآليات اللازمة لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار وتطوير مجالات التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة على المستوى الوطني

-العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال التعليم والإعلام والثقافة وتعريب قواعد المعلومات والعناية بالحريات المدنية والسياسية.

-مطالبة الحكومة بالتوقيع والتصديق على ميثاق حول حقوق الإنسان ودعوتها لتطويره من خلال الملاحق والبروتوكولات لسد الفجوة بين أحكامه وبين المعايير الدولية لحقوق الإنسان

-تشكيل قوة ضغط عبر حضور ممثلين من المجتمع المدني داخل المجالس البرلمانية للإطلاع على كل ما يجري ويتخذ من قرارات والمشاركة فيها.

-الإنتقال من مبدأ "ردود الأفعال" إلى مبدأ المبادرة المنهجية.

-إعداد مشاريع قوانين تتعلق بدور مؤسسات المجتمع المدني ومسئوليته الوطنية في رسم السياسة العامة في البلاد.

-إنشاء الحكومة الإلكترونية لتعزيز دور المواطن في المشاركة في اتخاذ القرارات أي ضرورة إنفتاح الحكومة ومواكبتها التقدم الحاصل.

-أهمية التنسيق على مستويين، المستوى الأول وهو ما يمكن تسميته مستوى الاتصال والتنسيق الرأسي مع مؤسسات صنع السياسات العامة على المستوى العام والمستوى الخاص، وهو ما يتطلب جهدا مشتركا ومزيد من الوقت والإصرار المتبادل، والمستوى الثاني وهو القابل للتطوير المباشر وهو ما يمكن تسميته مستوى الاتصال والتنسيق الأفقي بين منظمات المجتمع المدني وباقي المنظمات والذي يمكن أن يأخذ عدة أشكال من أطر التعاون والتبادل المعرفي والعلمي مع ضرورة إصلاح العلاقة بين هذين الكيانين وعدم النظر للمجتمع المدني على أنه في وضعية تحدي ومنافسة لمؤسسات الدولة، والإنخراط في حوار جاد وتبني سياسات مناسبة يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني فيها وذلك حول القضايا التي تؤثر في المجتمع.

الفصل التطبيقي:

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية
بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج

توطئة:

في إطار ما تشهده الجزائر من تحولات جوهرية في مجالات التنمية، وبعد إستتباب الأمن، وفي إطار تشجيع الدولة وإنفتاحها على تنظيمات وحركات المجتمع المدني، جاء دور القطاع الثالث خاصة في جانبه المتعلق بالجمعيات مساندا وداعما لهذه الورشة، ومستغلا هذه البيئة ومواكبا لتغيراتها ،إذ يلاحظ منذ بدايات الألفية الجديدة ميلاد نسق جديد من التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني في ميادين التنمية المحلية وفي جوانب الإرتقاء بخدمة المواطن، هذا النسق يشهد حركية متزايدة في النموذج المطروح للدراسة، وذلك من خلال الخدمات التي تقوم بها الجمعيات في الأحياء والأرياف والمدن من أجل تحسين محيط العيش والتكفل بالمعوزين والقاصرين وذوي الإحتياجات الخاصة وغيرهم، في مختلف المناسبات ،

إن هذه الحركية إستدعت تسليط الضوء عليها وإحاطتها بالدراسة ،في الجزائر بشكل عام وفي ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج بشكل تطبيقي خاص، وذلك عبر التعريف بالولايتين جغرافيا وإقتصاديا وكذا واقعهما تنمويا وإداريا وسياسيا إضافة إلى التعريف بالمجتمع المدني للولايتين وأهم مكوناته وأبرز إسهاماته وآلياته المتبعة في التنمية المحلية

المبحث الأول: التعريف بولايتي برج بوعريريج والمسيلة

إن الحديث عن دور المجتمع المدني في التنمية المحلية تطبيقا في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، يفترض بداية التعريف بالمنطقتين من كافة النواحي، جغرافيا عبر تحديد الموقع والمساحة والتضاريس، وسياسيا وإداريا عبر التطرق إلى واقع الولايتين من الناحية الإدارية والسياسية، وذلك فقط في المرحلة التي تغطيها هذه الدراسة، أي من 2000 إلى 2010، وإقتصاديا من خلال تتبع أهم المراحل التنموية التي مرت بها المنطقة وكذا واقعها الحالي، لذا كان تقسيم الدراسة في هذا المبحث وفق هذا التصنيف، على إعتبار أن ذلك من شأنه أن يقدم صورة واضحة عن النموذج المختار، من كافة الزوايا والجوانب، مع تحديد ما يمكن أن تساهم فيه هذه التعاريف والحقائق بإعتبارها متغيرات في تحديد نمط وعقلية المجتمع المدني في هذه المنطقة وما يمكن أن يلعبه من خلال هذه الخلفيات في التنمية المحلية ،

المطلب الأول: التعريف الجغرافي (الموقع والمساحة والتضاريس)

أ/برج بوعريريج : إن أصل تسمية "برج بوعريريج " تعود إلى البحار العثماني" عروج"، حيث بنى في المنطقة تحصين يشبه الطربوش وبذلك سميت القلعة بعروج، وبتوالي السنين سميت" عريريج للتصغير" نسبة للريشة الصغيرة التي كان يحملها عروج فوق طربوشه، "فبرج" معناها القلعة و"بو" معناها صاحب، و"عريريج "هو تصغير لكلمة عروج، ظهرت برج بوعريريج كولاية للوجود في التقسيم الإداري الأخير أي في سنة 1984 بعدما كانت تابعة لولاية سطيف (1) .

1 - ولاية برج بوعريريج، مديرية الثقافة، مطبوعة بعنوان، لمحة تاريخية عن ولاية برج بوعريريج 2010 ، ص 1

الموقع وخصائصه الجغرافية: تقع ولاية برج بوعريريج بالهضاب العليا الشرقية، على مسافة 230 كلم من الجزائر العاصمة، و 200كلم من عاصمة الشرق قسنطينة، تحدها من الشرق ولاية سطيف، ومن الغرب ولاية البويرة، أما شمالا فولاية بجاية، وجنوبا ولاية المسيلة، وبذلك تعد نقطة عبور هامة، تربط أقصى الشرق بالوسط والغرب، وتوصل الشمال بالجنوب فهي تمتاز بموقع استراتيجي هام، وذلك لمجاورتها للمراكز الحضرية السابقة الذكر، وقربها من الموانئ والمطارات المتمركزة في كل من بجاية والجزائر، وكذا ميناء سكيكدة، ومطار قسنطينة، كما يمر عنها أهم طريق وطني، وهو الطريق السيار شرق غرب، وكذا الطريق الوطني رقم 05 الذي يربط الشرق بالوسط والغرب، إضافة إلى خط السكة الحديدية الذي يربط الشرق الجزائري بالغرب، مما يؤهلها لإحتلال مكانة حيوية بين ولايات الشرق والوسط.

تتربع الولاية على مساحة قدرها 3920.42 كلم2 ، وهي تمثل ما يقارب1 من600 من التراب الوطني حيث يتكون سطحها من ثلاث مناطق متباينة هي :

1/**المنطقة الجبلية**: وهي ذات طابع إلتوائي في الغالب، ومتوسطة الارتفاع، وتبلغ أعلى قمة بها 1885 م، ممثلة في جبل الشلنج ببلدية تاقليعت، وتتشكل من جبال زمورة، جعافرة، البيبان والمعاضيد

2/**منطقة السهول**: التي تمتد من سلسلة جبال البيبان غربا، إلى وادي بوسلام وسد عين زادة شرقا ومرتفعات ثنية النصر وزمورة شمالا، إلى سلسلة جبال المعاضيد جنوبا، وتتحدد أسفل نقطة بها بالنسبة لسطح البحر بواد بوسلام، والتي تقدر ب 302 م فوق سطح البحر

3/**المنطقة الشبه السهبية**: وتشغل الجزء الجنوبي من إقليم الولاية، التي لا يمكن

نظرا لشبه جفاف مناخها، إجراء أية زراعة فيها دون ري، غير أن نباتها الدائم يسمح بتربية الغنم والمواشي.

-**المناخ**: يعد المناخ أحد العوامل الهامة المؤثرة على النشاط البشري، خاصة الزراعة منه، ويسود إقليم الولاية مناخ قاري شبه جاف بارد شتاء، جاف حار صيفا ولمعرفة مدى تأثير المناخ على الوسط الطبيعي والنشاط الزراعي، يجب التعرض إلى مختلف عناصر المناخ والمتمثلة في

-**التساقط الأمطار**: إن متوسط التساقط السنوي على مدينة برج بوعريريج هو 400 ملم /سنة، أما أكبر كمية تساقط فإنها تسجل على المناطق الجبلية حيث تقدر ما ببين (1000/700 ملم سنويا)

-**الحرارة**: المعدل السنوي للحرارة في الولاية هو14.5 م° ، ويقدر معدل درجة الحرارة المنخفضة التي تسجل في الشتاء ب-3.8 م° ، أما معدل الدرجة القصوى على طول السنة في الصيف هو 38.7م °.(1)

1- **ولاية برج بوعريريج، مديرية الثقافة، مطبوعة بعنوان، لمحة تاريخية عن ولاية برج بوعريريج** 2010 ، **ص** 1

الخريطة رقم 01: خريطة جغرافية لولاية برج بوعريريج

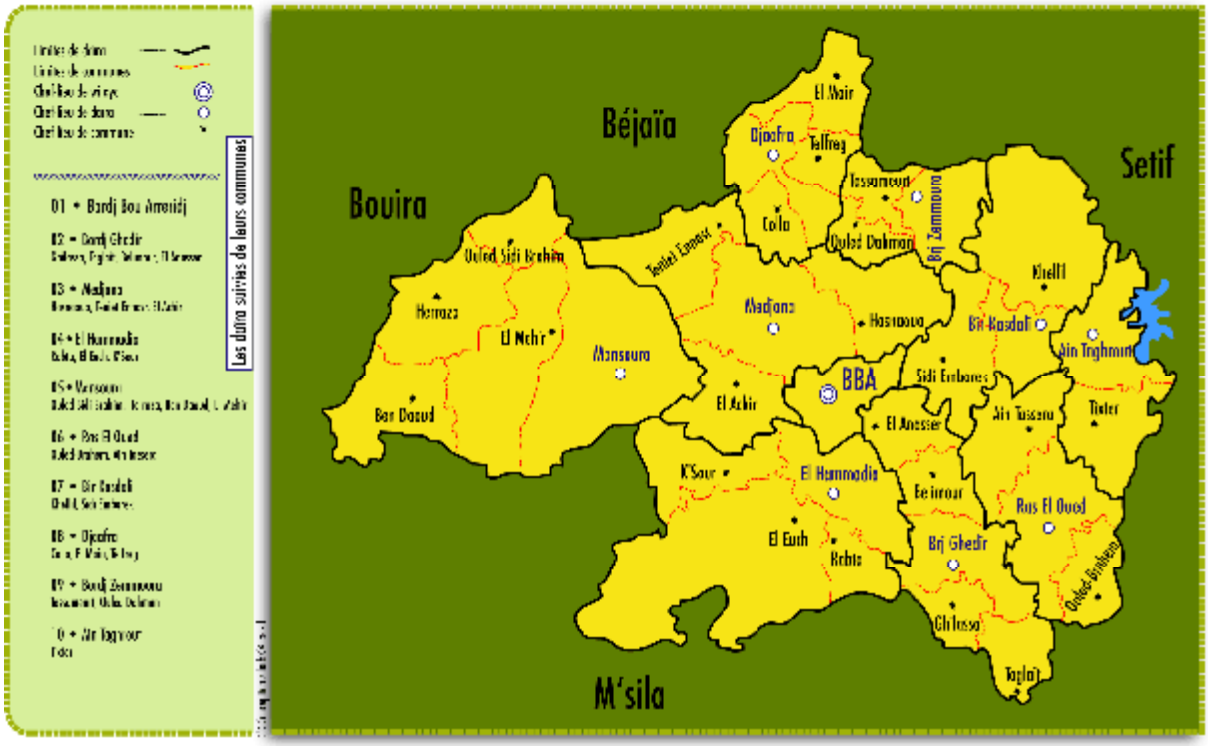

المصدر: **وكيبيديا، الموسوعة الحرة، خرائط ولاية برج بوعريريج** ، http:www.wekepedia.com

ب/ المسيلة: تأسست مدينة المسيلة سنة 315 هـــ الموافق لسنة 927 م من طرف أبو القاسم محمد بن عبيد الله وأطلق عليها اسم المحمدية، كما عرفت باسم زابي وهناك من ربط تسمية المسيلة بقبيلة ماسيليا التي توسع نفوذها حتى شمل ما يعرف قديما بإقليم نوميديا وبزوال هذه القبيلة بقي اسم المدينة بالمسيلة كما تدعى بالحضنة، وهناك من يرى أن أصل تسمية المسيلة سواء كانت أطلقت من طرف العرب أو البربر يعود إلى أن المدينة على شكل حوض منبسط ذو مجاري مائية وأودية ولم تظهر المسيلة كولاية إلا من خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 بحيث كانت تابعة لولاية سطيف

موقع وجغرافية الولاية: تقع ولاية المسيلة في الوسط الشمالي للجزائر، يحدها من الشمال كل من ولايتي سطيف وبرج بوعريريج ومن الجنوب كل من ولايتي الجلفة وبسكرة أما من الشرق فنجد ولاية باتنة ومن الغرب نجد ولايتي المدية والبويرة، تبلغ مساحة المسيلة 18075 كم² ، وتقع الولاية في مفترق الطرق إذ يمر عليها كل قادم من الشرق للغرب وكل قادم من الشمال إلى الجنوب والعكس صحيح، هذا وقربها من الطريق السيار شرق غرب، ساهم في إدماجها بشبكة الطرق والمواصلات الوطنية إذ يبعد عنها ب60 كلم فقط، ويعتبر إقليم الولاية محوريا ومنطقة عبور بين السلسلتين الجبليتين الأطلس التلي والصحراوي (1) ،

1 - ولاية المسيلة، دار الثقافة، مطبوعة بعنوان، الحضنة عبر العصور، ص 3

حيث أن التشكيلة الجغرافية لإقليم الولاية تتميز ب :

-المناطق الجبلية على جهتي شط الحضنة، في الشمال والجنوب.

-منطقة الوسط المتكونة أساسا من الهضاب والهضاب العليا.

-منطقة السبخة الممثلة بشط الحضنة في الوسط الشرقي ومنطقة الكثبان الرملية في الجنوب الشرقي

ويبلغ معدل إرتفاع ولاية المسيلة عن مستوى سطح البحر حوالي 400 م مما أثر على مناخها، إذ أن إنخفاضها وموقعها القاري جعل مناخها جاف وحار صيفا وبارد جاف شتاءا، فمعدل الحرارة يتراوح بين 18مْ و20مْ أما معدل التساقط فلا يتجاوز 150 ملم، وهذا وبإعتبار الولاية سهبية تقع على سفوح الجبال فإنها لا تعتمد كثيرا على الأمطار بقدر ما تعتمد على الأودية القادمة من سلسلتي جبال الأطلس التلي والصحراوي

الخريطة رقم 02: خريطة جغرافية لولاية المسيلة

المصدر: وكيبيديا، الموسوعة الحرة، خرائط ولاية برج بوعريريج، http:www.wekepedia.com

-**أثر الموقع الجغرافي على المجتمع المحلي**: مما لا شك فيه أن الموقع الجغرافي يساهم في تحديد عقلية المجتمعات وشخصية الأفراد، لأن الإنسان إبن بيئته، وإن كان ذلك بنسب معينة، لذا فإغفال ذلك يعتبر عيبا في الدراسة لقد أشار علماء الإجتماع كثيرا إلى أن الطابع البدوي الرعوي لمنطقة المسيلة وبرج بوعريريج قد ساهم بشكل كبير في عزوف الأفراد عن المشاركة السياسية وذلك بحكم أن الأفراد إتسم تاريخهم بالترحال وعدم الإستقرار في مكان معين بحثا عن الماء والكلىء (1) ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن المنطقة بحكم وجود الجبال والغابات المحيطة بها شهدت في زمن العشرية السوداء مجازر وحشية في حق أبناءها مما دفع أفرادها إلى الخوف والعزوف عن السياسة والحديث فيها وعدم الثقة في السلطة والخوف من كل شيء حتى من التجمع فكيف بالنشاط الجمعوي، لكن ومع رجوع الأمن والإستقرار، وبإحتضان المنطقة لبرامج تنموية بفعل تخصيص مبالغ مالية معتبرة خاصة مع زيارات رئيس الجمهورية التفقدية للولايتين، بدأت تظهر بوادر المساهمات والنشاطات الجمعوية الداعمة وبدأت تظهر المدن والتجمعات الكبرى مما أوجب وجود تمثيليات أهلية تعنى بشؤون المواطنين، كنظافة المحيط وحماية التراث التقليدي ودفع بعض الفئات نحو الإنتاج كالمرأة والشباب والمعاقين وغيرهم، إضافة إلى مساعدة المرضى والمعاقين ورعاية حقوق المجاهدين وأبناء الشهداء وغيرهم من ذوي الحقوق.

المطلب الثاني: التعريف بالولايتين سياسيا وإداريا (الواقع السياسي والإداري)

أ/ المسيلة: تتكون ولاية المسيلة من 15 دائرة أهمها بوسعادة وسيدي عيسى ومقرة وأولاد دراج، إضافة إلى أنها تتكون من 48 بلدية، ينشط بإقليم الولاية كل الأحزاب السياسية المعتمدة تقريبا خاصة في المواعيد الإنتخابية، إضافة إلى أن بها أكثر من 2000 جمعية معتمدة، وتتكون الهيئة الانتخابية في الولاية من 457.928ناخب مسجل و 1200مكتب انتخابي، في تعداد سكاني قدر بأكثر من مليون ومائة ألف في سنة 2008 (1.126415 نسمة)

يتكون المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة وفق نتائج الإنتخابات المحلية لسنة 2007 من 65 عضو يحوز حزب جبهة التحرير الوطني على الأكثرية فيه ب 27 عضو تليه حركة مجتمع السلم ب 16 عضو، أما المجالس البلدية في كل إقليم الولاية فبها 281 عضو، يحوز حزب جبهة التحرير الوطني على أكثرية المقاعد في المجالس ب 104 تليه حركة مجتمع السلم ب 79 وحزب التجمع الوطني الديمقراطي ب 68 ثم كتلة الأحرار ب 17 وحزب العمال ب 13 (2)، وهذا التنوع يدل على مدى نجاح التعددية والإنفتاح على الديمقراطية في الجزائر، مما خلق بيئة جيدة للمشاركة الشعبية من خلال الجمعيات على إعتبار أن بعض

1- **عيساوي نورالدين، العزوف الإنتخابي للمجتمع المسيلي: الأسباب والدوافع. مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، في علم الإجتماع كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، غير منشورة ، 2001 /2002، ص 30**

2- **ولاية المسيلة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الجمعيات والإنتخابات، مطبوعة دليل الجمعيات، المسيلة 2010 ص 4**

حركات المجتمع المدني على صلة بالأحزاب السياسية في الولاية خاصة الممثلة منها، فكانت هذه الصلة محفزا للجمعيات ودعما لها في مشاركاتها ومساهماتها التنموية.

ب/ برج بوعريريج: تتكون ولاية برج بوعريريج من 10 دوائر و34 بلدية.

أهم دوائرها رأس الواد والمهير والحمادية وعين تاغروت، ينشط بإقيم الولاية أغلب الأحزاب المعتمدة وطنيا، مع ملاحظة وجود دائم لحزبي جبهة القوى الإشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كون بعض المناطق في إقليم الولاية يعتبر إمتدادا لمعقل هذين الحزبين، إضافة إلى الأحزاب يوجد بالولاية ما يقارب 1900 جمعية ناشطة في مختلف الميادين، وتتكون الولاية من هيئة إنتخابة مقدرة ب 364.289 ناخب مسجل موزعة على 800 مكتب إنتخاب في تعداد سكاني قدر بتسع مئة ألف نسمة (914.335) يتكون المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج من 52 عضو يحوز حزب جبهة التحرير الوطني على الأغلبية ب 28 عضو يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي ب 16 عضو (1) أما في ما تعلق بالمجالس الشعبية البلدية بإقليم الولاية فإنها تشهد سيطرة كبيرة لحزب جبهة التحرير الوطني بإستثناء بعض البلديات الواقعة إلى الشمال الغربي من عاصمة الولاية والتي تعرف بكونها مناطق قبائلية (أمازيغية).

- **علاقة التنظيم السياسي والإداري في الولايتين بدور المجتمع المدني في التنمية**: إن الملاحظ عن بعض الجمعيات المحلية الناشطة في إقليم الولايتين هو أنها مرتبطة بالأحزاب السياسية سواءا الممثلة أو الغير ممثلة، وبالتالي فإن هذا الإرتباط يجر إلى أن قوة الجمعية مستمدة من قوة الحزب وبمدى تمثيله وتواجده في السلطة المحلية على الأقل، لذا يلاحظ أن أقوى الجمعيات وأكثرها نشاطا هي تلك التي ترتبط بحزب جبهة التحرير الوطني، كجمعيات ذوي الحقوق والجمعيات التي تعنى بشؤون المجاهدين وأبناء الشهداء والمتقاعدين من أسلاك الدولة وكذا جمعيات الحفاظ على البيئة ورعاية المرضى وذوي الإحتياجات، وحتى بعض الجمعيات الخاصة بالأحياء يميل وينتسب رؤسائها إلى حزب جبهة التحرير الوطني، لما لذلك من فرصة للتسلق ودخول السلطة، كون الحزب له من القوة والحضور الدائم على الساحة الوطنية ما يجعله يستهوي الأفراد للإنخراط فيه.

إن إرتباط عدد كبير من الجمعيات في المسيلة وبرج بوعريريج بحزب جبهة التحرير الوطني يدخل في إطار إستراتيجية الحزب في كسب قاعدة شعبية كبيرة عبر الخدمات الإجتماعية لكي يضمن بها التفوق الإنتخابي.

المطلب الثالث: التعريف بالمنطقة إقتصاديا وتنمويا (واقع التنمية في الولايتين)

أ/ برج بوعريريج: تعتبر ولاية برج بوعريريج من الأقطاب الصناعية الحديثة في الجزائر خاصة في ما يتعلق بالصناعات الإلكترونية التركيبة إذ يوجد بها أكثر من تسعة مصانع لتركيب الأجهزة الإلكترو منزلية، إضافة إلى الصناعة فإن وجودها في الهضاب العليا ساهم في أن تكون منطقة ذات طابع فلاحي

1 - ولاية برج بوعريريج، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الإعلام الخارجي، pdf،

1/واقع القطاع الفلاحي بالولاية في الفترة الممتدة 2010/2000: ولاية برج بوعريريج ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى خاصة في مجال الحبوب، يتواجد بها نوعين من الفلاحة، فلاحة جبلية تتمركز في جبال البيبان والحضنة، وفلاحة كثيفة في السهول العليا.

وتبلغ مساحة الأراضي الفلاحية بالولاية 255191 هكتار، موزعة على الشكل التالي91251 هكتار لزراعة النباتية .(1) 77524 هكتار أراضي مستريحة، 57641 هكتار مراعي ومجاري، 15445هكتار لزراعة الأشجار المثمرة، 13.179 هكتار أراضي غير منتجة و 151هكتار مروج طبيعية ،

وتبلغ نسبة الأراضي المستريحة 30.37 %، ونسبة المراعي والمجاري 22.58 %، أما زراعة الأشجار المثمرة فتبلغ نسبتها6.05 % وتبقى 5.16%أراضي غير منتجة . (1) ويمكن تقسيم العقار الفلاحي بالولاية إلى منطقتين متباينتين من حيث الخصائص هما:

-المنطقة الجنوبية: وتقع في الهضاب العليا التلية، وتتربع على مساحة تقدر ب 192000 هكتار تشمل على 17 بلدية، وتحتوى على جزء من أراضي الحضنة والصومام، ويمكن تقسيم هذه المنطقة بدورها إلى الجهة الشمالية، وهي على شكل سهول يتمركز فيها النشاط الزراعي المكثف من الحبوب الجافة والزراعة المسقية والجهة الجنوبية ذات طابع جبلي جرداء موجهة بالدرجة الأولى للرعي والتشجير، وهي تشكل نسبة 62 % من المساحة الكلية للمنطقة الجنوبية بأكملها

-المنطقة الشمالية: وهي ذات خصائص جبلية، تضم هي الأخرى 17 بلدية الواقعة في شمال الولاية، وقد شهدت المنطقة ظاهرتين تاريخيتين أثرت على عمرانها واستقرار الإنسان بها، هما حرب التحرير الوطني إذ كانت هدفا ومسرحا للعمليات العسكرية الاستعمارية من أجل قمع الثوار المتمركزين بالولاية الثالثة، ومركزا للهزة الأرضية التي شهدتها المنطقة في سنة 1973 بجبال مزيطة، وتفرطاست التي كانت عاملا أساسيا في تنشيط حركة الهجرة نحو المراكز الحضرية والمدن الكبرى تبلغ مساحة هذه المنطقة 199.000 هكتار (2)

البلديات المتواجدة في المنطقة الشمالية	البلديات المنتشرة في المنطقة الجنوبية
خليل، زمورة، حسناوة تسامرت ،أولاد دحمان، تفرق، القلعة ، إلماين جعافرة، ثنية النصر، مجانة، اليشير منصورة، المهير، أولاد سيدي براهيم حرازة، بن داود	**برج بوعريريج، برج الغدير، رأس الواد، بئر قاصد علي، عين تاغروت، الحمادية، سيدي أمبارك، تكستار، أولاد براهم، عين تسارة بليمور، تقلعيت غلاسة، العناصر، القصور العش، الرابطة**

أما في ما تعلق بالإنتاج الفلاحي فإنه يعتبر متذبذبا رغم مجهودات الدولة في هذا المجال من خلال برامج الدعم الفلاحي، وفيما يلي جدول يوضح الكمية المنتجة لأهم المحاصيل بالولاية في سنة 2005م وفق ما ورد عن تقرير مديرية الفلاحة

---

1 - **ولاية برج بوعريريج، الغرفة الفلاحة، تقرير حصيلة النشاط القطاع الفلاحي لسنة 2005 ، ص 2**

2 -**جعفري بلقاسم ،التنمية المحلية في ضل الإصلاحات السياسية والإقتصادية ،دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 2000/1988، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ،غير منشورة، 2003،ص ،42**

جدول رقم 8: كمية إنتاج أهم المحاصيل بولاية برج بوعريريج، المصدر: ولاية برج بوعريريج، مديرية الفلاحة، تقرير حصيلة النشاط القطاع الفلاحي لسنة 2005(1)

نوع الإنتاج	الكمية
الحبوب	931000 قنطار
الخضر	438000 قنطار
الخضر الجافة	غير محدد
الفواكه	غير محدد
العلف	غير محدد
البقر	31061رأس
الغنم	168601 //
المعاز	15000 / /
الدجاج الأبيض	3680000 //
الدجاج الأحمر	358120 //
اللحوم الحمراء	2542طن
اللحوم البيضاء	4358طن
البيض	82.732000بيضة
الحليب	25.198.800لتر
العسل	0.8 طن

-**واقع القطاع الصناعي بالولاية وخيار الصناعة الإلكترونية**: كما أشرنا سابقا فإن الولاية تشهد في السنوات الأخيرة نشاطا كبيرا في مجال الصناعة الإلكترونية التركيبية، إذ تعرف الولاية أكثر من تسعة مصانع خاصة بتركيب الأجهزة الإلكترو منزلية بعلامات وماركات عالمية، مثل مجموعة بن حمادي الخاصة بعلامة كوندور والتي تعنى بتركيب الثلاجات والمكيفات الهوائية وأجهزة التلفاز وريسيفر وغيرها، وإضافة إلى كوندور نجد علامة كوبرا وماتريكس ذات الرواج الوطني (2).

وإضافة إلى الصناعة الإلكترو منزلية نرى بداية ظهور وإنتشار للصناعات الأخرى كالصناعة الغذائية والبيترو كيمياوية وصناعة لوازم البناء كالقنوات الإسمنتية والبلاط والخزف الصحي وغيرها، ومن خلال الجدول التالي نبين عدد المشاريع والنشاطات الوليدة من سنة 2000 إلى سنة 2008 بمساهمات وكالات دعم وتشغيل الشباب والجهود الخاصة.

1- ولاية برج بوعريريج، الغرفة الفلاحة، تقرير حصيلة النشاط القطاع الفلاحي لسنة 2005 ، ص

2- جعفري بلقاسم، المرجع السابق، ص 44

الجدول رقم 9: المشاريع والنشاطات الوليدة من 2000 إلى 2008 (1).

النشاط	العدد	اليد العاملة فيه
الصناعة	325 نشاط	9827
الفلاحة	// 231	1120
السياحة والصناعة التقليدية	// 72	1105
البناء والتعمير والسكن	// 36	354
التجارة بالجملة والإستراد الخارجي	// 105	2121
الخدمات ونشاطات أخرى	// 30	؟
المجموع	// 799	14527

المصدر:

-Direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de Bordj Bou Arreridj mononclature des projets des communes de la wilaya de B.B.A,p5/9

ب/ المسيلة: تعتبر الولاية فلاحية بالدرجة الأولى ويعتبر إقليم المعذر ببوسعادة 60 كلم من مقر الولاية وبلدية المعاريف 45 كلم عن مقر الولاية من أكبر المناطق الفلاحية بولاية المسيلة والقطر الجزائري ككل حيث أنه شهد دعما كبيرا أيام الثورة الزراعية وتحت رعاية سامية من الرئيس الراحل بومدين ومن أهم محاصيل هدا الإقليم الجزر واللفت والبطاطا والخس والقرنبيط ومن الفواكه المشمش والرمان والعنب والخوخ والتفاح كتجربة جديدة بالإضافة إلى أنواع أخرى، ويعتبر القمح والشعير من أهم المحاصيل الزراعية بولاية المسيلة بالإضافة إلى أصناف كثيرة من الفواكه كالمشمش بمنطقة مسيف والرمان بمنطقة تارمونت فبلدية مسيف تشتهر بوفرة منتوجاتها الزراعية المتنوعة والتي تعتبر الرائدة في هذا الميدان حيث توجد بها أكبر مزرعة لشركة كوسيدار التي تتخصص في إنتاج القطن وكل أنواع الخضر والفواكه النادرة في الجزائر وتمتاز منطقة المسيلة إضافة للفلاحة بمناطقها الرعوية حيث تشتهر بتربيتها للأنعام ككل والأغنام بشكل خاص، إذ تتوفر على أكثر من 241.000 رأس غنم وبالولاية أكبر الأسواق الوطنية للمواشي في الجزائر، هذا لكون المنطقة سهبية مما يوفر أراضي واسعة للرعي

1- Direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de Bordj Bou Arreridj mononclature des projets des communes de la wilaya de B.B.A 2000/2008,p5

جدول رقم 10: كمية إنتاج أهم المحاصيل بولاية المسيلة (1).

أهم المحاصيل ونوع الإنتاج	الكمية لسنة 2009
القمح والشعير	**654.000 قنطار**
الحبوب والخضر الجافة	**268.000 قنطار**
الخضر الموسمية	**800.000 قنطار**
الفواكه	**420.000 قنطار**
الأغنام	**241.000 رأس**
الأبقار	**10300 رأس**
الدواجن	**600.000 رأس**

المصدر: ولاية المسيلة، الغرفة الفلاحية، pdf

الإنتاج الصناعي: يعتبر ضعيف بولاية المسيلة لنقص المصانع والمؤسسات الصناعية، وما يوجد منها لا يكفي في الغالب ما تحتاجه الولاية، ويقتصر الإنتاج على بعض الصناعات الغذائية ولعل من أهمها مصنع الحليب ومشتقاته، وكذا صناعة الأعلاف أو غذاء الماشية، إضافة إلى صناعة لوازم البناء كالبلاط والقنوات الإسمنتية والخزف العصري والتقليدي، إضافة إلى صناعة الأحذية وبعض الأنواع من الملابس، وتوجد بالمسيلة وحدات فروع صناعية إستراتيجية وطنية نذكر منها: (مصنع أوراسكوم للإسمنت - محطة ضخ البترول الخام – محطة توليد الكهرباء – وحدة الصيانة لسونلغاز – وحدة صناعة الألمنيوم ألقال، مركب الأقمشة الصناعية تيندال وحدتين إنتاجيتين للحبوب ومشتقاته الرياض..)، تجدر الإشارة إلى أن نسبة تعميم الكهرباء بالمسيلة بلغت 93 % وشبكة الغاز الطبيعي موصولة بنسبة 36 % ، أما الهياكل القاعدية للولاية فنجد 924.16 كلم من الطرق الوطنية و776.5 كلم من الطرق الولائية و 1985.5 كلم من الطرق البلدية وهناك مطـــــــار في طور الإنجاز إضافة إلى خط السكة الحديدية الرابط بين باتنة والمسيلة وبرج بوعريريج والمسيلة .(2)

-أما الصناعة التقليدية والحرف فأهمها:

* صناعة النسيج: الزرابي، القشابية، البرنوس، تاملقوط.

* صناعة الجلود: صناعة الأحذية التقليدية، ونعال الصيف، محازم السروج.

* صناعة الخشب: صناعة الأدوات الخشبية منها المهراس التقليدي والغربال، وأدوات النسيج والموس البوسعادي.

*صناعة الفضة: مجوهرات فضية بكل أنواعها، المقاييس، الخلخال والخواتم.

*صناعة الفخار: صناعة أواني المطبخ مثل القصعة، الطاجين، القلة وغيرها

السياحة: تتوفر الولاية على بعض المنطق السياحية الهامة لتاريخها أو لمناظرها الخلابة أو لرتباطها بمشايخ دينية، وأهم هذه المعالم السياحية

1- **ولاية المسيلة، الغرفة الفلاحية ،pdf بعنوان: الإنتاج الفلاحي بالمسيلة 2009**

2- la nomenclature des projects des communes de la wilaya de M`sila 2009 ،- D.P.A.T

- قلعة بنى حماد التي تبعد عن الولاية ب 28 كلم وبالضبط ببلدية المعاضيد حيث تأسست القلعة عام 1007 التي أسسها حماد بن بلكين الصنهاجي والتي كانت العاصمة الأولى للدولة الحمادية وأقيمت على سفوح سلسلة جبال الحضنة (1847 متر علوا) وهي شمال شرق الولاية وهي مصنفة من طرف منظمة اليونسكو، وتشير الإحصائيات إلى أن 50.000 سائح محلي يزور المعلم سنويا.

-مدينة بوسعادة السياحية تحتوي على معالم سياحية كبيرة كما تعتبر قبلة الفنانين كما قال عنها نصر الدين ديني والإحصائيات رسمية تشير إلى أن ما لا يقل عن 10.000 سائح يأتي لمدينة بوسعادة سنويا ،

-قصبة بني يلمان التي تعود إلى المؤسس الأول يلمان بن محمد الإدريسي الحسني، وقد بناها يلمان في القرن الرابع الهجري.

-مدينة كهوف سي موسى ببني يلمان وهي مدينة رومانية عمرها أكثر 3700 سنة وهي مبنية على قمة جبل كالقصبة تماما غير أن القصبة تعتبر عمارة إسلامية وهذه مدينة رومانية إضافة إلى كهوف سي موسى هناك أم الأصنام ببني يلمان أيضا وهي مدينة رومانية وقديمة جدا.

-زاوية الهامل مركز إشعاع فكري وحضاري تبعد عن الولاية بحوالي 80 كلم جنوبا

-المدينة الأثرية الرومانية (آراس) تقع ببلدية تارمونت حاليا مؤهلة لتكون منطقة سياحية لما تحتويه من آثار رومانية، أجريت عليها حفريات خلال فترتين الأولى سنة 1934 والثانية سنة 1936 من قبل المهندس الفرنسي ماصيرا وقد قام بعد هده الحفريات بتقرير متكامل عن هده الأبحاث لمعالم هده المدينة الأثرية يوجد التقرير لدى الجمعية الثقافية للآثار الرومانية لبلدية تارمونت (1).

إستنتاجات: بعد التطرق إلى موقع الولايتين جغرافيا وبيان تأثير ذلك على المجتمع المدني المحلي وبعد إستعراض الواقع السياسي والإداري في الولايتين وأهم ما تحتويه المنطقتين من مقومات تنموية معتبرة يمكن القول أن فرص إستغلال هذا الواقع وهذه الظروف ممكنة إذا توفرت الإرادة، وتكاثفت الجهود بين المسيرين المحليين وتنظيمات المجتمع المدني والمواطنين، خاصة إذا علمنا مما سبق ذكره أن ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج تتمتعان بموقع متميز يجعل منهما محور إلتقاء الطرق شرقا وغربا، شمالا وجنوبا إضافة إلى أن المنطقة التي تظم الولايتين تتميز بتوفر أراضي خصبة وكميات معتبرة من التساقط مما يرشحها لأن تلعب دورا هاما في المجال الفلاحي، كما أن الولايتين تشهدان حركية لا بأس بها في مجالات البناء والخدمات وفي مجال الإنتاج الصناعي والتحويلي وفي مجال الصناعات الإلكترونية،

هذا ويمكن أن نضيف التحسن الملحوظ في المجال الإداري المحلي ومجال التسيير البلدي والولائي مع ملاحظة مساهمات وليدة لتنظيمات المجتمع المدني في مجال خدمة وتحسين عيش المواطنين مما يسرع عجلة التنمية إذ إن واقع التنمية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج يشير إلى عودة الحياة الإقتصادية التنموية للمنطقة من جديد بعدما شهدت إنتكاسة وركود في العشرية السابقة نتيجة إفلاس الشركات والمؤسسات العمومية وحل المجموعات الفلاحية وهجرة الأراضي وغياب الأمن وغيرها من المشاكل، فلآن لابد من

---

1 - ولاية المسيلة، دار الثقافة، مطبوعة بعنوان، الحضنة عبر العصور، ص 13

التنويه والإشادة بالجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية، من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي والدعم الفلاحي ودعم تشغيل الشباب والإسكان الريفي وغيرها من البرامج الداعمة للتنمية المحلية، لذا فالمسؤولية الآن بيد المسيرين المحلين الذين وجب عنهم تطبيق وتجسيد هذه البرامج على أرض الواقع ،

إضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني والتي وجب عنها مراقبة تطبيق هذه البرامج والإسهام فيها والضغط من أجل الإسراع بها، ففي نموذج الدراسة هذا لاحظنا إدراك بعض الجمعيات التي تضغط على السلطات المحلية من أجل إنزال البرامج الحكومية للميدان والإسراع في تطبيقها وهذا ما سوف يتطرق إليه في المبحث الثالث.

المبحث الثاني: التعريف بأهم مكونات المجتمع المدني بإقليم ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج:

إن المجتمع المدني الجزائري يتميز أساسا بكونه مؤلفا من مجموعة المنظمات أو الجمعيات التطوعية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها ومصالح الفئات التي تمثلها وتدافع عنها فلو نظرنا إلى حجم وعدد تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لوجدنا الكفة تميل إلى العدد الكبير للجمعيات على حساب النقابات والإتحادات العمالية والأحزاب الغير ممثلة في السلطة، والنوادي الشبابية وغيرها من التنظيمات، ونفس هذا الحال ينطبق على المجتمع المدني في إقليم ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج ،إذ أن أهم مكونا ت المجتمع المدني هي الجمعيات التطوعية التي تعنى بالعمل الخيري الهادف، وعلى هذا الأساس سوف يتطرق هذا المبحث، للتعريف بالجمعيات الناشطة في الولايتين بشكل موسع من خلال تحديد بدايات ظهورها وتطورها وكذا حجمها ومدى إنتشارها وأهم نشاطاتها مع خلاصة نبين فيها الصعوبات والعراقيل التي تواجه عمل هذه الجمعيات.

المطلب الأول: نشأة الجمعيات وتطورها:

يتميز تاريخ منطقة المسيلة وبرج بوعريريج بكونه متنوع ومتعدد المراحل بحكم ما شهدته الجزائر من تنوع تاريخي، فمن حقبة الإستعمار إلى مرحلة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية ،كان المجتمع المدني في المنطقة دائما متميزا في تنظيمه وأدواره وآليات عمله في كل مرحلة عن ما سواها من المراحل، مع ملاحظة أنه كان في سيرورة تطورية تزيد من تكريسه ونضجه، فإعتبارا من العشرينات تم تشكيل العديد من الجمعيات وفق القانون الفرنسي المعدل لعام 1923 والمتعلق بحرية الاجتماع والنشاط الجمعوي، هذا القانون جاء ليعدل قانون 1901 الذي كان يحرم السكان الجزائريين الأصليين من حقوقهم في النشاط الاجتماعي، وبصدور القانون الجديد تم تأسيس العديد من الجمعيات في مركزي المدينتين، المسيلة وبرج بوعريريج إضافة إلى بعض المدن الأخرى كبوسعادة ورأس الوادي، من أهم هذه الجمعيات، الجمعيات الرياضية والجمعيات الإسلامية المتعلقة بتعليم القرآن وتحفيظه والجمعيات الثقافية كجمعيات الحرف والتراث التقليدي والجمعيات الموسيقية كجمعيات الفرق الفولكلورية والشعر الشعبي وكانت هذه الجمعيات تنشط في إطار

الإستعمار وتعمل بتوجيه وإستغلال منه بدليل مشاركاتها في المهرجانات التي كانت تقام في فرنسا ،(1) وبعد هذه التجربة في إطار الإستعمار جاءت التجربة الجديدة في جزائر الإستقلال، والتي تميزت بإحتوائها على مرحلتين متناقضتين بين الإنغلاق والإنفتاح، ففي مارس من عام 1964 قامت السلطات الجزائرية بإصدار قرار يحظر على الجمعيات التي تمارس النشاطات الاجتماعية والثقافية والفنية أعمالا وفعاليات ذات أهداف سياسية والتي تشكل بحسب القرار إعتداء على أمن الدولة، وبالتالي تم التضييق على عمل الجمعيات الوطنية والمحلية وبدأ حل القائم منها وتغير صوتها وصورتها وجعلها تابعة للدولة أو حزب جبهة التحرير الوطني، وأطلق عليها إسم المنظمات الجماهيرية ORGANISATION DE MASSE ومنها المنظمة الوطنية للمجاهدين O.N.M، الإتحاد الوطني للشباب الجزائريU.N.J.A . لإتحاد الوطني للنساء الجزائرياتU.N.F.A .، الإتحاد الوطني للمزارعين الجزائريينU.N.P.A . ، الإتحاد العام للعمال الجزائريين .U.G.T.A ، وجمعيات أخرى كاتحاديات المحاربين والمحامين، الفنانين والمهندسين ...الخ وهي إتحادات وطنية ذات فروع ومقار محلية خاصة في عواصم الولايات والدوائر الكبرى، ويمكن أن نلاحظ من خلال أعداد الجمعيات المحلية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج أن المرحلة الأولى للإستقلال كانت أحسن من مرحلة الإستعمار حتى في أفضل فترات إنفتاحه بعد مجازر 8 ماي 1945 والتي تميزت بظهور بعض الجمعيات التعليمية والإسلامية وبعض الأحزاب في إطار الحركة الوطنية فمرحلة الإستقلال كانت متميزة بفترات متواترة في مجال إعتماد الجمعيات من تقيد في إطار الحزب الواحد إلى بعض الإنفتاح الجزئي بعد الربيع القبائلي إلى عودة الإنغلاق بدايات الثمانينات إلى إنفتاح كلي مع التحولات الجديدة التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 (2) فجاءت الإنطلاقة الجديدة حيث شهدت جل البلديات (أيام كانت البلدية هي صاحبة الإختصاص) في إقليم ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج تدفق مئات الملفات المتعلقة بإنشاء وتكوين الجمعيات الثقافية والإجتماعية وقد تعزز وتطور عدد الجمعيات وعمل الحركة الجمعوية بموجب صدور قانون 90/31المؤرخ في 04 / 12/ 1990، إذ فتح المجال واسعا للمشاركة الفعلية للجمعيات وتطورها وتنوعها واضعا الحد للتفريق بينها، وبفضل هذا القانون أصبحت الجمعية تنشأ بكل حرية ولا تحصل على الشخصية المعنوية والقانونية إلا بعد التصريح ؛ وبالتالي إلغاء إلزامية الحصول على الاعتماد المسبق، واكتفى بوصل التسجيل فقط، وهو نقطة التحول الكبرى في تاريخ الحركة الجمعوية، حيث تم بموجبه تضاعف لعدد الجمعيات مع التنوع في المهام

1- **عبد الحفيظ بولزرق، رؤية سوسيو - تاريخية لتطورية المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات أنموذجا، نسخة إلكترونية، تاريخ التصفح** 01/29/ 2011 ، www.quranflash.com/quranflash.htm

2- **المرجع نفسه، تاريخ التصفح،** 2011/01/30

والوظائف والنشاطات، ومن نتائج هذا التقنين الجديد على المستوى المحلي ظهور أعداد هائلة من الجمعيات وفي مختلف المجالات.

حيث زاد عدد الجمعيات في فترة 20 سنة بولاية المسيلة بنسبة 480 % تقريبا فبعد إقرار التعددية وفتح الباب لتكوين الجمعيات زاد عدد الجمعيات من 417 جمعية قبل دستور 1989 إلى أكثر من 2000 جمعية في سنة 2010 .(1)، أما في ولاية برج بوعريريج فشهدت مرحلة ما بعد التحول خاصة العشر سنوات الأولى ميلاد 1020 جمعية جديدة، بعد ما كان العدد من قبل هذا القانون يقدر ب 385 جمعية ليصبح المجموع العام للجمعيات على مستوى الولاية يقدر ب 1405 جمعية في سنة 2000 أي في 10 سنوات الأولى ليزداد ويصبح 1900 جمعية في حدود سنة 2009 (2).

إن الزيادة والتوسع الكبير لعدد الجمعيات صاحبه تطور في النشاط فالتحول الديمقراطي في الجزائر إتسم بكونه تحولا كميا وكيفيا، بحيث أن زيادة عدد الجمعيات في المسيلة وبرج بوعريريج حمل زيادة للمطالب وتنوع في النشاط حتى أن هناك من الجمعيات المحلية من تدافع عن حقوق الإنسان وتحارب الفساد وتراقب الصفقات والمشاريع وتسعى للمسائلة، فجمعيات الأحياء السكنية مثلا تراقب كل صغيرة وكبيرة في ما يخص المشاريع التي تستهدف أحياءهم من خلال تتبع خطوات سيرها ومدى دقة العمل والمواصفات بها وكذا توجيهها ونأي بها عن الإختلاسات، إضافة إلى الضغط على السلطات المحلية من خلال المطالب المتمثلة في تهيأة الأحياء السكنية وترقيتها عبر توفير الإنارة العمومية والنظافة والتهيئة وإصلاح وتجديد قنوات الصرف الصحي وغيرها، هذا وتشهد ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج نشاطا غير مسبوق لبعض النقابات والإتحادات العمالية في مجال كشف والتشهير بالفساد من خلال التقارير التي تنشر في الصحف الوطنية على غرار ما تم كشفه عن التلاعب في نتائج مسابقات التوظيف الخاصة بالحراس وعمال النظافة لبلدية المسيلة (3)، إضافة إلى ما تم كشفه من قبل نقابة أساتذة الطور الثانوي فرع ولاية المسيلة من تهاون وتقصير لبعض الأساتذة من أجل الدفع بالطلبة نحو الدروس الخصوصية وذلك بإستغلال دقة هذه المرحلة في ما يخص إمتحانات البكالوريا (4).

1- ولاية المسيلة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الجمعيات والإنتخابات، مرجع سابق، ص ص 11 / 12

2- ولاية برج بوعريريج، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الإعلام الخارجي، pdf، مرجع سابق

3- شكوك وطعون في نتائج مسابقة التوظيف لبلدية المسيلة، يومية الخبر، عدد 3451 الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 2010، في المقال: ص 9

4- الطيب بوداود، " موسم للدروس الخصوصية، بالمسيلة " يومية الشروق، العدد 3105 ليوم الأحد 06 نوفمبر 2010، مقال، ص 12

المطلب الثاني: حجم الجمعيات ومدى انتشارها:

أ/ المسيلة: وكما سبقت الإشارة إليه فإن عدد الجمعيات المحلية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج في تزايد مستمر، خاصة في السنوات الأخير إذ يشير معدل إعتماد الجمعيات في ولاية المسيلة إلى حوالي 25 إلى 30 جمعية سنويا، حيث بلغ عدد الجمعيات بالولاية في سنة 2010 إلى 2167 جمعية معتمدة حسب البيانات الواردة من مكتب الجمعيات والإحصاء التابع لمديرية التنظيم والشؤون العامة، مع إحتمال أن تصل إلى أكثر من 2200 جمعية في بداية سنة 2011 (حوالي 2167 جمعية معتمدة في سنة 2010) أما عن عدد المنخرطين في العمل الجمعوي فيصل إلى 22.500 منخرط دائم بمعدل 11 منخرط دائم في الجمعية، وحوالي 40.000 منخرط مؤقت، منهم ما نسبته 73 % ذكور و27 % إناث، ومن هذه النسب نجد أن الشباب لا يمثل إلا ما نسبته 34 % من المخرطين في العمل الجمعوي مما يطرح مشكلة عزوف الشباب على هذا النوع من النشاط مما يهدد فاعليته ومستقبله، وإضافة إلى هذه المشكلة هناك مشكلة عزوف النخب والمثقفين كالأساتذة بمختلف أطوارهم والأطباء والمسؤولين الإداريين على الإنخراط في أنواع عديدة من الجمعيات وإقتصار بعضهم على النشاط في أنواع معينة من الجمعيات التي تكون ذات تمثيل وطني، حيث لا تحتوي الجمعيات الناشطة في ولاية المسيلة إلا على ما نسبته 15 % من حاملي الشهادات الجامعية في حين أن 85 % محدودي التعليم.

أما عن مدى إنتشار الجمعيات عبر إقليم الولاية فإن الملاحظ هو أن أغلب الجمعيات تنشط فقط في مراكز المدن وخاصة في عاصمة الولاية إذ نجد أن من أصل 2167 هناك أكثر من 700 جمعية مقتصرة النشاط على عاصمة الولاية تليها مدينة بوسعادة بحوالي 410 جمعية (1) .

هذا وحتى الجمعيات الوطنية ذات الإنتشار الوطني ليست لها مكاتب في 36 بلدية من أصل 48 بلدية في ولاية المسيلة، ويمكن إرجاع سبب عدم إنتشار الجمعيات أفقيا أو جغرافيا إلى كون الجمعيات في أغلبها جمعيات أحياء سكنية وقرى (716 جمعية) أو جمعيات لأولياء التلاميذ (305 جمعية) أو جمعيات لرعاية المحتاجين وذوي الإحتياجات الخاصة أو المسنين مما يطرح فكرة قلة الموارد وبالتالي الإقتصار على المدينة أو المنطقة القريبة، فكل منطقة لها جمعياتها الخاصة بها، هذا وقلة الجمعيات في الأرياف لحد الندرة في بعض المناطق راجع بالأساس لطبيعة عيش سكان الريف، والتي تمتاز بالتكافل الأسري دون الحاجة للجمعيات ،على إعتبار أن سكان الريف في الغالب مرتبطون عضويا أو ما يعرف بكون أنهم أبناء عمومة، إضافة إلى إعتبارات أخرى كتقليدية العيش وعدم الإهتمام بهذه الأنواع من المشاركات السياسية أو عدم إدراكها أصلا.

---

1 - ولاية المسيلة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الجمعيات والإنتخابات، دليل الجمعيات، المسيلة 2010، ص 9

جدول رقم 11: نوع وعدد الجمعيات في المسيلة 2010

الرقم	نوع نشاط الجمعية	عددها في إقليم الولاية
1	**الجمعيات المهنية**	116
2	**الجمعيات الدينية**	294
3	**الجمعيات الرياضية**	276
4	**جمعيات الثقافة والفن**	161
5	**جمعيات أولياء التلاميذ**	305
6	**جمعيات المعرفة والتعليم الخارجي(محو أمية روضة.....)**	14
7	**جمعيات الأحياء والقرى السكنية**	716
8	**جمعيات البيئة والوسط المعيشي**	26
9	**جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة**	26
10	**جمعيات المستهلكين**	02
11	**جمعيات الشباب والطفولة**	102
12	**الجمعيات السياحية**	05
13	**جمعيات المتقاعدين والمسنين وقدماء المهن والحرف**	03
14	**الجمعيات النسوية**	17
15	**جمعيات التضامن والأعمال الخيرية**	82
16	**جمعيات الصحة ومحاربة الأمراض المزمنة**	22
	المجموع العام	2167

المصدر / ولاية المسيلة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الجمعيات والانتخابات، دليل الجمعيات 2010

وتبين هذه الأرقام أن العدد الإجمالي للجمعيات في ولاية المسيلة قليل ويحتاج لمزيد من التطور خاصة إذا علمنا أنه يمثل مليون ومئة ألف ساكن، هذا وهناك سلبية التوزيع الجغرافي والوظيفي بحيث أن أغلبها متركز في المدن ويخص بالأساس جمعيات الأحياء السكنية 716 إضافة أن بعض النشاطات الحساسة قليلة التمثيل مثل جمعيات المستهلكين 02 والجمعيات المعرفية والعلمية 14 والجمعيات السياحية 05 والجمعيات التي تعنى بحماية الموروث الثقافي أضف إلى ذلك ضعف التواجد النسوي وقلته بحيث لم يتعدى 17 جمعية مع العلم أن لهذه النشاطات دور كبير في دعم التنمية المحلية (1).

ب/ برج بوعريريج: بداية يجب التنويه إلى أن منطقة برج بوعريريج قد عرفت النشاط الجمعوي بشكله الحالي قديما وذلك بعد أحداث 8/ماي/ 1945 على إعتبار أنها من المناطق الأكثر تأثرا بالأحداث ففي فترات الإحتلال الفرنسي شهدت المنطقة العديد من الجمعيات الخاصة بالحرفيين والمعوزين والمرضى والأيتام والجمعيات الدينية والتعليمية وحتى أن المنطقة كانت بها مقارا للأحزاب والجمعيات الوطنية الناشطة في إطار الحركة الوطنية، لكن هذه التجربة لم تعمر طويلا فمع إنطلاق الثورة صادرت فرنسا الحريات

1- **ولاية المسيلة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الجمعيات والإنتخابات، دليل الجمعيات، المسيلة 2010، ص 9**

والنشاطات من جديد، ومن خلال هذه التجربة كانت المنطقة بعد الإستقلال وخاصة بعد دستور 1989 من أكثر مناطق الوطن نشاطا وحيوية في إطار العمل الجمعوي، حيث برز في المنطقة أكثر من 1000 جمعية في ضرف 10 سنوات حيث كان عدد الجمعيات قبل دستور 1989 حوالي 385 جمعية ليصل في سنة 2000 إلى حوالي 1405 أي ما يعني ميلاد 1020 جمعية جديدة، ثم زاد العدد وتطور بنسبة 90 % تقريبا ويصبح 1931 جمعية في حدود سنة 2009، وهذا التطور في العدد واكبه تطور في المضمون والهياكل التنظيمية والبنى والعناصر، حيث زاد عدد المنخرطين من 9000 في سنة 2000 إلى 14000 في سنة 2009 ، كما زادت نسبة الإناث في كل الجمعيات من 15 % إلى 27 % في حدود التسع سنوات الأخيرة، إضافة إلى أن أكثر من 300 جمعية بها إطارات وحاملي الشهادات بنسب تفوق 50 % بين أعضائها المنتسبين والمنخرطين دائما، وإضافة إلى الزيادة في أعداد المنخرطين هناك زيادة في النشاطات والإهتمامات وفي عمرها لتصبح بشكل دائم ومستمر، بعدما كانت نشاطاته موسمية وضيقة الأفق وبسيطة صارت تعمل وتسعى من أجل الإرتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين من خلال تحسين وتزيين البيئة ومحيط العيش والترفيه عن المواطنين بتنظيم السهرات والملتقيات في المناسبات الدينية والموسمية كشهر رمضان وأشهر الصيف إضافة إلى تثقيف الشباب وتوجيه طاقاتهم نحو السلوك الحضاري ومساعدة المحتاجين، وغيرها من الأعمال التي من شأنها ترفيه المواطنين ومساعدتهم، هذا وعلى الرغم من التطور الهائل الذي لحق بالجمعيات بولاية برج بوعريريج في السنوات الأخيرة إلى أنه تعاني أيضا من ضعف المستوى التأهيلي لأعضائها إذ نجد أن نسبة حاملي الشهادات بين أعضاء الجمعيات لا تساوي 40 % مما يخلق نفس المشاكل التي تعاني منها نشاطات الجمعيات في ولاية المسيلة وفي غيرها من الوطن، كما أن نسبة معتبرة من الجمعيات تستأثر بها عاصمة الولاية وبعض الدوائر الكبيرة إضافة إلى الانتشار الغير المنظم في باقي المراكز الحضرية وشبه غيابها في القرى والمداشر والبلديات النائية، مما أوجد اختلالا للتوازن في توزيع الجمعيات، كما تعاني بعض الجمعيات من الإستغلال والتوضيف السياسي من قبل بعض الأحزاب خاصة في المواعيد الإنتخابية مما يعرضها للصراعات الداخلية بين أعضائها بحكم تعارض مصالحهم فيها وذلك دائما بعد تحويل الجمعية لخدمة المصلحة الشخصية(1).

جدول رقم 12: يوضح عدد الجمعيات في ولاية برج بوعريريج لسنة 2009

نوع الجمعيات	عددها
الجمعيات الشبابية ذات النشاط الفني والثقافي والرياضي	375
جمعيات الموروث الثقافي التقليدي	58
الجمعيات العلمية والتعليمية	18
الجمعيات المهنية والحرفية	135

1 - ولاية برج بوعريريج، مصلحة التنظيم والشؤون العامة، مصلحة الإعلام الخارجي، pdf

الجمعيات النسوية	23
جمعيات الأحياء والتجمعات السكنية	513
الجمعيات الدينية	176
الجمعيات السياحية	04
جمعيات ذوي الإحتياجات الخاصة	43
جمعيات خاصة بالبيئة وحماية المستهلك	82
جمعيات التضامن الإجتماعي مع (فقراء عجزة و....)	123
جمعيات أولياء التلاميذ	381
المجموع	1931

ونفس الملاحظة تنطبق على أعداد الجمعيات في ولاية برج بوعريريج، فمثلها مثل ولاية المسيلة هناك تركيز في المدن وتركيز على جمعيات الأحياء مع ملاحظة تطور الإهتمام نحو الجمعيات الأكثر إسهاما في التنمية مثل جمعيات البيئة وحماية المستهلك 82 الجمعيات المهنية والحرفية 135 جمعيات الموروث الثقافي 58 لذ يمكن القول أن النشاط الجمعوي والتطور العددي بولاية برج بوعريريج يسير في الطريق الصحيح ويتطور نحو الأحسن.

المطلب الثالث: أهم النشاطات التي تقوم بها الجمعيات:

إن من أهم الموارد التي يفترض أن تتلقى التنمية المحلية منها، تقويمات وتصويبات ودعما في مسارها، هي الحركة الجمعوية، لذا كان الواجب الأول على الجمعيات المحلية دعم التنمية أي الإنتقال بالأفراد من وضعهم الحالي إلى أوضاع أحسن، وذلك ما كان بالفعل وإن بمستويات تحتاج إلى المزيد من الجهد، فلقد لعبت هذه التنظيمات دور الوسيط بين المجتمع وسلطة الدولة علما أن هذه الأخيرة أي سلطة الدولة هي التي تحدد نوعية هذه العلاقة، مما أبعدها عن التموقع في الوسط وأداء مهمة الاتصال والتوصيل بين المجتمع والسلطة، ولعب دور المرشد والموجه والمراقب لعملية التنمية.

غير أن التغيرات التي شهدتها البلاد بعد أحداث أكتوبر، والتحولات التي مست حياة الناس في أبعادها المتعددة، أدت بالدولة إلى ضرورة تنمية دور تنظيمات المجتمع المدني في عملية التنمية والتحول الديمقراطي ومحاربة سياسات الإفقار والفقر الذي هو هدف من أهداف العملية التنموية للقضاء عليه.

إن دور الحركة الجمعوية المحلية، مرهون بوعي المجتمع المحلي لذاته وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال تحديد واضح وملتزم للانتماءات الاجتماعية بشكل يمكن للمواطن العادي أن يتلمس صلة الانتماء بمصلحته الحقيقية (1).

1- **عبد المعطى عساف، دور الهيئات المحلية في التنمية. مجلة الثقافة، العدد 43 مارس1978 ، ص76**

وبحكم الارتباط المباشر للقوى الحية والنشطة في الحركة الجمعوية بالجمهور المحلي يمكنها أن تلعب دورا جوهريا ونادرا في العملية التنموية وذلك عن طريق:

-خلق حالة التكيف أو التوافق الاجتماعي إزاء المطالب والأهداف الجديدة التي تستلزمها عملية التنمية المحلية، وذلك سواء بالعمل المتواصل لتغيير مجمل الاتجاهات الاجتماعية السائدة، والمبلورة من خلال تراكم مستمر للعادات والتقاليد والقيم التي أصبحت تشل حركة المجتمع أمام التحديات المعاصرة، واستبدالها بمفاهيم جذرية أو أكثر تطورا تتفق مع مطالب الحركة المستهدفة، أو عن طريق إعادة تنظيم البيئة المحلية لتخفيض مقاومتها للأهداف والبرامج الجديدة

-العمل على القضاء على اللامبالاة الجماهيرية إزاء مختلف السياسات المحلية أو المركزية

-العمل على إيجاد أنماط متطورة من التعاون والمشاركة المحلية اللذان يضمنان قيام المحليات بإنشاء المشاريع المشتركة المختلفة، التي قد تعجز أي منها عن انجازها منفردة، إضافة إلى ما يمكن أن يفرزه هذا الوضع من خلق قواعد صلبة للتماسك والتجانس الاجتماعي العام .(1)

وتعتبر المشاركة الجماعية والتعاون والتضامن من العوامل الأساسية في تنمية المجتمعات والمجموعات المحلية، وتحقيق التوازن بين كافة التنظيمات الرسمية التي تشمل مجموع المؤسسات الممثلة للدولة وبين واقع المواطن، ومن مساهمات الحركة الجمعوية على الصعيد المحلي في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج نجد الأعمال التالية:

-العمل من أجل فضاءات بيئية نقية وصحية من خلال تنظيف المحيط وتشجيره والإعتناء بنباتاته وتهيئة طرقاته

-مساعدة المحتاجين وتوسيع عنهم خاصة في المناسبات والأعياد الدينية

-تعليم الأطفال السلوك الديني وتحفيظهم القرآن وتعليم الكبار القراءة والكتابة

-القيام بالنشاطات الداعمة لإنتاجية المرأة من خلال دعم الجمعيات النسوية الإنتاجية بإقامة معارض التسويق وإشهار المنتجات

-مشاركة الحركة الجمعوية المحلية في تنظيم دورات رياضية في ما بين الأحياء

-تنظيم الصالون الوطني للكتاب،بالمسيلة وبرج بوعريريج وتنظيم أيام الفنون التشكيلية والأيام السينمائية للبيبان والحضنة

-تقوم الجمعيات المحلية أيضا بنشاطات التوعية الصحية والبيئية والمرورية للأطفال في المدارس وحتى للكبار في الشوارع ودور الثقافة

-المشاركة في المهرجان الثقافي والاقتصادي للبيبان، وفي المهرجان البلدي للرياضة، وتنظيم معارض والقيام بأنشطة في مختلف المناسبات الوطنية والدينية، وتنظيم رحلات للعطل والاستجمام.

-المشاركة وتمثيل الولايتين في مختلف المهرجانات واللقاءات الوطنية والدولية.

1- وزارة الداخلية، الأيام الدراسية حول الحركة الجمعوية في التنمية المحلية1994 ، كراسة الملتقى ص 13

ومما لا شك فيه أن معظم أو جل الأنشطة المقدمة من طرف الجمعيات هي في الأصل تعود على المجتمع بالفوائد الكبرى ،وما من مجال تساهم فيه هذه الجمعيات إلا وله علاقة برقي وتنمية المجتمع، خاصة وأن المجتمع الحديث تعددت مطالبه واستحدثت العوامل التي تتحكم فيه الشيء الذي أدى إلى ضرورة إعادة نسيجه الاجتماعي، وتدعيم تضامنه واقتراح نشاطات من شأنها تنمية شخصية الفرد وتنمية الجماعة والمحيط الاجتماعي كافة، وهناك أدوار عدة من واجب الحركة الجمعوية القيام بها في إطار التنمية والترقية (1) المحلية، والتي هي ليست من مسؤولية الإدارة لوحدها فهو دور تتقاسمه أطراف المجتمع المدني والدولة ويتمثل هذا الدور في :

-التعبئة والتحسيس في أوساط المجتمع للقيام بدوره من خلال تبني المشاريع الإنمائية وبرامج التنمية المحلية.

-تحديد البرامج والمشاريع حسب احتياجات وخصوصيات المنطقة حتى تتبناها القوى الاجتماعية، وبالتالي ضمان نجاح هذه المشاريع لإعطاء دفع جديد في التنمية المحلية.

-ينجم عن هذا التبني تخفيضا في نسب تكاليف الإنجاز لكل مشاريع التنمية المحلية مثلا عن طريق التطور، أو استغلال فرص تمويل أخرى للمشاريع المحلية .

-المساهمة في ترشيد تسيير المرافق العمومية والحيلولة دون التلاعب بأموال الصالح العام كما يجب أن يظهر دور الحركة الجمعوية في المجال الاجتماعي وإدماج الفئات الاجتماعية المهمشة، عن طريق مساعدة المنحرفين اجتماعيا، والعمل على القضاء على الآفات الاجتماعية كالعنف والمخدرات وتقديم الخدمات الاجتماعية ،كل هذا من شأنه أن يخلق روابط وطيدة بينها وبين أفراد المجتمع من جهة، وبينها وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى .(2)

إن دور الحركة الجمعوية هو العمل المتواصل والنشاط المكثف من أجل إيجاد رصيد اجتماعي لمختلف فئات المجتمع والتعبير عنه بالشكل اللائق مع الوضوح ودقة الهدف ويقول " (Goleman) جولمان: "يمكن الحديث عن إيجاد الرصيد الاجتماعي حينما يكون التغيير في العلاقات بين الأشخاص بشكل يشجع على أداء مهامهم، ويضيف بأن الرصيد الاجتماعي يعرف بوظائفه فهو لا يعني شخص معين بل هو ذو طابع جماعي الذي يتميز بخاصيتين هما:

-أنه يمثل تطلعات البنية الاجتماعية

-ويسهل الأفعال الشخصية للأشخاص المنتمين لهذه البنية الاجتماعية فالرصيد الاجتماعي يتركز على فكرة أن العلاقات الغير الرسمية لها أهمية اقتصادية مثله مثل عناصر الرصيد المادي للمجموعات كشبكة الاتصالات التي تسهل حركة السلع Capital physique .

1- **ولاية برج بوعريريج، مديرية الثقافة، التقرير السنوي للنشاطات الثقافية، سنة2010 ، ص 08**

2- **جعفري بلقاسم المرجع السابق، ص 46**

ففي معظم الحالات فإن الرصيد الاجتماعي هو خدمة عمومية، فبعض عناصر الرصيد الاجتماعي، كانتشار قيم السياقة الجماعية، واحترام القيم الاجتماعية، وحيازة الثقافة المحلية باحترام الأجانب وثقتهم، تشكل شروطا مهمة للتنمية المحلية والاقتصادية، وخاصة بالنسبة لتطلعات المنظمات الاجتماعية، فالعلاقات الغير الرسمية بين الأشخاص تعد ثمينة، وذلك بنهوضها بالتفكير في مختلف الفئات الاجتماعية كالأشخاص المسنين أو المعوقين؛ العائلات المعوزة أو المحرومة والتي تمكن أشخاص البنية القاصرين بمفردهم على تقديم يد العون لهؤلاء الأشخاص الذين يعدون موارد ثمينة لا يمكن تجاهلها في عملية التنمية المحلية (1).

إستنتاج: من خلال ما سبق تناوله في هذا المبحث يمكن أن نستنتج أن الحركة الجمعوية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج قد تطورت بشكل كبير من الناحية الكمية والكيفية، مستغلتا في ذلك الطور الديمقراطي والتنموي الحاصل في الجزائر بداية الألفية الجديدة، فقد إتسع نطاق إنتشارها الأفقي الجغرافي والعمودي الوظيفي، غير أن هذا التوسع ما يزال يواجه تحديات كبيرة تتمثل أساسا في:

-نقص الكوادر والنخب بين أعضاء الجمعيات، فالإحصائيات السابقة الذكر في هذا الإطار تدق ناقوس الخطر حول أداء ومستقبل أفضل للجمعيات.

- نقص إنتشار الجمعيات في القرى والمداشر رغم عددها الكبير في الولايتين.

-الصراعات والإنقسامات الداخلية لعدد كبير من الجمعيات أثر على أدائها ومستقبلها.

-الإستغلال السياسي لبعض الجمعيات خاصة في المناسبات الإنتخابية يجعلها تنظيمات مصلحية خاصة ببعض الفئات.

-نقص الخبرة للجمعيات المحلية وضيق الهامش المسموح به للنشاط خلق نوع من الخمول ونقص المبادرة.

المبحث الثالث: مساهمات المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج:

نظرًا لإدراك الدولة الجزائرية للدور المهم الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المحلية، عملت على تشجيعها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها كإعفائها من الرسوم الجمركية والضريبية وتذليل الصعاب التي تواجهها وتقديم التسهيلات لها والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاءها، وتوازيا مع هذه الإجراءات تم إعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والإقتصادية والاجتماعية والرياضية مهدت إلى نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر ككل، حيث ساهمت هذه الحركة بشكل أساسي في بلورة نموذج غير رسمي تمثل في المجتمع المدني، الذي أضحى يحتل موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب، بل تجاوز دوره في المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية والثقافية والتنموية، فقد أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني بالجزائر العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتدخلها كشريك هام وفعال في عمليات البناء والتطوير، وهذا ما سوف يتم تناوله من خلال هذا المبحث في إطار نموذج دالي يعبر عن ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج،

1 - محمد البطري، محمد نجيب توفيق، مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيماتها. القاهرة: دار المعرفة، 1970، ص 69

وذلك وفق تحديد لأهم ما تقدمه الجمعيات المحلية والوطنية في دعم عجلة التنمية في المنطقتين عبر المساهمات المختلفة في القطاعات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية.

المطلب الأول: المساهمة الإجتماعية:

يعرف الوضع الإجتماعي في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج حالة من الإنتعاش والتحسن في السنوات الأخيرة الماضية مقارنة مع ما قبلها من سنوات، وذلك راجع بالأساس إلى المجهودات الكبيرة التي تقوم بها بعض الجمعيات المحلية والوطنية في هذا الإطار، حيث يلاحظ بروز مكثف للنشاطات الإجتماعية المحلية كمحاربة الفقر والأمية والأمراض المتنقلة والإعتناء بمختلف الفئات المحتاجة للعون إضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالتوعية والتحسيس من المخاطر التي تستهدف المواطنين.

1- **مكافحة الفقر والأمية والأمراض المتنقلة**: ينشط في هذا الإطار العديد من الجمعيات المتخصصة في كل جانب على حدة.

<u>أ/الجمعيات التي تعنى بمكافحة الفقر</u>: على إختلاف مسمياتها وتصنيفاتها ينشط في إطار مكافحة الفقر ما يربو عن 1400 جمعية ناشطة بالولايتين تهتم بمساعدة الفقراء والمحتاجين والمسنين والمشردين في دور الرحمة والعجزة من خلال تقديم المساعدات التي تتمثل في الأساس بالأطعمة والألبسة والأغطية والأدوية وبعض الحاجيات للقاطنين في دور الرحمة أو الأسر الفقيرة الخارجة عنها، كما تتمثل آلية نشاطها في جمع التبرعات عن طريق الإعلانات في المساجد وفي مقارها وفي الإذاعة المحلية وعن طريق الزمالة مع ذوي البر والإحسان، وغالبا ما تتكون هذه الجمعيات من أعضاء ميسورو الحال ولهم نوع من الإلتزام الديني.

ومن خلال نموذج المسيلة وبرج بوعريريج نلاحظ أن أغلب الجمعيات يتداخل نشاطها مع بعضها البعض، فليس هناك عدد كبير من الجمعيات الخاصة بمكافحة الفقر غير أن هذا النشاط تتشارك فيه بالأساس الجمعيات الدينية أو جمعيات المساجد والجمعيات التطوعية والخيرية، فالكثير من الجمعيات الدينية الخاصة بالمساجد في ولاية المسيلة، من تخصص مبالغ محترمة للتكفل بالعائلات المعوزة التي تعيش دون كفيل إضافة إلى المساهمة في بعض مصاريف العائلات الفقيرة في المناسبات الدينية والموسمية كالدخول المدرسي وحتى جمعيات الأحياء والتجمعات السكنية، لها جانب متعلق بهذا النشاط من تنظيم جمع التبرعات للمرضى الفقراء من الحي أو للتوسيع على بعض الأسر المعوزة أو التعامل مع السلطات المحلية من أجل توزيع الإعانات البلدية للمحتاجين كقفة رمضان،كما أن الجمعيات الخيرية تساهم تقريبا بما نسبته 33% أو الثلث من إنفاقات دور الرحمة (1) أو دور العجزة في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، ومن أبرز الجمعيات والتنظيمات التي تعنى بهذا الجانب نجد: الهلال الأحمر الجزائري كمنظمة وطنية ناشطة في بلديات الوطن وفي كل الأوقات إضافة إلى جمعية كفيل الناشطة في حوالي 40 بلدية في المسيلة مع نشاط شبه يومي وهناك جمعية البر والإحسان التي تنشط في مركز الولايتين وفي كبريات الدوائر والبلديات، إضافة إلى جمعية السائل والمحروم الحديثة النشأة في برج بوعريريج وجمعية الرحمة في ولاية المسيلة.

1- **بلدية المسيلة، دار الرحمة، عن مدير دار الرحمة، السيد قادري البشير، محادثة بتاريخ**: 2011/01/23

وعلى الرغم من هذه المساهمات الفاعلة التي يجب أن تثمن وتمدح إلا أن هناك بعض المعوقات والنقائص التي يجب تداركها في هذا الجانب من النشاط الجمعوي وهي وجوب تأهيل الأفراد المسؤولين عن جمع المال وتوزيعه، إضافة إلى وجوب تنويع مصادر التمويل لتشمل الدولة أو السلطات المحلية الممثلة لها كون هذا النشاط هام جدا.

الجدول رقم 13: أهم الجمعيات التضامنية الخيرية ومعدلات نشاطها

أهم جمعيات التضامن والعمل الخيري في الولايتين	متوسط النشاط السنوي	معدل النشط السنوي
الهلال الأحمر الجزائري	365 يوم (دائم)	1300 نشاط بتقريب
جمعية كفيل الخيرية - المسيلة	365 يوم تقريبا	//750
جمعية البر والإحسان	365 يوم (دائم)	//500
جمعية الإرشاد والإصلاح	365 يوم (دائم)	من 600 إلى 700نشاط
جمعية السائل والمحروم –ب ب ع	نشاط مناسباتي	غير محدد
جمعية الرحمة - المسيلة	نشاط مناسباتي	غير محدد
جمعية كافل اليتيم - المسيلة	نشاط شبه دائم	غير محدد
جمعية الأمل للمعاقين - المسيلة	نشاط شبه دائم	غير محدد
جمعية البشرى- للأطفال المحتاجين	نشاط موسمي	//320
جمعية اليد العليا –لمحاربة التسول	نشاط موسمي	غير محدد

ملاحظة:

1/ حجم النشاط في الجمعيات الموسمية يتحدد وفق الإعانات والمساعدات من المحسنين والمتبرعين.

2/ مصدر الجدول مشكل من خلال الإتصال برؤساء الجمعيات المكتوبة.

ب/ الجمعيات التي تعنى بمحاربة الأمية: تأسست في السنوات القليلة الماضية العديد من الجمعيات التي تهتم بتعليم الكبار ورعاية الصغار في دور الحضانة، لكن ومع هذه الزيادات المعتبرة إلا أنها تبقى قليلة كونها متمركزة في المدن بينما الأمية وضعف رعاية الأطفال منتشرة بكثرة في القرى والمداشر النائية، مما يطرح إشكالية مما معنى أهمية الكثرة في المدينة وأصل المشكل في الريف.

إن الملاحظ في الفترة الأخيرة هو زيادة وتنوع النشاطات الجمعوية التعليمية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، حيث أن هناك أكثر من 32 جمعية تعليمية مهتمة بتعليم الكبار مستعملة في ذلك حوالي 12 مركز و56 مدرسة إبتدائية في المسيلة لوحدها (1)، ومن أهم هذه الجمعيات نجد جمعية إقرأ ذات النشاط الوطني وجمعية النور المحلية في برج بوعريريج وجمعية إبن باديس وجمعية النهضة وجمعية القلم بالمسيلة إضافة إلى العديد من الجمعيات الأخرى في الولايتين، إن نفس الملاحظة تنطبق على تداخل نشاط الجمعيات ففي إطار محو الأمية هناك العديد من الجمعيات الدينية وجمعيات الأحياء من يقوم بهذا الدور.

ج/الجمعيات التي تعنى بالصحة: بلغ عددها مجتمعتا في الولايتين حوالي 63 جمعية، تنشط أساسا في مجال محاربة الأمراض المزمنة كالسكري والسرطان والسل والإيدز وغيرها وذلك عبر توعية المرضى وتوجيههم

1- **ولاية المسيلة، دار الثقافة - قنفود الحملاوي -، تقرير حول تعليم الكبار في المسيلة، 2008، ص 7**

وإعطاء وتوزيع الدواء على المحتاج منهم كما أن نشاطهم يتمحور أساسا في حماية المواطنين من أخطار هذه الأمراض لذا نشاطهم يجمع بين العمل الميداني والتحسيس النظري وجمعا مع نشاطهم الصحي يهتمون بالبيئة كون المحيط البيئي مهم في صحة الإنسان، ومن هذه الجمعيات نذكر جمعية مرضى السكري التي تساهم في مساعدة المصابين بهذا المرض ماديا عبر الأدوية ومعنويا عبر التقليل من تخوفاتهم في هذا الصدد وهناك جمعية مرضى السل وجمعيات عديدة خاصة بالتكفل بذوي الإحتياجات الخاصة، هذه الأخيرة تتواجد بأعداد كبيرة حوالي 43 ببرج بوعريريج، وتقوم بنشاطات جد مهمة كتوزيع مركبات الحركة للمعاقين الميكانيكية واليدوية، وأجهزة السمع ونظارات الرؤية وغيرها من الوسائل التي تعتبر غالية الثمن، إضافة إلى نشاطات أخرى كدعم تعليم الأطفال الصم والبكم ورعايتهم والترفيه عنهم وتبني النشاطات الإنتاجية لذوي الإحتياجات الخاصة على غرار ما تقوم به جمعية الأمل للمعاقين بالمسيلة حيث ساهمت في تعليم وإدماج ما يقارب 160 معاق في السنوات الست الأخيرة، إضافة إلى تقديم العون والمساعدة المادية لدار الرحمة المتواجدة ببلدية المسيلة (1)

2-**التوعية والتحسيس من المخاطر التي تواجه المواطن**: على الرغم من أنه لا توجد جمعيات خاصة بهذا النوع من النشاط في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج إلا أن العديد من الجمعيات ومن أجل ملئ الفراغ تبادر إلى توعية المواطنين على غرار الحملات التوعية التي تقوم بها جمعيات حماية المستهلك خاصة في فصل الصيف والحملات التحسيسية والتوعوية من مخاطر الكهرباء والغاز في فصل الشتاء مثلا التي تقوم بها بعض الجمعيات إضافة إلى التوعية المرورية والصحية وحتى أن هناك حملات توعية سياسية تقوم بها جمعيات الأحياء السكنية قبل الإنتخابات المحلية، ويمكن القول أن الجمعيات المحلية في إطار حملاتها التوعوية التحسيسية تستخدم مقارها أو المدارس أو المساجد أحيانا أو دور الثقافة وبيوت الشباب، مما يطرح فكرة أن هذا النشاط مأطر ومنظم من قبل السلطات المحلية، ومن النماذج الرائدة في مجال العمل التطوعي الإنساني في ولاية المسيلة نجد تجربة جمعية "البر والإحسان" ذات النشاط المحلي والتي لها من الخصوصية ما يجعل الحديث عنها كتجربة مستقرة ومتواصلة مفيدا في هذا المطلب، وإن كانت حداثة تجربتها وتجربة المجتمع المدني المحلي البسيطة تشفع لها في بعض سلبياتها، وهي في طريق التأسيس لثقافة العمل التطوعي البعيد عن التسيس والحزبية والولاءات المريبة.

وأود في هذا المطلب أن أقدم بطاقة فنية مختصرة عن هذه المؤسسة النموذج في العمل التطوعي الإجتماعي وأهم إنجازاتها في مدة لا تزيد عن أربعة سنوات.

جمعية البر والإحسان: جمعية مشتقة من لجنة مسجد مالك بن أنس في بلدية المسيلة، تأسست في سنة 2005 ولم تبدأ النشاط إلى في جوان من سنة 2006 ولم يقتصر نشاطها على المسيلة وحدها بل إمتد إلى ولاية برج بوعريريج في بعض من بلدياتها وتتكون الجمعية من المجالس التالية:

1 - بلدية المسيلة، دار الرحمة، وثيقة بعنوان: المساهمة والمساعدة الخارجية –لفئة المعاقين - ص1من3

-مجلس البر والإحسان: الذي يهتم بجمع طلبات وملفات الفقراء والمعوزين ودراستها والتحقيق فيها ويتشكل مجلس البر والإحسان من رئيس الجمعية وأئمة 17 مسجد بالإضافة إلى المحسنين

-مجلس من المعلمين والأئمة للتعليم القرآني وتحفيظه.

-المجلس العلمي الذي ينظم الندوات والمواعظ الدينية في المناسبات

أهم الإنجازات :

-الزواج الجماعي: تم عقد 358 زواج في 4 سنوات وإعطاء مبلغ 3ملايين سنتم لكل عريس مع جميع تجهيزات الزواج من 2010/2006

-الدخول المدرسي: يتم توزيع 4000 محفظة سنويا من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية

-قفة رمضان: يتم توزيع حوالي 650 قفة رمضانية مع توفير وجبات الإفطار في 3 مطاعم هي مطعم مدخل المدينة في المسيلة ومطعم السوق الشعبي ومطعم محطة المسافرين ،

-توزيع الماء المعدني وبعض الفواكه ومستلزمات المرضى بشكل شبه يومي في المستشفى الجامعي، ومستشفى أمراض الكلى.

-توزيع الألبسة على الفقراء: تبرع محسن واحد ب 1650بدلة وهدايا الختان لأطفال المحتاجين، كما تم تنظيم مخيمات صيفية لأبناء الفقراء والأيتام

-وضع برنامج شامل لمحاربة الآفات الاجتماعية (المخدرات، البغاء، التسول..ومواجهتها نظريا وميدانيا)(1).

-فتح موقع على الإنترنيت يعرف بالمؤسسة، ويبين إنجازاتها في مجال العمل الخيري

إن هذه الجهود هي بشائر خير، توضح حجم الإمكانات البشرية والمادية التي تملكها الجمعيات الخيرية إذ أن حسن استغلالها، يشكل مكسبا كبيرا للمجتمع المدني ونشاط داعم لجهود الدولة الإجتماعية لا يمكن الإستهانة به ويجب دعمه وتحفيزه.

المطلب الثاني: المساهمة الإقتصادية:

إن الحديث عن مساهمات المجتمع المدني المحلي في التنمية المحلية يشهد منذ السنوات القليلة الماضية زخما وتطورا ملحوظا، فبالإضافة إلى الجمعيات المحلية نجد الدور الكبير للإتحادات والنقابات العمالية الخاصة بمختلف الأنشطة الإقتصادية، لما لها من دور بارز في دفع عجلة التنمية كون أعضائها هم المحرك الأساسي لها، وعلى هذا الأساس لا يمكن لأي سلطة إغفال وتجاهل هذا الدور لذا نجد أن العديد من البرامج التنموية التي تخططها البلديات تستعين فيها بآراء وتوجيهات من هذه الإتحادات كما أنها تستعين بآراء الجمعيات المحلية خاصة إذا تعلق الأمر بتنمية وترقية منطقة معينة، وإضافة للإستشارة نلاحظ أن هناك مساهمة ميدانية فعلية تقوم بها الجمعيات المحلية على مختلف أنواها في مجال تنمية محيط العيش.

1- عن مكتب جمعية البر والإحسان، حي وعواع المدني بلدية المسيلة، مطبوعات تعريفية وإحصائيات ميدانية، 2010/2006

1-**المشاركة في تسيير الشؤون المحلية**: هذه المشاركة تتمثل أساسا في إبداء الرأي والنصح ومناقشة مختلف القضايا التنموية في البلديات المختلفة، وتكون المشاركة في مداولات المجالس المحلية المنتخبة حيث يلاحظ في ولاية المسيلة وفي بلديات عدة ظهور رؤساء الجمعيات في مداولات المجالس البلدية وبشكل منظم حيث يتم إستدعاء رؤساء الجمعيات التي يخصها النقاش، ويتم سماع آرائهم ونصائحهم ومطالب سكانهم إذا كانت الجمعية جمعية أحياء، ويكون ذلك وفق خطة عمل تقوم على:

-تحديد رؤساء الجمعيات المعنية بالموضوع محل النقاش وإستدعائهم.

-تحديد الإنشغالات والمطالب التي يعبر عنها السكان من خلال المنتخبين ورؤساء الجمعيات.

- ترتيب هذه الإنشغالات وفق: الكثافة ،الأولوية، الأهمية والأثار ،الوسائل.

- ضبط الإنشغالات وفق المعايير السابقة لكي تدرس من كافة النواحي في المديريات التنفيذية المعنية بموضوع القرار أو في المصلحة التقنية في البلدية لتعود ليتخذ في شأنها قرار هذا الأخير يناقش أيضا مع ممثلي المجتمع المدني ولكن للتنظيم وليس للإعتراض.

-تقديم القرارات التنموية الكبيرة لسلطات أعلى من المجالس المنتخبة في الولاية كرئيس الدائرة أو الوالي (1).

2- **المشاركة الميدانية في المشاريع التنموية المحلية**: وذلك عبر العديد من الأشغال المشتركة بين السلطات المحلية وفئات المجتمع المأطر في الجمعيات، فمن خلال برنامج تهيأة الأحياء السكنية داخل المدن مثل مدينة رأس الوادي أو برج بوعريريج أو المسيلة أو غيرها من المدن، نلاحظ تعاون المواطنين والجمعيات السكنية مع المقاولين في مجال تركيب بلاط الشوارع والطرقات وفي مجال خلق وتهيئة المساحات الخضراء حيث سجل بالمسيلة ما يقارب عن 19 جمعية ساهمت في ترقية أحيائها وأوجدت بها مساحات خضراء إضافة إلى خلق ملاعب جوارية خاصة الصغيرة المستعملة لكرة اليد أو الطائرة أو كرة السلة، كما تساهم جمعيات الأحياء السكنية في بناء الحواشي الحجرية للأودية وفي ترميم الطرقات الفرعية وحتى في إنشائها وحلها أيام الثلوج والأمطار مثل ما هو الحال في ولاية برج بوعريريج، وإضافة إلى هذه الأنشطة التي تختص بها جمعيات الأحياء السكنية، هناك أنشطة إنتاجية تقوم بها بعض الجمعيات النسوية والجمعيات التي تعنى بحماية الموروث الثقافي.

-**<u>الجمعيات النسوية المنتجة</u>**: هناك جمعيات نسوية عديدة أكثر من 40 جمعية تقوم بنشاطات وأعمال غاية في الأهمية، كتعليم ورعاية النساء العازبات والمطلقات، ونفع المجتمع بمنتجات فن الخياطة والطرز وكمثال عن ذالك جمعية المرأة الحضنية التي تعنى بالإهتمام ورعاية النساء عن طريق تعليمهن حرف معينة مثل الخياطة والطرز، كما تقوم هذه الجمعية بإنتاج الملابس التقليدية للرجال كالبرنوس والقشبية وقمصان الصلاة وغيرها إضافة إلى إنتاج الملابس العصرية المطلوبة للنساء وإنتاج بعض الحاجيات ذات العلاقة بالخياطة مثل سجدات الصلاة والأغطية التقليدية وحاجيات البيوت غيرها، ويستفيد هذا النوع من الجمعيات من إهتمام

1- ولاية المسيلة، بلدية المسيلة، المجلس الشعبي البلدي، إعلان للوائح تنظيمية، عن المادتين 80/79 من القانون 90/08 الخاص بمداولات المجالس المحلية المنتخبة

كبير من السلطات المحلية يعبر عنه من خلال الدعم المادي والمعنوي ومن خلال تنظيم معرض خاصة لهذه الجمعيات من أجل تسويق منتجاتها (1).

-**جمعيات حماية الموروث الثقافي**: تختلف مسمياتها وتبلغ حوالي 67 جمعية، تقوم هذه الجمعيات بأعمال متمثلة في حماية الحرف التقليدية من الزوال وذلك عن طريق تعلم هذه الحرف ومواصلة إنتاجها فالكثير من الأدوات التقليدية ومستلزمات الحياة المستخدمة في عصور سابقة، تعاني اليوم من الإندثار والإختفاء لذا فهذا النوع من النشاط يعتبر غاية في الأهمية من خلال حمايته للموروث الثقافي المحلي، ومن خلال مساهمته في التنمية عبر دعم السياحة مستقبلا إذا توفرت الظروف، ومن خلال ما ينتجه ويقدمه من تحف نادرة لتزيين البيوت والمحال والمكاتب وغيرها، وكمثال عن الجمعيات الناشطة في هذا المجال هناك جمعية (عدنا) الناشطة في دائرة بوسعادة وهي جمعية كبيرة وذات موارد ضخمة، حيث ينشط بها أكثر من 200 حرفي في مختلف الصنائع والحرف، حيث ساهمت هذه الجمعية في الحفاظ على الكثير من الحرف التقليدية كالأواني النحاسية والحلي الفضي ومهراس وقصع العود التقليدي والبرانس وغيرها من الأواني والملابس التقليدية، وإضافة إلى الحفاظ على هذا المكسب الحضاري تساهم هذه الجمعية في وفرة إنتاجه، وكلمحة عن هذه الجمعية فإنها تأسست في سنة 1996 وشاركت في العديد من المعارض الوطنية والدولية وساهمت في إعطاء الصورة الحضارية للمجتمعات السابقة في ولاية المسيلة، وكان آخر معرض دولي الذي نظم في المغرب سنة 2009 ،(2)

إن هذه الجمعية كانت كمثال غير أن هناك العديد من الجمعيات من ينشط في هذا المجال إذ بلغ عددها في الولايتين 218 جمعية تقوم كما سبق الذكر بالحفاظ على الإرث الثقافي وإنتاج ما يلزم حاجيات الناس اليومية من هذا النوع من الأدوات والمستلزمات.

المطلب الثالث: المساهمة الثقافية للمجتمع المدني :

بلغ عدد الجمعيات الثقافية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج أكثر من 300 جمعية، مهتمة بالنشاط الثقافي كالفن المسرحي والغناء الشعبي والرسم والسياحة الترفيهية وحماية الموروث الثقافي التقليدي والتعليم الديني ومحو الأمية وغيرها، مما يطرح ملاحظة التداخل في النشاط بين الأنواع والتصنيفات المختلفة للجمعيات المحلية.

1-**النشاط في مجال الفن**: يقصد بالفن، فن الرسم والفن المسرحي والغناء الشعبي.

فعلى الرغم من أن هناك العديد من الجمعيات التي تنشط في هذا الإطار إلا أن أنها لا تحمل هذه التسميات ولا تختص في هذه النشاطات، فالكثير منها متعدد النشاط، فالجمعيات الثقافية متكونة من أفراد متنوعي المواهب من رسامين ومسرحيين ومن من هم مهتمون بالغناء الشعبي والمديح الديني إلى حرفيين ومعلمين

1- ولاية المسيلة، دار الثقافة قنفود الحملاوي، وثائق إدارية عن الجمعيات المتعاقدة مع الدار

2- عن جمعية عدنا، حي لبراك بوسعادة المسيلة، مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية،بمقر الجمعية، بتاريخ 2010/01/29 على الساعة 14:00

وملقني القرآن، ويقوم نشاط هذا النوع من الجمعيات على تنشيط التظاهرات والملتقيات والندوات التي تنظمها السلطات المحلية أو مديريات الثقافة أو دور الشباب في المناسبات الدينية أو الأعياد الوطنية.

ومن أهم هذا النوع من الجمعيات هناك الجمعيات الوطنية الناشطة في إقليم ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج مثل جمعية الموسيقى الأندلسية وموسيقى المالوف والشعبي وغيرها من الأنواع، والتي تظم فرق موسيقية تنظم الحفلات في المدينة إضافة إلى أنها تظم مراكز صغيرة لتعليم هذا النوع من الموسيقى، إضافة إلى هذا النوع من الجمعيات هناك الجمعيات المحلية الموسيقية التي تنظم الحفلات الدينية وغيرها إضافة إلى وجود جمعيات خاصة بتعليم فن المسرح وتقديم عروض في هذا الإطار بالإشتراك مع دور الثقافة وبيوت الشباب، ومن أبرز هذه الجمعيات نذكر جمعية (الباليه) في مدينة برج بوعريريج وهي عبارة عن جمعية تأسست من شباب مسرحي متعلم وناشط في بيت الشباب لبلدية برج بوعريريج، غير أن هذا النوع من الجمعيات قليل نسبيا في الولايتين كون تعليم هذا النشاط وتنظيم تظاهرات فيه من إختصاص دور الثقافة وبيوت الشباب إذ لم يتم تحديد ولا جمعية مهتمة بفن الرسم رغم أن مدينة بوسعادة قد إحتضنت أكبر الفنانين التشكيلين في الجزائر وهو نصر الدين ديني، وبها متحف للوحاته وإنجازاته الكبيرة.

النشاط في مجال السياحية الترفيهية: إن الجمعيات الناشطة في هذا المجال هي جمعيات قليلة في الولايتين إذ لا تتجاوز 12 جمعية مختصة، غير أن نشاط السياحة والترفيه تقوم به جمعيات أخرى، فمثلا تقوم جمعيات عديدة كجمعيات الأحياء السكنية أو جمعيات الخاصة بذوي الإحتياجات الخاصة أو الجمعيات الخيرية وغيرها بتنظيم المخيمات الصيفية للشباب وكذا للأطفال الأيتام وذوي الإحتياجات الخاصة والفقراء والمعوزين وغيرهم، إضافة إلى أن العديد من الجمعيات الدينية من تقوم بتنظيم الرحلات السياحية للزوايا المختلفة عبر الوطن أو للمعالم التاريخية الإسلامية في قسنطينة وتلمسان، فهذا النشاط مشترك بين مختلف أنواع الجمعيات.

النشاط في مجال حماية الموروث الثقافي وفي مجال تعليم الكبار: إن هذين النشاطين قد تم إستعراضهم في مطالب سابقة، فبالنسبة لحماية الموروث الثقافي فقد تم تناوله في الجانب الإقتصادي من مساهمة الجمعيات المحلية في التنمية كونه ثقافي إنتاجي، أما بالنسبة إلى نشاط تعليم الكبار ومحو الأمية فقد تم تناوله في إطار مساهمة الجمعيات الإجتماعية.

المطلب الرابع: الدور السياسي للجمعيات المحلية:

بالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بارز يتمثل في تنمية الثقافة السياسية من خلال حب الوطن والتضحية من أجله وغرس قيم المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي فضلاً عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عملياً وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية وهناك أيضاً ما يتعلق بمهام المجتمع المدني في تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على إعلاء أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية في صياغة تنظيمية خلاقة تؤدى إلى الارتقاء بالوعي السياسي.

وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفى التأثير على سياسات الدولة في مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة والملاحظ أن النقابات المهنية تؤدى هذه الأدوار بشكل أكبر نسبيا تليها الجمعيات الوطنية ثم الجمعيات بأنواعها المختلفة والتي تنخرط في العمل العام من خلال ما تقوم به من أنشطة تنموية، وفي هذا الإطار يلاحظ أن هناك بعض النشاطات السياسية لبعض الجمعيات والتنظيمات والإتحادات ذات الصفة الوطنية في غالبها، في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج هناك العديد من النشاطات السياسية لبعض تنظيمات المجتمع المدني الوطنية كالتنشئة السياسية أو زرع الثقافة السياسية لدى المواطنين أو تحفيزهم على المشاركة في الإنتخابات أو الإستفتاءات، كما حصل مع إستفتاء المصالحة الوطنية حيث تم ملاحظة وتسجيل نشاط كبير للجمعيات الوطنية في ما يخص دعم المشروع وتحفيز الناس وحثهم على دعمه، والحقيقة أن الحديث عن دعم مشروع المصالحة الوطنية يقود إلى ملاحظة أن الدعم تواصل ليشمل كل برامج الرئيس حتى بما فيها تعديل الدستور(1).

إن المجتمع المدني المحلي في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج لم يكن في معزل عن هذه النشاطات، حيث كان مستغلا من قبل السلطات المحلية ومن الأحزاب الممثلة في السلطة في مجال دعم سياسات الدولة لذا يمكن القول أن نشاطه السياسي كان متمثلا في دعم التوجهات السياسية للسلطة والإحتفال بها دون معارضة أو حتى مناقشة.

آفاق الدور السياسي للمجتمع المدني المحلي: هناك مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري أدت إلى أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني بعض الأدوار السياسية مثل: التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحادة في المجتمع خاصة مع سياسات الاصطلاح الاقتصادي وآليات السوق، وارتفاع درجة الاهتمام بقضايا الحريات، ورجوع الأمن..وغيرها، لكن توجد بعض المعوقات أمام مؤسسات المجتمع المدني الجزائري خاصة فيما يتعلق بالجانب المحلي منها والتي تمنعها من لعب دور سياسي فاعل ومؤثر في قرارات النظام السياسي وتتعلق هذه المعوقات بإختلاف الأجندات نتيجة تدخل القوى الحزبية في نشاطاتها خاصة إذا أضفنا أن المعارضة ضعيفة في الجزائر بوجود التحالف الرئاسي، والإعاقات المستمرة والقيود المفروضة من جانب النظام السياسي، فضلا عن عوائق داخلية تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاته مثل غياب الهدف الذي يفرض نفسه على كافة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائري وغياب قيم الحريات والحوار وعدم كفاءة الأشخاص القائمين بهذا العمل كما لاحظنا في المعوقات.

إن ما جاءت به العولمة من إدخال لتغييرات كبيرة على خريطة المجتمع المدني في الجزائر إنعكس على المجتمع المدني المحلي حيث نلاحظ أن العولمة جاءت معها بقضايا جديدة ومشاكل جديدة مثل كحماية البيئة من التلوث، والفقر، والهجرة وضحايا العنف والسكان الأصليين والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفولة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية، وشجعت على قيام منظمات غير حكومية للتعامل

1- عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر. مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، عدد 2007/5 ص 153

معها مما أدى إلى قيام الآلاف من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة في العالم (1) ، غير أن الجزائر بقيت بعيدة عن هذه الأنواع من الجمعيات، بل أن البيئة السياسية في الجزائر أوجدت أشباه الجمعيات إذا تعلق العمل بالسياسية، فمن الجهة الأولى فالنظام السياسي لا يقيد إنشاء الجمعيات ومن جهة أخرى يتدخل فيها، ليس بهدف السيطرة عليها فقط وإنما ابتلاعها وإلحاق خطابها بخطابه وربما تجد مؤسسات المجتمع لمدني في الجزائر بحكم تركيبتها إنها تنجرف بطريقة أو بأخرى وراء الخطاب السياسي للحكومة بحكم عدم الوعي من جهة أو مجرد كسب ود الحكومة من جهة ثانية، ومن جهة أخيرة هناك بعض المعوقات من جانب مؤسسات المجتمع المدني نفسها التي تمنعها من القيام بدور سياسي مؤثر مثل، الفلسفة الحاكمة للعمل الجمعوي، والتي تبدو حتى الآن قاصرة إلى حد كبير على الدور الخيري والخدمي فقط فضلا عن أوضاع الحريات داخل بعض مؤسسات المجتمع المدني والتي تشهد إعاقة للتعبير الديمقراطي على أعضائها أنفسهم وتكبيل حركتهم الذاتية في نفس الوقت الذي تنخفض فيه بدورها إلى مجرد العرض الذي يتوسل إلى النظام السياسي من أجل حل مشاكل فردية أو عارضة، إن دراسة واقع المجتمع المدني المحلي بالجزائر وأوليات مؤسساته في المرحلة السابقة، وتحليل الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يحكم عمل هذه المؤسسات ورصد علاقتها بالنظام السياسي، كل ذلك لابد وأن يساهم في تحديد مقومات انطلاق العمل المدني في الجزائر ومنها، العمل على ترسيخ وتطوير ثقافة بناء المؤسسات، وتنمية الحوار والتعاون في المجتمع المدني، فضلا عن البحث عن أنشطة وفعاليات جديدة تستطيع مؤسسات المجتمع المدني من خلالها أن يتسع نفوذها وتكون مؤثرة سياسيا وفى ضوء ذلك فإن المطلوب من مؤسسات المجتمع المدني العمل على تطوير آليات الحركة والاتجاه نحو تخليق صيغة جديدة توفر المشاركة في صنع السياسات العامة وتستند لخدمة المجتمع من خلال خدمة مصالحها، فضلا عن القدرة على النقد الذاتي لتجاوز تلك المعوقات التي تحد من انطلاق المجتمع المدني، وهناك حاجة لتفعيل الوسائل الإعلامية والقضائية وإقامة علاقة دائمة مع الأجهزة الحكومية ليس فقط في القضايا الفئوية أو القضايا المصيرية التي تعنى بهموم فئة معينة وإنما أيضا في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالمجتمع إذ من الملاحظ أن دور المجتمع المدني يواجه تحديا كبيرا خصوصا وأن الإطار الاقتصادي والاجتماعي الذي نشأت في ظله مؤسساته في الوقت السابق يختلف عن الواقع الراهن وانه إذا كانت هناك مئات المطالب المتعلقة بالإصلاح فإن الإصلاح لن يحدث وحده دون أن يكون للمجتمع المدني دور في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (2).

المبحث الرابع: آليات عمل المجتمع المدني في التنمية المحلية بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج:

إن للقيام بأي عمل فردي أو جماعي آلية عمل وطرق للإنجاز، كما هو الحال بالنسبة للعمل الجمعوي في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، ولكن ولكون العمل الجمعوي في الولايتين يشهد نوع من النقص في

---

1 - **العباشي عنصر، ماهو المجتمع المدني؟الجزائر نموذجاً. مجلة إنسانيات، العدد 13، 2001، مرجع سابق، ص 13**

2 - **ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 2003، ص 75**

الفاعلية والتذبذب، كان لابد من إظهار ذلك النقص وبيانه ،مع تحديد للآليات التي ترتقي به، فبعدما إستعراض أهم النشاطات المختلفة التي تقوم بها الجمعيات المحلية في مجال تنمية محيطها المحلي نستعرض الآن أهم الآليات المتبعة في تجسيد هذه النشاطات في الميدان، وذلك من خلال تحديد هذه الآليات وتعريف بها وبكيفية العمل بها.

المطلب الأول: آلية المشاركة الشعبية والعمل التطوعي

المشاركة الشعبية هي عنصر هام في أحداث التنمية، فلقد وصفتها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية كأحد الركائز الأساسية لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية ويرى بعض علماء الاجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات النامية تتحدد على أساس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله، أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تتحدد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين، ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به، فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصرًا من عناصر التقدم، وتكسب الفرد مكانة في المجتمع (1) ،

ويمكن القول أن النشاط الجمعوي عبر آلية المشاركة الشعبية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج يشهد نوعا من الكثرة والتطور، ففي مجال تنظيف المحيط وتشجيره نلاحظ أن العديد من الأهالي في الكثير من الأحياء السكنية يقومون وبتأطير من الجمعيات على مختلف أنواعها بحملات لتنظيف وتزيين الأحياء السكنية وكذا الإعتناء بالمساحات الخضراء في أحيائهم بغرس الأشجار فيها وسقيها والإعتناء بها، وإضافة إلى هذا النشاط هناك المشاركة في جمع الأموال اللازمة لتبرع به للمحتاجين في المناسبات المختلفة، كما تظهر المشاركة في في رفع الإنشغالات للمسؤولين المحليين، فكثيرا ما نلاحظ أن الجمعيات تعجز على إقناع المسؤولين المحلين بمطالبها وإنشغالاتها مما يدفعها لضغط عليهم عبر حشد الأهالي ومشاركة أكبر الأعداد من الأفراد أمام الإدارات المقصودة، فمشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والأهالي في جمعيات الأحياء السكنية من شأنه أن يأتي بنتيجة، وللمشاركة الشعبية جملة من الخصائص والأهداف الواجب توفرها من أجل فاعلية أكبر.

<u>خصائص وأهداف المشاركة الشعبية</u>: لتحقيق مشاركة فعالة خاصة لإحداث التغيير والتنمية بالمجتمع يجب أن تتم المشاركة بما يلي:

-رسم خطة واضحة من أجل القيام بعمل منظم من قبل مأطري هذا العمل التشاركي التطوعي

-تعاون الأفراد مع بعضهم بشكل جماعي تطوعي من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات.

-ضرورة تحفيز السلطة المحلية من أجل المشاركة والمساعدة المادية والمعنوية للمشاركين في العمل التطوعي.

-تحفيز أكبر قدر ممكن من الأفراد من أجل إعطاء قوة للعمل التطوعي التشاركي.

---

1 - **بوسنة، محمود، <u>إسهامات الحركة الجمعوية في الجزائر</u>. مجلة المستقبل العربي، العدد** 380 **(سبتمبر**2008 **) مرجع سابق، ص** 19.

-ضرورة وضع برنامج أسبوعي أو شهري لهذا النوع من العمل من أجل تعويد الناس عليه والتعريف به وجعله مبادرة دائمة (1).

أهمية التطوع في التنمية بالنسبة لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج: ترجع أهمية التطوع بالنسبة للتنمية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج إلى:

-المساهمة في خلق فضاءات نقية للعيش.

-مساعدة السلطات المحلية في مجال قيامها بأعمال النظافة والتطهير وإيجاد المساحات الخضراء وغيرها. وهذا العمل من شأنه أن يرفع قدرة السلطات المحلية في جوانب أخرى تدفع بالتنمية وتخدم المواطنين

-العمل التطوعي يدفع بالسلطات المحلية إلى تجريب طرق جديدة لمقابلة احتياجات المجتمع والتمهيد لنشاط محلي أشمل في مجالات العمل التي تطرق لها المتطوعون.

-العمل التطوعي يكمل العمل المحلي ويدعمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توصيلها.

-العمل التطوعي يوفر خدمات قد يصعب على الإدارة المحلية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.

-التطوع ظاهرة هامة للدلالة على حيوية الجماهير وإيجابيتها ولذلك يؤخذ كمؤشر للحكم على مدى تقدم الشعوب.

-العمل التطوعي يوفر الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم مما يقلل حجم المشكلات الاجتماعية بالمجتمع.

-العمل التطوعي يسمح بإتاحة الفرصة للمواطنين للتدريب على المساهمة في الأعمال والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وحياة مجتمعهم بطريقة ديمقراطية.

-العمل التطوعي يهدف إلى إبراز الصورة الإنسانية للمجتمع وتدعيم التكافل بين الناس وتأكيد اللمسة الحالية المجردة من الصراع والمنافسة.

أهم أعمال المتطوعين في الولايتين النموذج: أعمال المتطوعين في الولايتين متعددة الجوانب تضيق وتتسع حسب ظروف عمل الجمعية المبادرة، وتتوقف على اهتمام المتطوع، ففي جمعيات الأحياء السكنية تكون النشاطات مقتصرة على تهيأة محيط العيش والحفاظ على البيئة والتشارك في رفع صوت المطالب، ففي ولاية برج بوعريريج مثلا وفي مركز المدينة أي بلدية برج بوعريريج تم تسجيل أكثر من 43 عمل تطوعي أسبوعيا بالتشارك مع البلدية (2)،

أما في ولاية المسيلة فقد جاء الوالي الجديد في سنة 2010 ببرنامج تنظيف الأحياء السكنية وتشجيرها في مدينة المسيلة ويقوم على توحيد الجهود بين البلدية كمساعد من خلال الآلات والمعدات الخاصة وكذا بتنظيم وتأطير وعمل ميداني من الجمعيات المحلية في كل الأحياء السكنية، وفي سياق الحديث عن التطوع هناك نوع من التطوع بالمال على غرار ما تقوم به بعض الجمعيات الدينية في المساجد بجمع للمال من المصلين

1- **المرجع نفسه، ص 15**

2- **ولاية برج بوعريريج، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مرجع سابق pdf**

والمحسنين من أجل بناء المساجد وترميمها في مناطق لا تحتوي على هذا المرفق الديني، أو التطوع بالمال لبعض الفقراء المرضى المحتاجين للمال من أجل القيام بالعمليات الجراحية المكلفة، فكل هذه النشاطات هي في الأصل من إختصاص الجمعيات الخيرية أو الدينية أو غيرها فالدولة لا يمكنها أن تراعي حاجات كل المواطنين لوحدها.

المطلب الثاني: آلية التوعية والتحسيس:

كما سبقت الإشارة إليه فإن الجمعيات المحلية والوطنية في إقليم ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج تقوم بجملة من الأعمال الهادفة إلى خدمة مصلحة المواطن وذالك عبر العمل التطوعي الميداني كما تناولناه في المطلب السابق والعمل التوعوي التحسيسي عبر الندوات والملتقيات والإجتماعات أو عبر الملصقات الجدارية أو وسائل الإعلام المحلية كالإذاعات الجهوية وفي المدارس ومقرات الجمعيات أو القاعات الرياضية وغيرها من المرافق الصالحة لذلك.

-**التوعية والتحسيس عبر وسائل الإعلام المحلية (الإذاعة)**: تحتوي كل من ولاية المسيلة وبرج بوعريريج على إذاعة محلية، هذه الإذاعة تقوم بجملة من الحملات التحسيسية الهادفة إلى الحفاظ على سلامة المواطنين سواءا أكانت هذه الحملات من تنظيم السلطات المحلية أو من تنظيم حركات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات، ومن أمثلة هذه الحملات نذكر الإعلانات الخاصة بتنبيه مستخدمي الطريق سواءا السائقين أو الراجلين خاصة منهم الأطفال، وكذا الإعلانات الخاصة بحماية المستهلكين من مخاطر المواد الغذائية المنتهية الصلاحية، حيث تكثر هذه الإعلانات في مواسم الصيف لما لحرارة هذا الفصل من آثار وخيمة على المواد الغذائية السريعة التلف، وكذا في شهر رمضان لما لهذا الشهر من إستهلاك واسع لهذه المواد عند المواطنين وإضافة إلى هذا النوع من الإعلانات التحسيسية هناك الإعلانات التوعوية كتوعية المواطنين من أجل الحفاظ على الماء أو تحفيزهم على غرس الأشجار والحفاظ على المساحات الخضراء في المدن، أو تنبيههم بمخاطر الكهرباء في البيوت أو مخاطر بعض الحشرات الضارة وغيرها وتوعيتهم بالوقاية منها (1)،

وعلى الرغم من أن الإذاعة المحلية وفي إطار بثها لهذه المبادرة لا تعلن عن الجهة التي بادرت لمثل هذه النشاطات إلا أن إتصالنا بالإذاعة المحلية في كل من المسيلة وبرج بوعريريج كشف عن أن هناك من الجمعيات من تنظم هذه الحملات على غرار الجمعيات التي تعنا بحماية المستهلك، حيث بادرت بعض الجمعيات المتخصصة في هذا النوع بحملات توعوية حول بيع اللحوم في الأسواق دون معايير حماية في شهر رمضان مع العلم أن الشهر الفضيل تواكب وفصل الصيف، ونذكر من هذه الجمعيات جمعية حماية المستهلك التي تعتبر الرائدة في هذا المجال بولاية المسيلة، حيث تقوم بجملة من النشاطات كالتوعية بمخاطر التسمم ومراقبة تصرفات بعض التجار الغير أخلاقية والتبليغ عنها كالغش في الميزان والسرقة والإبتزاز وغيرها، وكمثال آخر عن هذا النوع من النشاط التوعوي قامت مجموعة من جمعيات أولياء التلاميذ بتنظيم حملة تحسيسية حول مخاطر الطريق وتنبيه السائقين لتجنب الإفراط في السرعة خاصة في الطرقات التي

1 - ولاية المسيلة، إذاعة الحضنة الجهوية، مصلحة الجمهور، المسيلة بتاريخ 2011/02/16

تحتوي في جنباتها على المدارس، وسواءا أكانت المبادرة من جمعية أو سلطة أو إدارة محلية مختصة فإن المصلحة هي للمواطنين بالأساس (1) ،

-**التوعية عبر الملتقيات والندوات والإجتماعات**: نظرا لتزايد أهمية العمل الجمعوي وضرورته، أصبحت السلطات تسمح بالتجمع وتساهم في عقد الندوات والملتقيات التوعوية والتحسيسية للمواطنين من خلال تنظيمها في مقار ومراكز هي في الأساس مرافق عامة، فالكثير من النشاطات التي تنظمها دور الثقافة وبيوت الشباب في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج تتم بالتنسيق مع الجمعيات الثقافية أو الدينية أو الصحية أو الجمعيات المهتمة بصفة عامة، هذا ما لوحظ من خلال تنظيم بيت الشباب (الشيخ المقراني) لملتقى شبابي خاص بتوعية الشباب بمخاطر مرض الإيدز في اليوم العالمي له12/1/، وذلك بمبادرة من مجموعة من الجمعيات الشبانية والجمعيات الخاصة بالصحة، وكذالك هناك من الملتقيات والندوات التحسيسية الخاصة بالنساء حيث تنظمها الجمعيات النسوية وتستخدم في ذلك بيت الشباب السابق الذكر

وفي ولاية المسيلة تحصي مصلحة النشاطات الجمعوية في مديرية التنظيم والشؤون العامة ما يقرب من 8500 نشاط توعوي وتحسيسي مسجل سنويا في كل إقليم الولاية وبمختلف وسائله، حيث تحتل فيه الجمعيات الدينية والخيرية النصيب الأكبر بحوالي 40 % مستخدمة في ذلك مختلف الوسائل كالدروس في المساجد والإعلانات والملتقيات والندوات بإستضافة أساتذة مختصين في مراكز ودور الثقافة وبيوت الشباب وغيرها من المرافق الصالحة لذلك، ويمتاز هذا النوع من النشاط بكونه يمس جوانب عدة كالتوعية والموعظة والتربية الدينية والأخلاقية وغيرها من الأمور الدينية والدنيوية، وبالرجوع إلى النشاطات الخاصة بجمعيات أولياء التلاميذ في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج (أكثر من 500 جمعية) نجد أن هناك نشاطات قيمة تقوم بها هذه الجمعيات في المدارس مدعمة بذلك مجهودات المعلمين وبإشرافهم وتنظيمهم وذلك من خلال تخصيص بعض الدروس الخاصة بحماية البيئة وإحترام الوالدين والكبار وكيفية قطع الطريق والحرص على النظافة وغيرها من السلوكيات التي تقوم بها المدرسة وتأكد الجمعيات على إعادة تلقينها وتكرارها لكي تجد صدى ولكي تأسس وتكرس في الأجيال القادمة (2).

المطلب الثالث: آلية المراقبة والمحاسبة وكشف التجاوزات:

رغم أهمية ومركزية العمل الجمعوي حاليا في المراقبة والمحاسبة إلا أن الوضع يبدو بطيئ للغاية في الجزائر ككل بما فيها النموذج محل الدراسة إذ لا توجد في إقليم ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج أي إسم لجمعية ناشطة في هذا الإطار، مع وجود بسيط بعض النشاطات المنعزلة لبعض جمعيات الأحياء فيما يخص مراقبة سير البرامج التنموية التي تخص أحيائهم أو مناطقهم السكنية ،فرغم أهمية هذا الجانب الخاص بالجمعيات والمتعلق بالمحاسبة والمراقبة ومكافحة الفساد في التنمية إلا أن الإهتمام به ضعيف جدا في الولايتين، وعلى عكس الجمعيات هناك بعض التحركات من بعض النقابات والإتحادات العمالية في سبيل

1- ولاية برج بوعريريج، دائرة عين تاغروت، بيت الشباب -الشيخ المقراني –مطبوعات عن نشاطات البيت السنوية 2010

2- ولاية المسيلة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مصلحة النشاطات الجمعوية، مقابلة شخصية مع رئيس المصلحة

كشف الفساد والمفسدين لكن نشاطهم مقتصر على فضاءات عملهم فقط، إن هذه النشاطات هي السبيل الوحيد للرقي والتقدم في كل المجالات والدليل ما تشهده الدول التقدمة فعلى مستواها ولا سيما في الأنظمة الديمقراطية التقليدية والتي تسعى لتكريس مباديء الديمقراطية المشاركاتية، تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تتبع كل صغيرة وكبيرة حول مشاريع التنمية، إذ تقوم العديد من هذه المؤسسات بتنظيم وهيكلة نفسها بطريقة فعالة لخوض حملة متواصلة، من أجل جعل النخب السياسية والاقتصادية تعمل وفق مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة، وتجنيب مجتمعاتها السقوط في فخ ما هو متعارف عليه حاليا في الأدبيات التي تهتم بتحليل ظاهرة الفساد بالمصيدة الاجتماعية التعريف بالمصيدة الاجتماعية: يتم التعبير عنها أيضا ب"معضلة الفعل الجماعي"، إذ من بين أعراض هذه المعضلة أن يقوم الأفراد باختيار إستراتيجية تكفل لهم تعظيم مكاسبهم دون الاكتراث بما سيقدم عليه الفاعلين الآخرين، ويحدث ذلك عندما تتراجع ثقتهم بمدى إلتزام الآخرين بقواعد السلوك المتفق عليها ،وتعتبر الرشوة والاختلاس والابتزاز إحدى مظاهر الفساد التي تنشأ بسبب" معضلة الفعل الجماعي"، ولكن لدى إنتشارها فإن الأمر ينقلب إلى مصيدة اجتماعية يصعب الإفلات منها، ويعبر ذلك عن وضع يكون فيه الفساد أمرا مستساغا وطبيعيا بل ويعجز الأفراد عن تصور أنه بإمكانهم تسيير شؤونهم الحياتية دون تعاطي بعض مظاهر الفساد (1). ومن هنا فإنه من الطبيعي أن يكون العلاج الذي يجب أن تحظى به البلدان التي وقعت في (مصيدة الفساد الاجتماعية)مختلفا، وذلك بتمكينها أولا من الإفلات من المصيدة ويقترح الباحث جواكيم آنقر اتخاذ التدابير التالية لتحقيق هذا الهدف:

-تعزيز وظائف الرقابة:عبر تفعيل هيئات مراجعة الحسابات المستقلة وضمان حرية وسائل الإعلام وتمكين تنظيمات المجتمع المدني، إضافة إلى عدد من الآليات المؤسساتية مثل: استقلالية القضاء وفعاليته، دورية الانتخابات ونزاهتها، وحكم القانون وتغيير منظومة الحوافز، من خلال القيام بتعيينات تستند إلى الجدارة والاستحقاق لا إلى الزبونية والمحاباة وضمان حرية الوصول إلى المعلومة وتحصين الموظفين والمسؤولين من خلال نظام مناسب للرواتب والتعويضات والتأمين الاجتماعي وتعزيز المنظومة القيمية عبر مدونات السلوك وتحفيز القيمين على تسيير الشؤون العامة للتقيد بمنظومة أخلاقية تضمن التساند للتنمية.

ويبدو واضحا أن النقطتين الأولى والثالثة- وإذا استثنينا التدابير ذات الطابع المؤسساتي -فإن تفعيلهم لا يمكن أن يكلل بالنجاح دون التمكين للمجتمع المدني المحلي لممارسة الدور المنوط به، وهذا ما يشهد تعثرا وتأخرا في الجزائر.

-في واقع الأمر، إن الولوج في مسار الديمقراطية المشاركاتية يشترط تبني سياسات متكاملة لمكافحة الفساد وإجراءات يتم التمكين فيها للعمل الجمعوي أن يضطلع بأدوار معينة لمكافحة هذه الظاهرة كشرط ضروري لتفعيل هذا المسار، لكن وبشكل عام، يلاحظ عدم فاعلية العمل الجمعوي في مكافحة الفساد في العديد من البلدان النامية ومنها الجزائر، فترجع العديد من الأبحاث المهتمة بهذا الموضوع عدم الفاعلية هذه إلى الطبيعة الزبونية السائدة في الجزائر والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع، مما ينجم عنه ليس تحييد

1- **مركز دعم التنمية والتأهيل، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، القاهرة، 2008.ص 24**

تنظيمات العمل الجمعوي فحسب، بل واستمالتها وأحيانا اختراقها لتمارس أدوارا مرسومة لها سلفا، وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الاستمرارية، وهو ما أدى إلى سعي الناشطين للتربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم (1)..

-يتميز العمل الجمعوي الخاص بالمراقبة والمحاسبة في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج بعدم التنظيم وغياب الإحترافية لدى الناشطين ضمنه، وهو الأمر الذي يجعل هذه العمل غير قادر للانخراط بشكل فعال في مواجهة الكثير من المشكلات التي تواجه التنمية في الولايتين وعلى رأسها مشكلة الفساد لقد أدى ضعف هذه الجمعيات من ناحية التنظيم والإحترافية أن أصبحت جدواها متواضعة عند المساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المختلفة.

-من المفارقات المهمة التي يمكن تسجيلها عند فحص وتقييم دور الجمعيات في مكافحة الفساد بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، وقوع بعض هذه الجمعيات تحت طائلة مشكلة الفساد نفسه، فبالرجوع لتقارير منظمة الشفافية العالمية حول الجزائر مثلا، نجد أنها تشير إلى انحراف العديد من هذه الجمعيات عن أهدافها التي عادة ما ترتكز على أرضية أخلاقية صلبة، إذ يلاحظ أن هذه الجمعيات نفسها تتعاطى الفساد

-يمكن القول أن قيام مؤسسات الدولة وحدها لمكافحة الفساد يعد أمرا عسير المنال، إذ يمكن للعمل الجمعوي أن يمد بيد المساعدة، لذلك ينبغي ألا ينظر لهذا النشاط الجمعوي على أنه في وضعية تحدي لمؤسسات الدولة ،إن إصلاح العلاقة بين هذين الكيانين يعد أمرا ضروريا، فهذه المؤسسات تمتلك مخزونا معتبرا من القيم، يمكن الاستعانة بها لتعبئة المواطنين بطرق لا تستطيع الحكومات القيام بها، ونؤكد هنا على الدور الذي يمكن للنخبة الحاكمة أن تقوم به تجاه مؤسسات المجتمع المدني، إذ يمكنها أن تهتم بتصميم إطار مناسب لتسهيل انخراط الجمعيات في مكافحة الفساد ليشمل هذا الإطار إجراءات قانونية وتنظيمية بل وحتى توفير تحفيزات مالية لتفعيل دور هذه الجمعيات في مكافحة الفساد.

-إن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي في الجزائر يمر أيضا عبر تطوير النخبة الحاكمة نظرتها للديمقراطية على أنها لا تعني فقط إجراء الانتخابات والمشاركة فيها بل تعني مشاركة فعلية ذات معنى للمجتمع المدني من خلال مساهمته لصياغة وإعداد البرامج والسياسات المختلفة لهذه النخبة، إن الطريق لذلك يمر عبر مراجعة هذه النخبة لدستورها وقوانينها وجعلها تنحوا أكثر نحو تبني مبدأ المشاركة كمكون محوري فيها فمأسسة المجتمع المدني يعد أمرا بالغ الأهمية لأن هذه المأسسة تجعل منه شريكا حقيقيا لهذه النخبة في مقاومة مشكلة الفساد، كما أن الأمر يبدو أكثر أهمية إذا نظرنا له من خلال الفلسفة التي تقوم عليها المبادرات التنموية حاليا والتي تقوم على مفاهيم الحكم الراشد والمحاسب والشفافية(2) ، وعليه فإن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني تبدو أكثر من ضرورية لدعم ما يعرف حاليا بالحكم الصالح.

1- **أحمد غانم، رنا، تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، تاريخ التصفح في 02/11/** 2011 http://www.nabanews.net/2009/13528.htm

2- **مركز دعم التنمية والتأهيل، مرجع سابق،ص** 24

-إن الصعوبات التي تعرقل عمل الجمعيات مازالت قائمة وبقوة حيث تتميز بأنها مشاكل داخلية بالأساس فالفساد وغياب الشفافية المالية والتلاعب والمناورة في الولاءات داخل الجمعيات هو السبب الرئيسي والأساسي في عدم قيام هذا النوع من الجمعيات بمحاربة الفساد الإداري.

-إن الحديث عن التنمية المحلية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج يظل بغير ذي معنى إذا لم تتوفر استراتيجيات مساندة لمكافحة الفساد، حيث أثبتت الدراسات وجود روابط وثيقة بين تعاطي الرشوة والمحسوبيات وتلقي العمولات عن الصفقات العامة وبين تباطأ النمو وحرمان غالبية فئات المجتمع من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من مقومات التنمية المتساندة،وبالتركيز على هذه النقاط يمكن لناشطي المجتمع المدني والعمل الجمعوي في الولايتين تصميم حملات دعائية وتعبوية واسعة النطاق تستهدف زيادة الوعي الجماهيري بضرورة المشاركة في محاصرة الفساد وتعبئة الجماهير وتعزيز الوعي العام بغية تحقيق تحول في إدراكات المسؤولين الفاسدين يقضي بأن التشبث بالوضع القائم ومقاومة الإصلاحات سيقوض سلطتهم مما يجبرهم على إقرار عدد من الإصلاحات في النظم الضريبية والبنكية وإضفاء بعض الشفافية على العملية السياسية والتنموية ،وبعد تحقيق هذا الهدف، يمكن للحركة الجمعوية الاستفادة من جو الحريات النسبية للمرور إلى المرحلة الثانية والتي تنطوي على الضغط من أجل مزيد من الإصلاحات والرقابة بالاعتماد على وسائط الاتصال لإحداث ضغط في المجال العام .(1)

تعد الجوانب السالفة الذكر محورية لجعل العمل الجمعوي في الولايتين نموذج الدراسة آلية فعالة بإمكانها أن تساهم في محاربة الفساد والتأسيس للديمقراطية المسائلة والرقابة، ويمكن كذلك ذكر عناصر إضافية يمكن ها أن تساهم في تفعيل هذا العمل ومنها:

-إنشاء جمعيات خاصة بهذا النوع من النشاط إذ يكاد ينعدم هذا النوع من الجمعيات في الولايتين

-الانخراط في حوار جاد وتبني سياسات مناسبة يتم إشراك الجمعيات فيها وذلك حول القضايا التي تؤثر في المجتمع مثل مشكلة الفساد.

-ضمان المزيد من الشفافية والمحاسبة ليس على مستوى مؤسسات المجتمع المدني وحدها بل على مستوى القطاع العام والمبادرات الخاصة.

-المساهمة والمشاركة بشكل إيجابي لدعم بناء منظومة قانونية مناسبة تم كن العمل الجمعوي من النشاط بشكل حر وبعيد عن ضغوط الإدارة المحلية أو الأحزاب أو النخب الحاكمة في الجزائر.

-دعم الجمعيات لتأخذ على عاتقها مسؤولية إنتاج السلع والخدمات كأحد أهم مقتضيات التنمية المستدامة ، ومما سبق، وفي ظل محدودية العمل الجمعوي في مجال الرقابة والمسائلة والمحاسبة وفي ظل فقدان الدولة لكثير من قدراتها والتزاماتها التنموية، وفي ظل إستفحال مشكلة الفساد، أضحى العمل الجمعوي في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج أمرا ضروريا بفعل قدراته الكامنة التي يمكن أن يسخرها قصد النهوض بالتنمية،

1- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108248/ 2011/02/23 **تاريخ التصفح**

فلا يمكن أن يضل دورها في هذا المجال كدور المتفرج لإضافة إلى وجوب إبعاد هذه الجمعيات عن براثن الفساد ونأي بها عن الإستغلالات الشخصية لبعض الأفراد النافذة.

ويمكننا أن نجمل أهم آليات وطرق ووسائل التعبير والنشاط: المتاحة للمجتمع المدني في الجزائر دستورياً وقانونياً بغض النظر عما يفرضه قانون الطوارئ الصادر في 1992 عليه فيما يلي:

1/ **الاجتماع واللقاءات**: وهذه الوسيلة مكفولة دستورياً من خلال المادة 41 من الدستور الجزائري. فمنظمات المجتمع المدني من خلال عقد الاجتماعات واللقاءات المفتوحة تستطيع أن تبلغ رسائلها وانشغالات المواطنين، وكذلك توعيتهم بمصالحهم ومشاكلهم التي يعيشونها.

2/**العمل التوعوي والإرشادي**: وهو من أهم وسائل مؤسسات المجتمع المدني للتواصل مع المجتمع وإيصال رسائلها إلى المسؤولين، وفي هذا الإطار نجد مثلا أن قانون الجمعيات 31/90 السابق الذكر قد نص في المادة 19 منه على أنه يمكن للجمعية أن تصدر وتوزع في إطار التشريع المعمول به نشريات ومجلات ووثائق إعلامية وكراسات لها علاقة بهدفها.

كما أن لمنظمات المجتمع المدني الأخرى حرية التواصل مع وسائل الإعلام والنشر المختلفة وكذا تطوير مواقع الإنترنيت، كفضاءات إضافية لإيصال صوتها وإسماع انشغالات المجتمع من خلالها

3/**التواصل فيما بين منظمات المجتمع المدني**: لا يوجد في نص القانون أية مادة تحظر على الجمعيات العمل بشكل جماعي حتى أن بعض الجمعيات في بعض الولايات نجدها تشكل اتحادات فيما بينها للعمل الجماعي، وهذا ما يجعل منه وسيلة أخرى ذات جدوى لتفعيل نشاط الجمعية لإيصال صوتها والتعبير عن آمال المجتمع وآلامه، بل إن القانون قد أجاز مثلا للجمعيات ذات الطابع الوطني للانضمام إلى جمعيات دولية تنشد الأهداف نفسها أو الأهداف المماثلة مع شرط احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، مع أن هذا الانضمام يلزمه موافقة وزير الداخلية، وهذا ما تنص عليه المادة 21 من قانون الجمعيات الجزائري (1).

4/**الإضراب والاعتصام والمقاطعة**: وهي وسائل يمكن توصيفها بوسائل الضغط والاحتجاج، وعادة ما تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني عندما تصل مراحل الحوار مع السلطة أو عدم جدوى الوسائل الأخرى في إيصال رسائلها أو التفاعل معها لإحداث التغيير اللازم، وهي وسائل محفوفة ببعض المخاطرة لذا عادة ما تعمد الدولة بعد الاعتراف بشرعيتها إلى تقييدها ببعض الشروط حتى لا تخرج عن الإطار المطالبي السلمي، لأن أغلب الصدامات التي تحدث تكون جراء انحراف هذا النوع من وسائل التعبير والتغيير عن أهدافه، أو تجاوز القائمين عليه للضوابط المشروعة لتنظيمه.

المطلب الرابع: واقع وآفاق عمل الجمعيات بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج:

إن الملاحظ على دور المجتمع المدني في العالم المتقدم أنه عمل موازي لعمل الحكومات المحلية والوطنية، فكثيرا ما نسمع عن مناطق تدار من أهلها عن طريق مجموعات من الأفراد أو اللجان أو الجمعيات أو غيرها، فالمجتمع المدني إنتقل من العمل الطوعي التشاركي إلى التسيير والحكم المحلي، وهذا

1 - **عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية. دار الفكر المعاصر،2003 ، ص 20**

التطور في أداء المجتمع المدني لم يقتصر فقط على الدول المتقدمة، بل بدأت بوادره ومظاهره تظهر في عالمنا العربي، من خلال مظاهر عدة كأعمال ومساهمات الأعيان أو الوجهاء في القرى أو شيوخ القبائل أو الأئمة الكبار وغيرهم، كما أن هناك مظاهر حديثة للحكم الشعبي المحلي في البلدان العربية ولدتها الظروف الصعبة لغياب الدولة مثل ما ظهر من أعمال للشباب في ثورتي تونس ومصر وليبيا، حيث تكفلت هذه الفئة وغيرها بتأمين وحماية أحيائها السكنية في إطار لجان شعبية، إن هذه التجربة وإن كانت ظرفية طارئة فإنها تبرز مدى الوعي المكتسب لدى الجماهير حول مصلحة الوطن بالحفاظ على مكتسباته، ومثل هذه الممارسات تعطي الإنطباع بأن مستقبلا زاهرا ينتظر تنظيمات المجتمع المدني، فوعي الجماهير يستلزم وعيا للمجتمع المدني كون هذا الأخير جزء صغير من الجماهير ومعبر عنها، ومنه فالأمر مترابط لذا فإن التجربة الجمعوية في الجزائر بسياقها التاريخي وإطارها القانوني، الذي تطورت داخله(1) ، تميز بإنتكاسة ولو جزئية نتيجة حالة العنف التي عاشتها الجزائر وما ترتب عنها من نتائج بفعل تطبيق قانون الطوارئ يضاف إليها نقص في التجربة الديمقراطية لدى أجيال من الجزائيين تربوا لسنين داخل الأحادية والرأي الواحد ،كل هذه العوامل لم تساعد كثيرا على إنتاج تجربة جمعوية قوية ومتميزة نوعيا، رغم العدد الهائل شكليا من الجمعيات التي ظهرت للوجود وتنوع اهتماماتها، بعد اعتماد دستور 1989 (حوالي 80.000 جمعية بما فيها حوالي890 جمعية وطنية) فقد تبين من خلال نموذج الدراسة هذا أن التجربة الجمعوية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج رغم قصر عمرها حتى الآن أنها لم تستقطب الكثير من المواطنين، إضافة إلى أن مساهماتها مازالت ضعيفة في مجال التنمية، كما أنها تعاني من مشاكل جمة كالمشاكل المادية والصراعات الداخلية، فهي تشكو الكثير من العوائق والسلبيات المختلفة ك:

-ضعف تأهيل وتأطير أعضاءها

-الولاءات الحزبية

-الصراعات الداخلية

-قلة الإمكانيات المادية

-صعوبة تحديد الأهداف

-سيطرة العمل الموسمي

-ضعف الحياة الديمقراطية داخل الجمعية(2) .

والحال هذه تشمل معظم الجمعيات في الجزائر ومنها الجمعيات المحلية والوطنية الناشطة في إقليم ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج ،إذ يشير واقعها إلى أنها تعاني من عوائق وسلبيات أكثر من فرص نجاحها وتمكنها من الأداء الإيجابي، فكمثال عن ذلك هناك صعوبات أخرى خارجية تضاف إلى تلك الصعوبات السابقة ك:

-العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات، ليست شفافة بالقدر الكافي.

1- المرجع نفسه، ص 27

2- جليد، شريف، دور الحركة الجمعوية بين المواطنين والدولة في النظام القانوني الجزائري. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر،غير منشورة، 2002

-أن الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحاور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.
-لا تتوفر الثقة المطلوبة المتبادلة وبما فيه الكفاية بين الجمعيات، وبين المؤسسات والجهات الرسمية.
-علاقات العمل والشراكة بين المؤسسات الرسمية والجمعيات ليست ممأسسة.
-استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ،ليست شفافة بالقدر الكافي.
-لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات أو مقرات لاستقبال المشاريع.
-الجمعيات لا تملك الحرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج.
-لازالت الجمعيات تخضع للكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج، مما يؤثر سلبا على عملها.

وفي ضل هذه الصعوبات والعراقيل، يطرح التحدي بالعمل والإجتهاد من أجل الرقي بدور الجمعيات، كي تواكب حاجات المجتمع المتجهة نحو التعقيد والتطور ولكي تواكب أيضا التطور الحاصل في مجال العمل المجتمعي في الدول المتقدمة أو حتى الدول العربية، إن مستقبل العمل الجمعوي بالجزائر ككل مرهون بتطور الوعي الجماهيري، الذي يمكنه أن يستمد حقوقه وحرياته في النشاط الجمعوي من السلطات بشكل فعال وحضاري كما يمكنه أن يرتقي بالعمل الجمعوي ويطور أداءه عن طريق تشكيل جمعيات بأعضاء مؤهلين علميا ومعرفيا، كما يمكنه أيضا أن ينأى بالجمعيات ويبعدها عن الصراعات الداخلية والولاءات الحزبية وأن يضمن ويحافظ على مواردها المالية ويسيرها بشكل شفاف، إن الوعي الجماهيري يتشكل تراكميا من تطور البرامج التعليمية وتطور وسائل الإتصال، ووجود أدوار بارزة للمساجد ودور الثقافة وبيوت الشباب، وتوفر مستوى معيشي مقبول، ومن خلال هذه المعطيات يمكن أن نلاحظ أن الوعي الجماهيري في الجزائر تتوفر لديه هذه الشروط والأسباب، ومنه فإن العمل الجمعوي في الجزائر في طريقه نحو التطور والتقدم، ومسألة الصعوبات والسلبيات هي نتاج لحداثة التجربة ،إذ لم يتجاوز عمرها الحقيقي 12 سنة.

خلاصة وإستنتاجات:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل المعنون بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية، تطبيقا في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج نستنتج أن هناك مجهودات ملموسة في هذا المجال خاصة من قبل الجمعيات المحلية على إختلاف تصنيفاتها، ففي المجال الإجتماعي هناك خدمات جليلة تقوم بها الجمعيات الخيرية والدينية وغيرها مما ساهم في التوسيع عن الكثير من الفئات ذات الحاجة للعون، وساهم في القيام ببعض أدوار الدولة التضامنية، أما في المجال الإقتصادي فهناك توجه عام من قبل الدولة في دعم مثل هذه النشاطات عبر المعارض التجارية والتسهيلات الضريبية، والنشاطات الجمعوية في هذا الإطار وإن كانت قليلة وبسيطة إلا أنها تبشر بالتطور والتوسع، أما ثقافيا فنشاطات الجمعيات في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج معتبرة وقيمة وفي بعضها مفيدة جدا خاصة في مجالات تعليم القرآن ومحو الأمية والحفاظ على الموروث الثقافي وغيرها.

إن التوسع في النشاط والتزايد العددي للجمعيات في المسيلة وبرج بوعريريج أعطاها بعض القوة والإهتمام من قبل السلطات الولائية وكسبت الإحترام والعون من قبل المواطنين، ذلك أن نشاطاتها الإجتماعية التضامنية تعطيها القوة والإستمرارية، غير أن هذه المكتسبات لم تشفع لها لتجاوز العراقيل حيث لاتزال تعاني من جملة من الصعوبات مثل:

-ضعف ميزانياتها مما يحد من حجم نشاطاتها.

-صعوبة الحصول على المرافق العامة من أجل تنظيم النشاطات التي تحتاج إلى مثل هذه المرافق.

-صعوبة الحصول على تراخيص للنشاط.

إضافة إلى جملة العراقيل الداخلية والخارجية التي تكلمنا عليها آنفا، وإجملا يمكن القول أن الملاحظ على دور المجتمع المدني خاصة في شقه الجمعوي في التنمية المحلية بالمسيلة وبرج بوعريريج هو وجود الإرادة وغياب الآلية والطريقة وذلك لأسباب داخلية متعلقة بالجمعيات وخارجية متعلقة بالإدارة والسلطة المحلية وهذا ما يتم ملاحظة في دور الجمعيات الرقابي وفي مكافحة الفساد، حيث تقزم الجمعيات إذا تعلق الأمر بالمحاسبة أو المسائلة أو الرقابة مما يطرح أمامها مستقبلا مليئا بالجهد والنشاط وإثبات الذات والوجود.

الخاتمة

المجتمع المدني والتنمية المحلية علاقة حديثة، بدأت تظهر وتتأسس في ثمانينيات القرن العشرين، حيث إستعملتها القوى الليبرالية لتسويق أيديولوجيتها كنقيض أفضل من التسيير الإشتراكي القائم على التعاونيات ولقد تطورت هذه العلاقة بفعل النجاحات التي حققتها المجتمعات الغربية في جميع المجالات وبفضل الإسهامات الفكرية للمفكرين والمنظرين الأكاديميين الذين أسسو وناضلوا من أجل تحويل فكرة المجتمع المدني من مجرد أفكار ومفاهيم نظرية إلى ثقافة وممارسة فعلية ، وإلى مؤشر للنمو والتطور من أجل تحقيق التنمية والديمقراطية، ولنجاعة وفاعلية دور المجتمع المدني في التنمية والتطور، بدأ في الرواج والإنتشار في جميع أنحاء العالم، حيث شهدت الكثير من دول العالم خاصة الإشتراكية منها تحولا عميقا في أنماط الحكم وتوجها جديد في التسيير ومنها الجزائر التي تبنت الخيار الديمقراطي بمفهومه اللبرالي القائم على التعددية والحرية والرأسمالية، والحقيقة أن هذا التوجه الجديد جاء كحل مفروض لابد منه.

ولقد لاحظ الباحث أنه برغم من أن سياسات الدولة تتجه نحو تعزيز وتكريس دور المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال إشراكه في الجوانب الإجتماعية والثقافية إلا أن دوره بقي هامشي في المسائل السياسية والإقتصادية إذ ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر منذ عشرين سنة لا يزال دور المجتمع المدني موجها ومستغلا وفق أجندات وسياسات الدولة وذلك بشكل فاضح خاصة إذا تعلق الأمر بإستحقاقات سياسية أو برامج بحاجة للتعبئة الجماهيرية، وإضافة للدولة يستغل المجتمع المدني في الجزائر من قبل الأحزاب والتي غالبا ما ترتبط قياداتها بفاعلي المجتمع المدني، هذا ما قلص من دور المجتمع المدني ووجهه عن أهدافه الحقة، وكإجابة عن فرضيات الدراسة من خلال البحث في العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية بالجزائر نلاحظ أن الجزائر منذ بداية إنتقالها في عملية التحول الديمقراطي، هدفت إلى تشجيع ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال تقديم المساعدات المادية والتسهيلات القانونية.

إلا أن المجتمع المدني الجزائري عجز في السنوات الأولى لظهوره عن القيام بالوظائف المنتظرة منه والمتمثلة في:

-وظيفة الضابط الإجتماعي والمخفف من حدة الإنعكاسات التي ترتبت عن تطبق نظام إقتصاد السوق.

-وظيفة المدرسة التي تنشأ المواطنين سياسيا على قيم المدنية والديمقراطية.

-الوسيط بين المجتمع والدولة، إذ أن قيام المجتمع المدني بتوصيل مطالب وإحتياجات المواطنين إلى الدولة يساعد هذه الأخيرة في رسم وإتخاذ القرارات التي تخدم الصالح العام وقبوله.

-مساهمته في إنجاح البناء الديمقراطي، كونه يمثل شريكا للدولة في تحقيق التنمية والرقي والتطور للبلاد.

و لعل السبب الرئيس في عدم قدرت المجتمع المدني الجزائري على القيام بالوظائف التي كانت أساسية في زمن التسعينيات هو حداثته وتزامنها وغياب الأمن، غير أن عودت الأمن والإستقرار للوطن وزيادة إهتمام الدولة بتنظيمات المجتمع المدني أعطا هذا الأخير البيئة الملائمة للنشاط، وجعلته مجبرا على تدارك نقائصه ومعوقاته الداخلية والقيام بمهامه المنوطة، مما أمكننا القول أن فرضية المساهمة المادية والبشرية مقبولة خاصة بنجاح المجتمع المدني في تحقيق بعض الإنجازات وتقديم خدمات معتبرة في المجال التضامني وفي المجال الثقافي والإجتماعي، غير أن المشوار لا يزال طويل والمهمة صعبة تحتاج لإعادة النظر، لذا

ولضمان فعالية ونجاعة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية، لابد من تكريس الشفافية والديمقراطية داخل تنظيمات المجتمع المدني إضافة إلى النأي بها عن الولاءات الحزبية والمصالح الشخصية الضيقة وكذا إهتمام الدولة أكثر بالمجتمع المدني بشكل فعلي وحقيقي.

ومن خلال ما تمت دراسته في هذا البحث من دور للمجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر وتحديدا في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج نستنتج أن للمجتمع المدني الجزائري المعبر عنه في هذا البحث بالجمعيات بدايات للظهور الكمي حيث إنتقل في العشر سنوات الأخيرة من 56000 جمعية في سنة 2000 إلى حوالي 84000 جمعية في سنة 2010 غير أن هذا التطور الكبير في العدد لم يواكبه تطور مماثل على المستوى الكيفي حيث بقيت إسهاماته التنموية بسيطة مقتصرة بالأساس على العمل الخيري التطوعي في المجالات الإجتماعية وذات نشاط موسمي مناسباتي، والحال هنا متماثل تقريبا في الجزائر ككل، حيث لم يشذ نشاط الجمعيات في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج عن القاعدة، وبقي تطورا كميا دون موازاة ذلك كيفيا.

إن الشعب الجزائري ليس بحاجة إلى الأعداد الهائلة من الجمعيات والتنظيمات المدنية بقدر ما هو بحاجة ماسة إلى النشاط الذي يخدم مصلحته ومصلحة الوطن، لذا كان لابد من تقويم عمل الجمعيات من خلال:

1/تكوين وتأهيل المنتسبين بها وتحفيز الإطارات والنخب على الإنظمام إلى هذا النوع من النشاط.

2/معاقبة الإستغلاليين الذين يوجهون نشاط الجمعيات نحو مصالحهم الشخصية.

3/تقديم الدعم الكافي للجمعيات من أجل القيام تطوير نشاطاتها.

إن قوة المجتمع المدني تنبع من تغلبه على مشاكله ومصاعبه الداخلية، حيث أن المشاكل الخارجية النابعة من القوانين وسياسة الدولة من الممكن أن يتغلب عنها إذا كان المجتمع المدني قوي داخليا كما يمكنه أن يوسع من نشاطاته وتحركاته، وذلك فقط بإستقراره الداخلي، إذ أن الإستقلالية في الموارد والإستقلالية في الفكر والتوجه والولاء تعطي المجتمع المدني القوة الكافية لفرض مطالبه وللقيام بدور الرقيب والحسيب والمسائل وهذا وللأسف ما تفتقده تنظيمات المجتمع المدني الجزائري ككل بما فيها الجمعيات الوطنية والمحلية فالحديث عن دور موازي للمجتمع المدني الجزائري لدور الدولة حديث مازال بعيد ويحتاج إلى المزيد من الشفافية والمزيد من الجهد والنشاط، لذا يلاحظ أن دور المجتمع المدني وخاصة الجمعيات مقتصر على النشاط التضامني مما يطرح ضرورة إعادة النظر في:

-يجب على النظام الجزائري والذي تبنى تجربة التحول الديمقراطي وإقتصاد السوق، أن يحدد دور الدولة كقوة عمومية والحالات التي تستدعي تدخلها، ليتمكن المجتمع المدني من تأدية وظائفه على أكمل وجه خاصة فيما يتعلق بترسيخ وتنمية الثقافة المدنية والديمقراطية.

-كما لابد من ترقية المجتمع المدني لكونه شكلا من أشكال المشاركة السياسية،و في هذا الصدد لابد على الدولة أن تفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني دون إستثناء للمشاركة في صنع السياسات العامة للبلاد ومراقبتها، دون التمييز بين هذه المؤسسات بناءا على مبدأ المفاضلة والمبني أساسا على معادلة الإقتراب والإبتعاد عن الدولة ودرجة تبعيتها لها.

-أيضا يجب القضاء على التباينات والخلافات الداخلية لتنظيمات المجتمع المدني والتي تكون في أغلبها بسبب المصالح الذاتية، مما يزيد من هشاشة هذه المؤسسات، لذا يجب أن يتبنى أعضاء التنظيمات المدنية سلوكيات ديمقراطية في التعامل مع بعضهم البعض وفي حل مشاكلهم الداخلية.

إن هذه الصراعات المصلحية الضيقة بين أعضاء التنظيمات وقادتها تعود أساسا إلى طموحاتهم في تولي مناصب ومراكز سياسية معينة، وهنا نجد الخلط بين ما هو سياسي وما هو مدني، إذ تستخدم التنظيمات المدنية كوسيلة للوصول إلى أهداف سياسية وهذا منافي تماما للأهداف والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني، ومنه لابد من الفصل التام بين العمل المدني والعمل السياسي وفي هذا الصدد لابد من القضاء على ظاهرة زوال التنظيمات المدنية بزوال مؤسسيها، وذلك لأنها تولد قلة الخبرة والكفاءة، ما يؤدي إلى ضعف التسيير والتخطيط والتقدير، أي لابد من توارث الخبرة والتجربة، كما لا تضر الإستفادة من التجارب الأجنبية ومحاولة تطبيقها في بلادنا وفق القيم الدينية والإجتماعية، وهناك نقطة أخرى لابد من الإشارة إليها وهي مسألة إستقلالية المجتمع المدني عن الدولة، وحتى تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من أن تكون قوة فاعلة في تحقيق العدالة الإجتماعية، وقوة مسموعة تؤثر في القرارات، وتراقب الدولة وفق ما يخدم الصالح العام، لا بد من أن تكسب ثقة المواطنين، وهذا بالعمل الجاد والمثمر، وإذا تحقق كل ذلك تمكنت مؤسسات المجتمع المدني من الحصول على إعانات وتبرعات الناس وقد تنتقل هذه الثقافة فيما بعد لدى رجال الأعمال والذين بإمكانهم تقديم دعم مادي قوي ،كما أن المشكلة الحقيقية للمجتمع المدني ليس قلة القوانين أو عدم جدواها وإنما هي مشكلة التطبيق، أي إخراج هذه القوانين من حيز النظري إلى حيز الممارسة والتطبيق، مع إحترام كافة الجهات له من غير تحايل أو تلاعب، وبذلك يتحرر المجتمع المدني من الضغوطات البيروقراطية ما يجعل من مؤسسات المجتمع المدني ومن فعلها هدفا للمساواة ودفاعا عن الديمقراطية، والقضاء على الظواهر السلبية وحل المشاكل التي تواجه المجتمع، وبالتالي تصبح مؤسسات المجتمع المدني أكثر مرونة مع متطلبات البيئة الخارجية كما تستطيع مواكبة المستجدات، إن كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إذ لم ترسخ القناعة الواعية والإرادة والعزيمة الفعلية لترقية الآخر مهما كانت إنتماءاته السياسية والإيديولوجية.

وعليه فلا بد من أن تكون القيادات واعية بضرورة التغيير والعمل الجدي والنزيه، وتكون المثل الأعلى للآخرين من أجل المساهمة في ترقية الوطن وترقية الديمقراطية.

و في مجال دور وإسهام المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر يمكن أن نستنتج أن العلاقة في بداياتها بعد ما خرجت من عنق الزجاجة وتنبأ بمستقبل واعد خاصة مع رجوع الأمن وفتح الدولة لبرامج تنموية عملاقة، والأكيد أن الثورات الأخيرة في البلدان العربية وما حملته من أحداث ستسرع من عملية الإنفتاح في الجزائر وتكون ذات أثر إيجابي على علاقة المجتمع المدني بالتنمية، وهذا دون إغفال ما للتجربة الجزائرية من خبرات.

فقد أجمعت العديد من الدراسات على أن التجربة الجزائرية بالرغم من تعثرها في بداية الطريق وإمتزاجها بحالات اللإستقرار وحالات العنف والتخريب والتراجع الإقتصادي وتدهور الوضع الأمني والإجتماعي، إلا أنها تعد تجربة رائدة على مستوى الوطن العربي وترقى إلى مرتبة وسطية، فهي تسعى في الوقت الراهن إلى

إقامة عدة إصلاحات في مختلف الأصعدة رغم ما تشوبها من نقائص ومعوقات، هذا ما يجعل من الفرضية المركزية لهذا البحث فرضية صحيحة، فحقا ساهم المجتمع المدني الجزائري خاصة في شقه المتعلق بالجمعيات بالتنمية المحلية من خلال العمل التطوعي في المجال التضامني

ملاحق الدراسة:

أ/ الأشكال

-شكل رقم (01): الشراكة الثلاثية

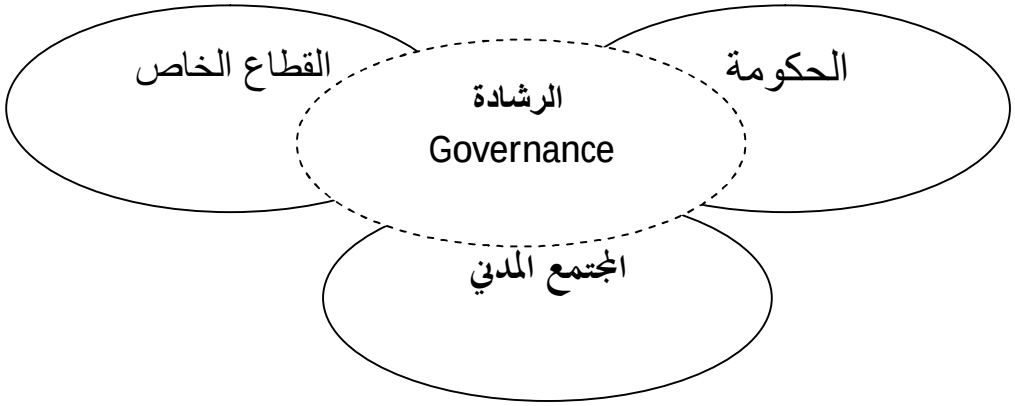

1- المصدر: ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 2003، ص 265

الشكل رقم 02: يوضح الشكل توزيع الخارطة الاجتماعية للانتماء والولاء وما طرأ عليها من تحول

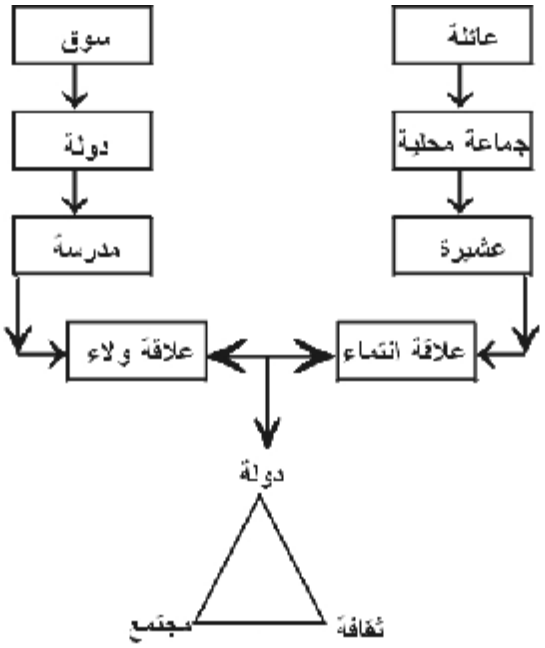

2- المصدر: ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 2003، ص 266

-الشكل رقم 03: يوضح أدناه قدرة (منطقة الوسط الفرضية) أو (المجتمع المدني) على التحرك صعوداً او نزولاً باتجاه عنصري القوة وامكانية تحجيمها توسعاً او تقلصاً بحسب ظروف المرحلة التاريخية الاجتماعية ومقتضياتهما نظراً لما تتميز به من خاصية هلامية

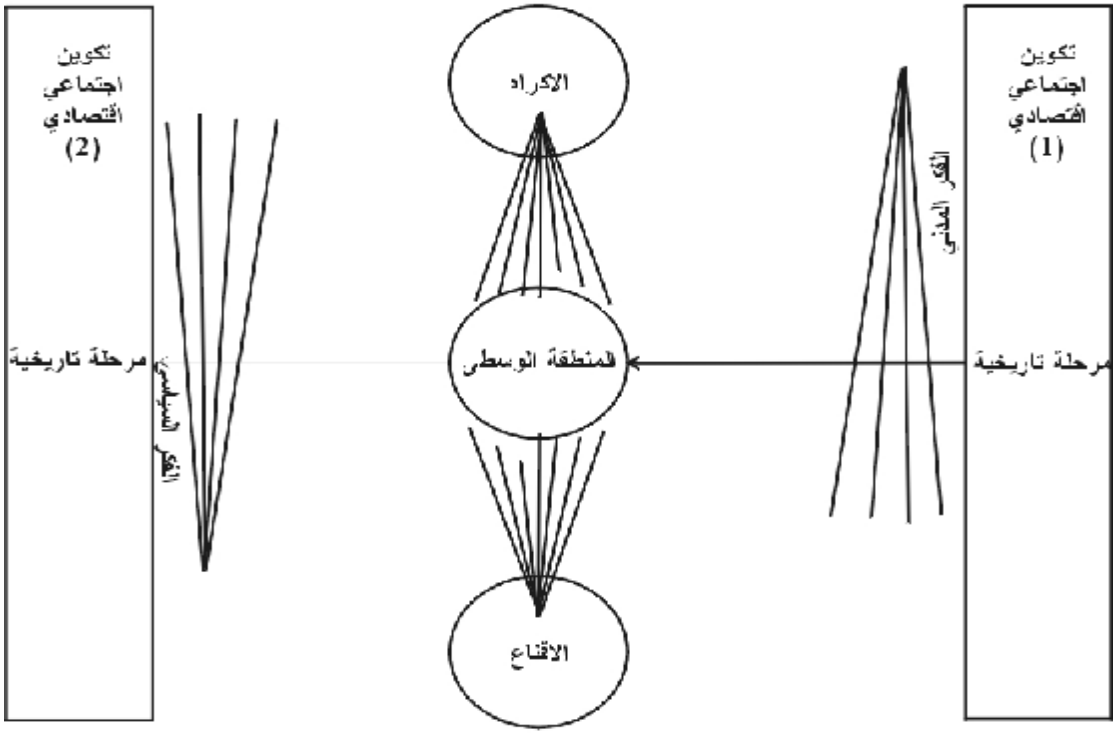

البنية الاجتماعية

1- المصدر: صالح، زياني، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9 ص.72.

ب/ جداول خاصة بموضوع الدراسة

الجدول رقم 1(: يوضح وتيرة تطور الجمعيات الجزائرية.)

السنوات	1989	1990	1995	1999	2001	2002	2005	2007
عدد الجمعيات	8100	15100	13500	45000	64000	70000	75000	80000

المصدر1- : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المديرية الفرعية للجمعيات، تقرير عن الإحصائيات السنوية، للجمعيات الجزائرية.2007

الجدول رقم 02: نسب المشاركة في الانتخابات من 2009/1999

الانتخابات	الانتخابات الرئاسية 1999	الانتخابات التشريعية 2002	الانتخابات المحلية 2002	الانتخابات الرئاسية 2004	الانتخابات التشريعية 2007	الانتخابات المحلية 2007	الانتخابات الرئاسية 2009
نسب المشاركة الانتخابية	%48	%51	%60	%54	%36.6	%44.9	%63

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، صفحة الكترونية، :
http://www.interieur.gov.dz/Default.aspx?lng=ar **تاريخ التصفح** 2010/11/09

الجدول رقم 03: عدد الجمعيات الوطنية في سنة 2000

مجـــال نشـــاط الجمـــــــــــعية	العـــــــدد
جمـــــــعيات مهنـــــيـــــة	206
جمعيات رياضية /تربية بدنية	82
جمعيات ثقافية /فنون /تربية وتكوين	80
جمعيات صحية /طب	73
جمعيات مختلفة	63
جمعيات علمية وتكنولوجية	50
جمعيات شبانية	39
جمعيات تعاونية	34
جمعيات لقدماء الطلبة والتلاميذ	25
جمعيات صداقة، تبادل وتعاون	23
جمعيات نسوية	19
جمعيات تضامن ،خيرية وللنجدة	17
جمعيات السياحة والترفيه	16
جمعيات تاريخية	17

جمعيات الدفاع عن البيئة ونوعية الحياة	15
جمعيات المعاقين	15
جمعيات أجنية	13
جمعيات للطفولة والمراهقة	11
جمعيات دينية	10
جمعيات متقاعدين والكبار في السن	08
جمعيات حقوق الانسان	07

- عدد الجمعيات الوطنية والمحلية حسب جريدة libre algerie المتوقفة عن الصدور ليوم 2جويلية 2000/ عن وزارة الداخلية بمناسبة اجتماع وزراء الداخلية العرب بالجزائر

جدول رقم 04: عدد الجمعيات المحلية حسب النشاط

جمعيات مهنية	12201
جمعيات الأحياء السكنية	10314
جمعيات رياضية	8262
جمعيات دينية	7777
جمعيات ثقافية وفنية	6028
جمعيات إنسانية واجتماعية	3915
جمعيات للبيئة والشباب	2673
جمعيات علمية	2472
جمعيات لجان حفلات	21

جدول رقم 05: تطور عدد الجمعيات بعد 2000

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010
عدد الجمعيات الوطنية	883	911	942	947	954	1000 بالتقريب
عدد الجمعيات المحلية	63789	70058	72331	75140	80539	82000 بالتقريب

المصدر: مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني بالجزائر، *نسخة الكترونية*، تصنيف ورقم الوثيقة :أبحاث ودراسات، عدد 6485، 12/05/ 2010www.ngoce.org

جدول رقم 06: حجم المساعدات الخارجية لتنظيمات المجتمع المدني الجزائري الوحدة دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم المساعدة	68 ألف	74 ألف	79 ألف	77 ألف	80 ألف	80 ألف	81 ألف	81 ألف	80 ألف

المصدر: مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني بالجزائر، *نسخة الكترونية*، تصنيف ورقم الوثيقة :أبحاث ودراسات، عدد 6487، بتاريخ 12/05/ 2010www.ngoce.org

جدول رقم 7: كمية إنتاج أهم المحاصيل بولاية برج بوعريريج ،

نوع الإنتاج	الكمية
الحبوب	931000 قنطار
الخضر	438000قنطار
الخضر الجافة	؟
الفواكه	؟
العلف	؟
البقر	31061رأس
الغنم	168601 //
المعاز	15000 / /
الدجاج الأبيض	3680000 //
الدجاج الأحمر	358120 //
اللحوم الحمراء	2542طن
اللحوم البيضاء	4358طن
البيض	82.732000بيضة
الحليب	25.198.800لتر
العسل	0.8 طن

المصدر: ولاية برج بوعريريج، مديرية الفلاحة، تقرير حصيلة النشاط القطاع الفلاحي لسنة 2005

الجدول رقم 08: المشاريع والنشاطات الوليدة من 2000 إلى 2008

النشاط	العدد	اليد العاملة فيه
الصناعة	325 نشاط	9827
الفلاحة	// 231	1120
السياحة والصناعة التقليدية	// 72	1105
البناء والتعمير والسكن	// 36	354
التجارة بالجملة والإستراد الخارجي	// 105	2121
الخدمات ونشاطات أخرى	// 30	؟
المجموع	// 799	14527

المصدر:

-Direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de Bordj Bou Arreridj mononclature des projets des communes de la wilaya de B.B.A

جدول رقم 9: كمية إنتاج أهم المحاصيل

أهم المحاصيل ونوع الإنتاج	الكمية لسنة 2009
القمح والشعير	654.000 قنطار
الحبوب والخضر الجافة	268.000 قنطار
الخضر الموسمية	800.000 قنطار
الفواكه	420.000 قنطار
الأغنام	241.000 رأس
الأبقار	10300 رأس
الدواجن	600.000 رأس

المصدر: ولاية المسيلة، الغرفة الفلاحية، pdf

جدول رقم 10: نوع وعدد الجمعيات في المسيلة 2010

الرقم	نوع نشاط الجمعية	عددها في إقليم الولاية
1	الجمعيات المهنية	116
2	الجمعيات الدينية	294
3	الجمعيات الرياضية	276
4	جمعيات الثقافة والفن	161
5	جمعيات أولياء التلاميذ	305
6	جمعيات المعرفة والتعليم الخارجي(محو أمية روضة.....)	14
7	جمعيات الأحياء والقرى السكنية	716
8	جمعيات البيئة والوسط المعيشي	26
9	جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة	26
10	جمعيات المستهلكين	02
11	جمعيات الشباب والطفولة	102

12	الجمعيات السياحية	05
13	جمعيات المتقاعدين والمسنين وقدماء المهن والحرف	03
14	الجمعيات النسوية	17
15	جمعيات التضامن والأعمال الخيرية	82
16	جمعيات الصحة ومحاربة الأمراض المزمنة	22
	المجموع العام	2167

المصدر / ولاية المسيلة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الجمعيات والانتخابات، دليل الجمعيات 2010

جدول رقم 11: يوضح عدد الجمعيات في ولاية برج بوعريريج لسنة 2009

نوع الجمعيات	عددها
الجمعيات الشبابية ذات النشاط الفني والثقافي والرياضي	375
جمعيات الموروث الثقافي التقليدي	58
الجمعيات العلمية والتعليمية	18
الجمعيات المهنية والحرفية	135
الجمعيات النسوية	23
جمعيات الأحياء والتجمعات السكنية	513
الجمعيات الدينية	176
الجمعيات السياحية	04
جمعيات ذوي الإحتياجات الخاصة	43
جمعيات خاصة بالبيئة وحماية المستهلك	82
جمعيات التضامن الإجتماعي مع (فقراء عجزة و....)	123
جمعيات أولياء التلاميذ	381
المجموع	1931

المصدر: ولاية برج بوعريريج، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مصلحة الإعلام الخارجي

الجدول رقم 12: أهم الجمعيات التضامنية الخيرية ومعدلات نشاطها

أهم جمعيات التضامن والعمل الخيري في الولايتين	متوسط النشاط السنوي	معدل النشط السنوي
الهلال الأحمر الجزائري	365 يوم (دائم)	1300 نشاط بتقريب
جمعية كفيل الخيرية - المسيلة	365 يوم تقريبا	//750
جمعية البر والإحسان	365 يوم (دائم)	//500
جمعية الإرشاد والإصلاح	365 يوم (دائم)	غير محدد

جمعية السائل والمحروم –ب ب ع	نشاط مناسباتي	//
جمعية الرحمة - المسيلة	نشاط مناسباتي	//
جمعية كافل اليتيم - المسيلة	نشاط شبه دائم	//
جمعية الأمل للمعاقين - المسيلة	نشاط شبه دائم	320
جمعية البشرى - للأطفال المحتاجين	نشاط موسمي	غير محدد
جمعية اليد العليا –لمحاربة التسول	نشاط موسمي	//

المصدر: بحث ميداني، عبر المحادثات الشفوية لرؤساء بعض الجمعيات

جدول رقم 13: يوضح أهم أدوار منظمات المجتمع المدني

المتغير	دور منظمات المجتمع المدني
الدور السياسي	-تعزيز المشاركة السياسية. -نشر الثقافة السياسية. -مراقبة النظام السياسي. -التأثير في السياسات العامة.
الدور الاجتماعي	-العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. -الاهتمام بمجال الصحة، القيم، السكن. -المحافظة على العلاقات العامة
الدور الاقتصادي	-المشاركة في التنمية الاقتصادية. -تعزيز التوجه نحو الخصخصة. -مكافحة الفساد

جدول رقم 14: يوضح مؤشرات الفساد في الدول العربية

2003				2004	
الترتيب	الدولة	مؤشر الفساد		الترتيب	الدولة	مؤشر الفساد
1	عمان	6.3		1	عمان	6.1
2	البحرين	6.1		2	الامارات العربية المتحدة	6.1
3	قطر	5.6		3	البحرين	5.8
4	الكويت	5.3		4	الاردن	5.3
5	الامارات العربية	5.2		5	قطر	5.2
6	تونس	4.9		6	تونس	5.0
7	الاردن	4.6		7	الكويت	4.6
8	العربية السعودية	4.5		8	المملكة العربية السعودية	3.4
9	سوريا	3.4		9	سوريا	3.4
10	مصر	3.3		10	مصر	3.2
11	المغرب	3.3		11	المغرب	3.2
12	لبنان	3.0		12	الجزائر	2.7

13	فلسطين	3.0		13	لبنان	2.7
14	الجزائر	2.6		14	ليبيا	2.5
15	اليمن	2.6		15	فلسطين	2.5
16	العراق	2.2		16	اليمن	2.4
17	ليبيا	2.1		17	العراق	2.1

ج/ الجمعيات والمنظمات المهنية والنقابية وتمثيليتها في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كما حددها المرسوم التنفيذي رقم94/99 المؤرخ في 4 مايو- 1994

1/باسم المؤسسات والهيئات العمومية والإطارات المسيرة في القطاع العمومي الاقتصادي والثقافي الاجتماعي والتربوي عل الشكل التالي في مادته الثالثة

-الاتحاد الوطني للمقاولين الجزائريين 5 ممثلين

-الاتحادية الوطنية لجمعيات المسيرين في القطاع العمومي 4 ممثلين.

-الاتحادية الوطنية لجمعيات مسيري المؤسسات العمومية المحلية 02 ممثلان.

-الاتحاد الوطني لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02 ممثلان.

-الجمعية الوطنية لإطارات الإدارة العمومية 4 ممثلين.

-جمعية خريجي المدرسة الوطنية للإدارة 1 ممثل.

2/باسم المؤسسات الخاصة والحرفيين والتجار الصغار

-الاتحادية العامة للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ممثل واحد.

-الاتحادية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين ممثل واحد.

-الاتحادية الجزائرية لأرباب العمل مثل واحد.

-جمعية رؤساء الجمعيات ممثل واحد.

-الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين 5 ممثلين.

3/ باسم المستثمرات والتعاونيات الفلاحية

-الاتحاد الوطني للفلاحين وعمال القطاع الفلاحي 9 ممثلين.

4/باسم الجمعيات ذات لطابع الاجتماعي والثقافي

-الهلال الأحمر الجزائري ممثل واحد.

-الاتحادية الوطنية للأشخاص المعوقين ممثل واحد.

-الجمعية الجزائرية للتخطيط العائلي ممثل واحد.

-الاتحادية الوطنية لجمعيات أولياء التلاميذ.

-الاتحاد الوطني للفنن الثقافية.

-جمعية تطوير العلم والتكنولوجيا وترقيته.

-الجمعية الجزائرية للنهوض بمبادرات الشباب.

-الكشافة الإسلامية الجزائرية.

-الجمعية الجزائرية لأنشطة الهواء الطلق والتسلية وتبادل الشباب

د/ قوانين خاصة بالجمعيات في الجزائر:

-المادة 7: تؤسس الجمعية قانونا بعد الإجراءات التالية:

1-إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة المذكورة في المادة 10من هذا القانون.

2-تسلم وصل تسجيل تصريح التأسيس من خلال السلطة العمومية المختصة خلال 60 يوما على الأكثر من يوم إيداع الملف وبعد دراسة مطابقة لأحكام القانون.

3-القيام بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني.

- المادة 8: تخطر السلطة المختصة الغرفة الإدارية في المجلس القضائي المختص إقليميا خلال ثمانية أيام على الأكثر قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه. إذا رأت أن تكوين الجمعية يخالف أحكام هذا القانون يعود إلى الغرفة الإدارية أمر الفصل في ذلك خلال 30 يوما الموالية للإخطار. وإذا لم تخطر الجهة القضائية المذكورة، عُدّت الجمعية المعنية مكونة قانونا بعد انقضاء الأجل المقرر لتسليم وصل التسجيل.

- المادة 17: يجب على الجمعيات أن تعلم السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي وجميع التغييرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال 30 يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن.

- المادة 18: يجب على الجمعيات تقديم كل المعلومات المتعلقة بعدد المنخرطين فيها وكذا مصادر أموالها ووضعها المالي بصفة منتظمة إلى السلطة العمومية المختصة، وفقا للكيفيات التي يحددها التنظيم.

المادة 32: يمكن للجهات القضائية المختصة أن تعلن تعليق نشاط الجمعية وجميع التدابير التحفظية الخاصة بتسيير الأملاك، دون المساس بالقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل، بناء على عريضة تقدمها السلطة العمومية المختصة حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون. تنتهي هذه التدابير بقوة القانون إذا رفضت الجهة القضائية المعنية تلك العريضة، بصرف النظر عن رأي طريق طعن آخر.

- المادة 35: يمكن أن يطرأ حل للجمعية بالطرق القضائية بناء على طلب السلطة العمومية أو شكوى الغير إذا مارست الجمعية أنشطة تخالف القوانين المعمول بها أو تكون غير واردة في قانونها الأساسي.بالطبع، زادت عيوب هذا الإطار القانوني بالنقائص التي ميزته عند الممارسة الميدانية له بعد إعلان حالة الطوارئ في سنة 1992 وما نتج عنها من تقييد عملي للحركة الجمعوية التي تأثرت نشاطاتها سلبا بأجواء هذه الفترة الصعبة من تاريخ البلاد.

ه/الخرائط

الخريطة رقم 01: خريطة جغرافية لولاية برج بوعريريج

المصدر: وكيبيديا، الموسوعة الحرة، خرائط ولاية برج بوعريريج ، http:www.wekepedia.com

الخريطة رقم 01: خريطة جغرافية لولاية المسيلة

المصدر: وكيبيديا، الموسوعة الحرة، خرائط ولاية المسيلة ، http:www.wekepedia.com

قائمة المراجع

أ/ الكتب العربية

1-احمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. ط .1 بيروت :مركز دراسات الوحدة، لعربية، 2000.

2- احمد حسين حسن: الجماعات السياسية والإسلامية والمجتمع المدني. نقد: السيد يسين. القاهرة :دار الثقافة للنشر2000.

3-أحمد موصلي ولؤي الصافي: جذور أزمة التثقف في الوطن العربي، بيروت: دار الفكر العربي 2002.

4- أحمد هني: المديونية في الجزائر، موفر للنشر ،الجزائر،.1992 .

5- أحمد رشيد: التمنية المحلية. بيروت دار النهضة العربية، 1986.

6-إبراهيم سعد الدين :المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع ،1997.

7-إدريس بوكرا: تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية. ط2 .ج .2 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2005

8-إسماعيل قيرة، علي غربي: في سيسيولوجية التنمية. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

9-المنصف وناس: الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر " 1988 في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية ولاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط، .1بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1999.

10-المنصف وناس: مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1991.

11-الرياشي سليمان، وآخرون: الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. طبعة 2، بيروت: م.د.و.ع، 1996.

12-الفالح متروك: المجتمع والديمقراطية والدولة في الوطن العربي. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.2000 .

13- بول باران، وايف لاكوست: الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية، الطبعة الثانية بيروت دار الطليعة، 1978.

14-جون، سايتر: السياسات التنموية مقدمة حول القضايا العالمية والمسائل العالمية، ترجمة سمير حمارنة، الطبعة الأولى، الأردن: دار عمان للنشر والتوزيع 1990.

15-جمال الدين لعويسات: التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968 /1978)، ترجمة الصديق سعدي الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1986 ،

16-حداد المطران غريغوار وآخرون: فكرة المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريديش ايبرت. افريل 2004.

17-حسن قرنفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل ؟ ط .2 المغرب: دار إفريقيا الشرق 2000.

18-صالح فيلالي: أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية في مؤلف الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية, سلسلة كتب المستقبل العربي. ط2 . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية1999 .

19- صالح ياسر: بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية بغداد :مطبعة الرواد للطباعة والنشر2005 .

20- توفيق المديني: المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي. ط .1 دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1997.

21- فريال حسن خليفة: المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك. ط .1 القاهرة، مطبعة مدبولي2005.

22- فالح عبد الجبار : الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق, نقد ابراهيم سعد الدين، القاهرة : مركز ابن خلدون. للدراسات الإنمائية (د.ت.ن)

23-فهد العبيد: التنمية التكنولوجيا مفهومها ومتطلباتها، الطبعة الأولى، مصر الدار الدولية للنشر والتوزيع 1989.

24- عبد الناصر جابي: النظام السياسي الجزائري : المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال "في وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي ،ط 1 ،المغرب : دار توبقال للنشر 1998 .

25- عبد المنعم هاشم، عدلي سليمان: الجماعات بين التنشئة والتنمية. الطبعة الأولى، مصر دار الهنا، 1973.

26- عبد العال طارق: الحق في المشاركة السياسية، القاهرة: دار الحكمة، 2003.

27- عبد الهادي جوهري: أحمد رأفت عبد الجواد، عبد المنعم بدر، (دراسات في التنمية الاجتماعية) مدخل إسلامي، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة.

28-عبد الكريم دكروب: التنمية الريفية مشاكلها وأهدافها في البلدان النامية والعربية مجلة دراسات عربية العدد (43) كانون الثاني/ شباط يناير / فبراير، 1991.

29- عبد الرحمان حسن حمدي: الإديولوجية والتنمية في إفريقيا دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتترانيا. الطبعة الأولى القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 1991.

30- عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإديولوجي في الجزائر, الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

31-عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر،2003.

32- علي سعيدان: بيروقراطية الإدارة الجزائرية. الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981.

33-عروس الزبير: المجتمع المدني: الأداة والرأي والفقراء الجدد 2000.

34-عزمي بشارة : المجتمع المدني دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 98.
35-عيسى بن الأخضر: تجربة العمل الاجتماعي والتربوي لجمعية الإرشاد والإصلاح : في الحركة الجمعوية في الجزائر: واقع والآفاق. 2000.
36- سعيد بوشعير: النظام السياسي الجزائري، الطبعة الأولى، الجزائر دار الهدى ، 1993.
37- مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1980/1962 الجزائر، ديوان المطبواعات الجامعية 1986 .
38- مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1983.
39- محي الدين صابر: التغير الحضاري وتنمية المجتمع. سرس الليان، 1962.
40- محمد بلقاسم، حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر.الجزء الأول، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 1999 .
41- محمد الصغير بعلي: تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلال المؤسسات)الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1992.
42- محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث 1993 ،
43- محمد سعيد الحلبي: مبادئ وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية بسورية، دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005 .
44-موريس دوب: النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة. ترجمة د هشام متولي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الطليعة 1979 .
45- محمد البطري، محمد نجيب توفيق، مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيماتها. القاهرة: دار المعرفة، 1970.
46-زهير بوعامة: التحول الديمقراطي في الجزائر: محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، عين مليلة: دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع 2005.
47-لوي ألتوسير "مونتسكيو السياسة والتاريخ: ".ط :1 نادر ذكرى. بيروت : دار التنوير1981.
48- نجيب بن خيرة: المؤسسات التطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة، قسنطينة، بدون تاريخ ،
49- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1996.
50- يحي وناس: المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع 2003.

ب/ المقالات (الدوريات)

-أبو حلاوة كريم، " إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، مجلة عالم الفكر، العدد الثامن، مارس 2005

-إبراهيم عبد الفتاح سعد الدين :" مستقبل التنمية العربية بين طموحات الاستقلال ومخاطر التبعية " مجلة العمل العربية، العدد (44) ماي/اوت 1988، بيروت.

- أحمد بوكابوس: "مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الإجتماعية الثقافية " في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، 2005، ص6 ، دفاتر المركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الإجتماعية والثقافية، رقم 13.

-أحمد بوكابوس :" التنظيم الجمعوي والمجتمع المدني "كراسات CREAD ،الجزائر، عدد 53 ،2000 ،

-أحمد مصطفى العملة :"الأحداث الجزائرية وانعكاساتها على المغرب العربي " مجلة السياسية الدولية، القاهرة، عدد 106أكتوبر، 1991.

-أحمد، طه محمد :" التحولات الديمقراطية في العالم الثالث " مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، عدد107 ، يناير1992.

-الحبيب الجنحاني "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة" مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد3 السنة 1999

-العياشي عنصر: "ماهو المجتمع المدني؟الجزائر نموذجاً"، مجلة إنسانيات، الجزائر، العدد 13، 2001،

- بوسنة محمود: " إسهامات الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد 380 سبتمبر 2008.

- جان ديب الحاج: آفاق المجتمع المدني في العالم العربي وتحديات العولمة ."مجلة الفكر البرلماني 2007/02/5

- جلالي عبد الرزاق وإبراهيم بلعيادي: الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي ." مجلة المستقبل العربي"، عدد314 . بيروت، 2005 .

- جهاد عودة :" السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي" مجلة السياسة الدولية،مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية،القاهرة، عدد 97 ، يوليو1989.

-كمال عجالي: مساهمة العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية " مجلة العلوم الإنسانية " جامعة منتوري قسنطينة، عدد 16 ديسمبر 2001.

-مكامشة الغوثي: الوضع الحزبي في الجزائر منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا " المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية جامعة الجزائر معهد الحقوق والعلوم الإدارية، العدد 28 سبتمبر 1990.

- مولود مسلم: المجتمع المدني دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد. 9 جانفي 2004.

- محمدالسيد سعيد: المجتمع المدني العالمي ." مجلة العربي. العدد 447 . فبراير 1996.

- محمد الرؤوف القاسي: "التنظيمات المسجدية في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق"، دفاتر المركز الوطني للبحث في،الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، الجزائر، 2005 ، رقم13.

- محمد حليم لمام: "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر "مجلة العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، عدد 3، 2004 .

- منعم عمار: "الجزائر والتعددية المكلفة " في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، المستقبل العربي، طبعة، 2بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1999.

-نبيل عبد الفتاح: "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات " مجلة السياسية الدولية ،.ع 108، افريل، 1992.

- عبد المعطى عساف " دور الهيئات المحلية في التنمية "مجلة الثقافة، العدد43 ، مارس 1978.

- عمر دارس: الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر:الواقع والأفاق "مجلة إنسانيات"، عدد 28، الجزائر. افريل- جوان 2005.

-عائشة باركي" : الحركة الجمعوية في الجزائر وتجربة اقرأ "كراسات CREAD، عدد 53، 2000.

-عبد الناصر جابي: "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وأفاق "مجلة الفكر البرلماني عدد 15 فيفري، 2007

-عز الدين شكري: "الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب "مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة، عدد 98 ، أكتوبر، 1989 .

- صالح زياني:" واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9, 2003.

ج/الندوات والملتقيات:

- برهان غليون." بناء المجتمع المدني العربي دور العوامل الداخلية والخارجية ."ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط 1بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

- بوحنيـــة قـــــوي، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات (16 – 17 ديسمبر 2008) جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008 .

-حسنين توفيق إبراهيم"بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية ."ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1992.

-حسين بوقاره "التجربة الديمقراطية في الجزائر إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الداخلية " ورقة قدمت للملتقى الوطني الأول المنعقد يومي10 /11 ديسمبر2005 ، تحت عنوان: التحول الديمقراطي في الجزائر، عين مليلة: دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

- كمال عبد اللطيف. في تعقيب لسعيد بن سعيد العلوي. نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث, ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1992 .

- سعيد بن سعيد العلوي. "نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث ." ورقة قدمت إلى: الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية, المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط .1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ,1992.

- عبد الرحمان، برقوق وصونيا، العيدي " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر "ورقة قدمت إلى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي 11/10 ديسمبر،2005 ، التحول الديمقراطي في الجزائر. عين مليلة :دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع, 2005.

- صالح زياني، مداخلة بعنوان: تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، بدون تاريخ .

- شهيدة الباز، مقال "دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، كتاب الفساد والحكم الصالح في الوطن العربي، بيروت، م د و ع، 2006.

- ندوة حول: ظاهرة الشبكات الجمعوية في المغرب العربي، منظمة من قبل فرع مؤسسة ايبرت الألمانية بالتعاون مع ممثليه المجموعة الأوروبية بالجزائر.

- ندوة حول: التوجُّهات الإستراتيجية لمشاركة المواطن، من تنظيم: منظمة سيفيكوس، التحالف العالمي لمشاركة المواطن (2008– 2012) أفريل 2008.

-ندوة حول: تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، منظمة من قبل مركز دعم التنمية والتأهيل القاهرة، 2008.

د/الصحف :

-جريدة الشروق، العدد 2268 ليوم الأحد 06 أفريل 2008، الموافق لـــ 29 ربيع الأول 142 تصريح خاص، لرئيس أكاديمية المجتمع المدني بالجزائر، أحمد شنة

- جريدة الشروق، عدد1972 .الصادر بتاريخ 19 افريل2007 ، ص9 ، في المقالات التالية:

1-ب، عيسى." جمعيات الأحياء والشباب تتسلل إلى البرلمان" .

2-محمد، مسلم." المركزية النقابية تجدد ولاءها لأحمد اويحي".

3-معاد." عضو الباترونا ورئيس جمعية كوكبنا بالبويرة يخوضان المعركة الانتخابية" .

- جريدة الوطن el watan "في الأعداد التالية

1/عدد 848 الصادر بتاريخ 07/17/16/ 1993

2/عدد 3135 الصادرة بتاريخ 01 /04/ 2004

3/عدد، 4016 الصادرة بتاريخ 12 /2004/02

4/عدد4259 الصادر بتاريخ 11/24/ 2004

- يومية الخبر، عدد 3451 الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 2010 ، شكوك وطعون في نتائج مسابقة التوظيف لبلدية المسيلة.

- يومية الشروق، العدد 3105 ليوم الأحد 06 نوفمبر2010 مقال ل: الطيب بوداود، " موسم للدروس الخصوصية، بالمسيلة " .

ه/ مواقع الأنترنت بالعربية

1-علي الدميني. أول الغيث daminithebeginning.htm le http://www.Metransparent.com/texts 03- 09- 2010

2- عبد الوهاب حميد رشيد. التحول الديمقراطي والمجتمع المدني مناقشة فكرية وأمثلة عن تجارب الدول http://www.A lsabaah. com/paper.php? source= akbar&mlf = interpage&sid =2819/ Le02-09- 2010

3- عمر برنوصي. مفهوم المجتمع المدني في الفلسفة السياسية الغربية وسوسيولوجية المعاصرة. http:// www.amanjordan.Org/index1.htm. le 12/09/2010

4-فريد باسيل شاني. المجتمع المدني http: www.Arabtopics.com/modules/ news/artic.php ? Le28-09-2010

5- خيري، عبد الرزاق جاسم " التحول الديمقراطي في الجزائر www. demoislam. Com le 05-11-2010

6- محمد عبد العزيز، "تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي 2004 –دول المغرب العربي-الجزائر نموذجا "، تاريخ التصفح /2010/11/25 http://www.eids.org/at/publications/ annualreports/annual report 2004-12.asp

7 - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، " علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية "،<http://www.pogar.org/arabic/the mes/Civil.asp>

8-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نسخة الكترونية، تاريخ التصفح، 2010/11/21: http://www.interieur.gov.dz/Default.aspx?lng=ar

9-مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني بالجزائر ،نسخة الكترونية، تصنيف ورقم الوثيقة : أبحاث ودراسات، عدد 6485 ،بتاريخ 12/05/ 2010 www.ngoce.org

10-مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني بالجزائر، نسخة الكترونية، تصنيف ورقم الوثيقة :أبحاث ودراسات، عدد 6487، 12/05/ 2010 www.ngoce.org

11- يوسف مكي، "دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي"، تاريخ التصفح، 2010/11/29

www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=5601

12رنا أحمد غانم، تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، نسخة الكترونية، تاريخ الدخول 2010/11/13/ http://www.nabanews.net/2010/13528.html

13- نانسي بوزويل، دور المجتمع المدني في تأمين الإصلاح الفعال والمستدام، نسخة الكترونية، تاريخ التصفح 2010/11/13htm http://www.annabaa.org/nbanews/68/256 .

14-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نسخة الكترونية، تاريخ الدخول ،2010/11/21: http://www.interieur.gov.dz/Default.aspx?lng=ar

15-دراسات السيدة صارة بن نفيسة ضمن الموقع الالكتروني http://www.cedej.org.eg :، تاريخ التصفح 20010/12/24

16- أحمد غانم، رنا، تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، تاريخ التصفح 2011/02/11 http://www.nabanews.net/2009/13528.htm

17- عبد الوهاب محمد الآغا، مقال: المجتمع المدني العربي والعولمة، تاريخ التصفح http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108248/2011/02/23

18- عبد الحفيظ بولزرق، رؤية سوسيو- تاريخية لتطورية المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات نموذجا، نسخة إلكترونية، تاريخ التصفح 2011 /01/29 ، www.quranflash.com/quranflash.htm

و/الوثائق الرسمية :

1-الدستور الجزائري لسنة 1963

2-الدستور الجزائري لسنة 1976

3-الدستور الجزائري لسنة 1989

4-الدستور الجزائري لسنة 1996

5-الميثاق الوطني1976 ، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976،

6- برنامج الحكومة لسنة 2004، رئاسة الجمهورية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

7-الجريدة الرسمية، الصادرة في 6يونيو 1996 عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14 .90، المتعلق بالكيفيات ممارسة الحق النقابي، الجزائر1998.

8-الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر1996عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر1996 . الصادر في

9-الجريدة الرسمية، عدد105 ، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر رقم 71 - 79، المتعلق بالجمعيات،1971 .

10-الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 1990،عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 31/90 المتعلق بالجمعيات .
11-موقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لمعرفة تفاصيل أكثر عن المرسوم التنفيذي رقم 05 – 247 المؤرخ في 7 جويلية 2005 الذي استفادت بموجبه الكشافة الإسلامية على سبيل المثال من مكانة الجمعية ذات المنفعة العامة.
12-وزارة الإعلام والثقافة، الميثاق الوطني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981.
13-الأمم المتحدة. حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية مجلد1 جزء2, نيويورك 2002.
14-مكتب العمل الدولي جنيف, القانون النقابي لمنظمة العمل الدولية: معايير وإجراءات, ط1, 1985.
15- محافظة الجزائر الكبرى، دليل الجمعيات المحلية، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر: افريل 1998.
16- وزارة الداخلية، الأيام الدراسية حول الحركة الجمعوية في التنمية المحلية 1994 .
17- ولاية برج بوعريريج، مصلحة التنظيم والشؤون العامة، مصلحة الإعلام الخارجي، pdf
18- ولاية المسيلة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الجمعيات والإنتخابات، دليل الجمعيات، المسيلة 2010.
19-ولاية المسيلة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مصلحة النشاطات الجمعوية .
20- ولاية برج بوعريريج، الغرفة الفلاحة، تقرير حصيلة النشاط القطاع الفلاحي لسنة 2005.
21- ولاية المسيلة، الغرفة الفلاحية ،pdf بعنوان: الإنتاج الفلاحي بالمسيلة 2009.
22- ولاية المسيلة، بلدية المسيلة، المجلس الشعبي البلدي، إعلان للوائح تنظيمية، عن المادتين 80/79 من القانون 90/08 الخاص بمداولات المجالس المحلية المنتخبة.
23- ولاية برج بوعريريج، مديرية الثقافة، مطبوعة بعنوان، لمحة تاريخية عن ولاية برج بوعريريج 2010.
24- ولاية المسيلة، دار الثقافة - قنفود الحملاوي -، تقرير حول تعليم الكبار في المسيلة، 2008.
25- ولاية برج بوعريريج، مديرية الثقافة، التقرير السنوي للنشاطات الثقافية، سنة 2010.
26- ولاية المسيلة، دار الثقافة ،قنفود الحملاوي، مطبوعة بعنوان، الحضنة عبر العصور.
27- ولاية برج بوعريريج، دائرة عين تاغروت، بيت الشباب-الشيخ المقراني –مطبوعات عن نشاطات البيت السنوية 2010.
28- ولاية المسيلة، إذاعة الحضنة الجهوية، مصلحة الجمهور، المسيلة بتاريخ 2011/02/16.
29- عن جمعية عدنا، حي لبراك بوسعادة المسيلة، مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية، بتاريخ 2010/01/29.

30- عن مكتب جمعية البر والإحسان، حي وعواع المدني بلدية المسيلة، مطبوعات تعريفية وإحصائيات ميدانية، 2010/2006.

31- بلدية المسيلة، دار الرحمة، وثيقة بعنوان: المساهمة والمساعدة الخارجية –لفئة المعاقين-2010/2008

32- بلدية المسيلة، دار الرحمة، عن مدير دار الرحمة، السيد قادري البشير، محادثة بتاريخ: 2011/01/23.

ز/ المذكرات والرسائل الجامعية

1-أكلي، فراح " سوسيولوجيا النماذج التنظيمية للمجتمع القروي القبائلي "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر معهد علم الاجتماع، غير منشورة، 1997.

2-الطاهر بن خرف الله" تشكيل المجالس الشعبية البلدية بالجزائر(دراسة سوسيولوجية) مذكرة ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر, غير منشورة 1985.

3- جعفري بلقاسم ،التنمية المحلية في ضل الإصلاحات السياسية والاقتصادية ،دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 2000/1988، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ،غير منشورة، 2003.

4- جليد، شريف. "دور الحركة الجمعوية بين المواطنين والدولة في النظام القانوني الجزائري ."مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر،غير منشورة ،2002 .

5- هشام، عبد الكريم " المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر.1999/1989 "مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة ,2006.

6-زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

7-حسن، رابحي. "الحركة الجمعوية والدولة في الجزائر ."مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.جامعة الجزائر. كلية الحقوق. غير منشورة، 2001.

8-كلثوم، بيبيمون." النخبة النسوية والتنشيط الجمعوي في الجزائر ."مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، 2004.

9- منصوري، لخضاري " المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر, 2005.

10-موزاي، بلال، الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2003 .

11- مليكة، بوجيت" ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في خلفيات التفاعلات والأبعاد " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر ،.كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997.

12-نادية، خلفة " مكانة المجتمع الجزائري في الدساتير الجزائرية" .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة باتنة. كلية الحقوق، 2003.

13-سعيد، بوشيخو " إشكالية الاستقلال والاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر ." مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر، غير منشورة، 1998 .

14- شريف، جليد " دور الحركة الجمعوية بين المواطنين والدولة في النظام القانوني الجزائري ."مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإدارة والمالية ،جامعة بن عكنون، كلية الحقوق ؟، غير منشورة، 2002.

15- خلفة نادية: "مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2003/2002.

16- عيساوي، نورالدين، العزوف الإنتخابي للمجتمع المسيلي: الأسباب والدوافع، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، في علم الإجتماع كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، غير منشورة ، 2001 /2002.

ح/المراجع باللغة الأجنبية

A/LIVRES :

1- Adam Ferguson: Essai sur l'histoire de la Société civile PUF/Léviathan. Paris. France.1ére édition.1992

2 - D.R wreaked nath ،Community Development as a Mean of Organized Social change. Hyderabad: chawdharied ،New York 1970،

3 - Edwards، M. & Hume ،D،. Making a Difference، NGOs and Development in a Changing World ،London، Save the Children، Earths can Publications Ltd،. 1992،

4- J.S. Coleman: "The Development syndrome: differentiation-equality-Capacity" in L.Binder.et.al، Crises and consequences in political development ،Princeton univ.press ،prrinceton، N.J 1971

5- Moustafa Kharoufi: Gouvernance et sociétés civiles ،Maroc: Afrique orvent 2000

6-Thomas G: Wiss Governance، good governance and Global Governance: Conceptual challenger" Third World Quarterly، 2000، London ،

B/ARTICLES :

1-ABDELKADER LAKJAA « Vie associative et Urbanisation en Algérie ».Les cahiers du CREAD.2000

2- BEN HAMOU Abdallah،((L'Algérie et les mécanismes internationaux de protection des droits de l'homme))، Revue Algérienne des sciences_juridiques économiques et politiques. Volume XI N°= 1، 2003.

3- CHIHAB Mofid ،((la charte Africaine des droits de l'homme et des constitutionnalité en Algérie))،Revue Idara، Volume 6 N°= 2، 1996.

4 -Larbi Icheboudene. « Le Mouvement Associatif ou la Tentativ de Structuration Social. Ebouche pour une Réflexion ». Les cahiers du CREAD.N 53. 2000

5-OMAR HACHI« Les Associations Déclarées ». Les cahiers du CREAD. N53 2000.

6- MOHAMED MADANI « Les Regroupements Associatifs: Image de Soi. De l'éTat et de la société » Les cahiers du CREAD. N53.2000.

7- OMAR HACHI. « Les associations déclarées ». Les cahiers du CREAD.Alger ،N 53M ،2000.

8- BEKHECHI Mohamed Abd el-wahab،((Souvérainte Developpement et droit de l'homme dans les constitution Algérienne et en droit international.))، Revue Algérienne des sciences économiques e politiques،Volume XXV-N°=03، 1987.

9-SAI F.Z ،((L'élection présidentielle anticipie en Algérie))، Revue Idara. Vol 9 N°= 02، 1999.

C/RAPPORT:

1-La Fédération Internationale des Ligues des Droits de L'homme. Algérie Mission d'enquête sur les Liberté.

2-Syndicales Rapport de la Mission International d'enquête. N39. Décembre 2002.

3-CDEAW، Deuxième Rapport Périodiques Des Etats Parties Présenter Par L'Algérie، ONU، 05 Février 2003.

4-Direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de Bordj Bou Arreridj .

mononclature des projets des communes de la wilaya de B.B.A 2000/2008.

D/JOURNAUX :

1. El watan ،n °=09-12-2010.
2. Le jeune indépendant، n°=1584 18.12.2010.
3. Liberté، n°=5730 29-12-2010.

E/INTERNET :

1- A. FERRAH، LA: HTTP://www.GREDAAL.IFRANCE.COM2010/12/24

2- Etude sur le renforcement du rôle de la société civile maghrébine dans la mise en oeuvre des pan et du pasr. In. http: //www.gm-unccd.org.2010/12/24

3-http/WWW.ibn-rushed.org/arabe/M.Fayek-arabe.htm

4-http//www.mjustice.dz/justice arabe/penitaire.htm

5-http//www.hrw.org/arabic/press/2005/dg0304.htm

6-http//www.cdhorp.net/text/bohoth.s1htm.

ملخص :

تتناول هذه الدراسة العلاقة التداخلية بين المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر وذلك من خلال نموذج دالي يركز تطبيقا عن دراسة دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، وذلك عبر تحديد أهم أوجه مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية وكذا آليات هذه المساهمة ونتائجها على المجتمع في محاولة لاختبار إشكالية الدراسة التالية : {من خلال المساحة المتاحة للمجتمع المدني في الجزائر، ما هي طبيعة مساهمته في التنمية المحلية ؟ وما هو دور وحجم هذه المساهمة بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج في التنمية المحلية وما هي مظاهرها ؟}

إضافة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية: هل يمكن أن يلعب المجتمع المدني دورا في تصويب توجهات السلطة القرارية نحو القضايا المؤثرة في عملية التنمية بمختلف أشكالها؟

- هل العملية السياسية في الجزائر تتجه نحو إقامة حكم راشد؟ وهل تسمح بدور للمجتمع المدني في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والإجتماعية ؟

- في ضوء تحول أدوار الدولة خاصة الإجتماعية منها ما هي مقومات فاعلية المجتمع المدني بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج في التنمية انطلاقا مما هو متاح على مستوى الممارسة السياسية في الجزائر؟

- هل استطاع المجتمع المدني في الجزائر بصفة عامة وفي ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج بصفة خاصة أن يلعب دورا مؤثرا في عمليات التنمية ؟

وتأكيدا على صحة الفروض التالية: يساهم المجتمع المدني من خلال آليات الرقابة ومحاربة الفساد وكذا المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية

-يتميز المجتمع المدني الجزائري بشكل عام والمجتمع المدني بالولايات المختارة بشكل خاص بأنه حديث النشأة ولا يملك الخبرة الكافية إضافة إلى مشاكله الداخلية كالصراعات بين أفراده والولاءات الحزبية وضعف تأهيل أعضائه ونقص الموارد وسيطرة النزعة القبلية عليه خاصة في المناطق الداخلية مما يعيق قيامه بالدور التنموي المنشود.

-تعد المخصصات المالية للولايات المذكورة في السنوات الأخيرة وحرص الدولة على تفعيل المجتمع المدني أوجد مساهمات جادة ومعتبرة من قبل هذا الأخير في التنمية

-انفتاح الجزائر عن الديمقراطية ساهم في إعطاء المجتمع المدني الدفعة والأمل من أجل لعب الدور كاملا في ما يخص التنمية المحلية وأوجد علاقة تعاونية إيجابية بين السلطات المحلية وحركات المجتمع المدني.

لقد إعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج المتعلقة بالموضوع هي: منهج دراسة الحالة والمنهج المقارن والمنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون

كما إعتمدت على مقاربات خاصة بمثل هذا النوع من الدراسة منها :الإقتراب النسقي والإقتراب الوظيفي والإقتراب الإتصالي الإقتراب المؤسسي

وبعد البحث تم إستنتاج أن للمجتمع المدني أدوارا يقوم بها في مجالات عدة إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية تهدف لتحقيق التنمية المحلية وخدمة المجتمع.

ففي الشق الإجتماعي كان للجمعيات الجزائرية الدور الكبير في المجال التضامني، إذ كانت البديل عن الدولة في العديد من الخدمات الإجتماعية كالتكفل بالشرائح الضعيفة داخل المجتمع من معوزين وفقراء وقصر وذوي الإحتياجات الخاصة، كما كان لها الدور الفعال في تحسين محيط العيش في العديد من الأحياء والقرى والمدن، عبر حملات التنظيف والتشجير، أما على الصعيد الثقافي فكان للجمعيات الجزائرية البصمة في الحفاظ على الإرث الحضاري والثقافي للجزائر وذلك عبر الحفاظ عن الحرف والفنون التقليدية من خلال تنظيم الملتقيات والندوات والفعاليات وكذا من خلال تشجيع وضم المبدعين في هذه المجالات، وإقتصاديا يلاحظ ضعف وقلة نشاط المجتمع المدني بكل تنظيماته في مجال الدفع بوتيرة الإقتصاد الوطني على الرغم من وجود بعض الإسهامات الفعلية من بعض النقابات العمالية، أما جمعويا فلا يزال الدور مقتصر على جمعيات قلة كالتي تعنى بتطوير الإنتاج التقليدي أو التي تساهم في تسويق المنتجات اليدوية للحرفيين أو النساء أو ذوي الإحتياجات الخاصة، ورغم قلة المساهمة الإقتصادية إلا أن هناك بعض البوادر التي تنبئ بدور أحسن كالمثال الملاحظ عن، جمعيتي التنمية الريفية في ولاية المسيلة حيث تساهم هذه الجمعيتين وبمساعدة من الإتحاد الأوربي في تطوير الإنتاج الفلاحي في بعض مناطق إقليم ولاية المسيلة، أما في الشق السياسي فإن دور الجمعيات ومنه المجتمع المدني يبقى بعيدا عن الاستقلالية وخاضع لحسابات سياسية تخص بعض الفئات، فلا تزال الكثير من الجمعيات الجزائرية وسيلة لحشد الجماهير ودعم البرامج الخاصة ببعض الشخصيات والأحزاب، هذا ما شكل سلبية دور المجتمع المدني في الحياة السياسية الجزائرية.

إن دور وإسهامات المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر لا يزال دورا ضعيف إذا ما قورن بأدوار في دول عربية أخرى، بالرغم من تجربته وخبرته في الحالة الجزائرية، فالإشكال لا يزال مطروحا حول استقلالية المجتمع المدني الجزائري ومصادر تمويله ودرجة الكفاءة والشفافية داخله، لذا كان لابد من إعادة النظر في قوانين تنظيمه وقواعد عمله وتكوين أفراده بما يكفل له دور إيجابيا في مجال خدمة المجتمع.

RESUME:

Cette étude est faite sur l'interrelation entre le développement local en Algérie et la société civile. Elle traite suivant un modèle (mathématique) qui étudie pratiquement le rôle de cette dernière dans le développement local au niveau de la wilaya de Msila et celle de Bordj Bou Ariridj , en sélectionnant les aspects les plus importants de sa contribution ainsi que les différents mécanisme et résultats de cette dernière sur la société afin d'expérimenter la thèse principale de cette étude en prenant en considération l'étude de:

-L'espace autorisé à la société civile en Algérie ?

-La nature; le rôle et le volume de sa contribution dans le développement local de ces wilaya?

Ainsi que de répondre aux interrogations qui suivent :

-Est-ce que la société civile peut jouer un rôle dans l'orientation des autorités de décision vers les affaires qui influent positivement l'activité du développement ?

-Est-ce que l'activité politique en Algérie va vers la création d'une décision correcte,et est ce qu'elle permet à la société de participer dans le développement politique;économique;et social?

-Dans le changement que connaît le pays ,puisque le gouvernement changé de rôle surtout sur le plan social: A quel point peut la société civile être efficace dans le développement dans ces wilaya dans le cadre autorisé par les autorités du pays?

-Est-ce que la société civile en Algérie,plus précisément dans les wilaya susmentionnées a réellement pu influencer le développement?

Pour confirmer la validité de ces thèses il faut prendre en considération que :

-la société civile participe dans l'activation du développement local à travers le mécanisme de suivi, la lutte contre la corruption, ainsi que la contribution des associations.

-Le rôle de la société civile en Algérie est récent et n'a pas assez d'expérience ainsi que les problèmes internes qu'elle connaît tels que : les conflits, la partialité, l'incompétence,et le manque de ressources entre ses éléments ainsi le racisme dans la région interne ce qui l'empêche de jouer son rôle voulu.

- le budget offert aux wilayas susmentionnées et l'importance que donne le gouvernement au rôle de la société civile ont donnés naissance à des contributions sérieuses et considérables dans ce domaine.

-L'ouverture de l'Algérie sur la démocratie a bien poussée la société civile d'exercer le rôle principal dans développement et a créé une coopération positive entre les autorités locales et les parties de la société civile.

-L'étude a suivi de différents méthode d'étude telles:l'étude de cas, la comparaison ,et l'approche d'analyse de contenu.

-L'étude a aussi suivi des approximations telles que l'approche systématique, fonctionnel, communicatif, et d'entreprise.

Par conséquent, on a conclu que la société civile joue plusieurs rôles : économique, social, culturel, et politique afin de réaliser le développement local et l'intérêt social.

Sur le plan social :les association Algériennes ont joué un rôle principal sur le niveau de solidarité et ont remplacé le rôle du gouvernement en s'occupant des différentes tranches nécessiteuses:pauvres indigents,mineurs,et handicapés .Elle a aussi joué un rôle efficace dans l'amélioration des circonstances de vie dans plusieurs villes,cités,et villages à travers les compagnes de nettoyages et de plantation.

-sur le plan culturel : elles ont bien participé à la préservation de la civilisation et du patrimoine culturel en protégeant les arts et les manœuvres algériens à travers l'organisation des conférences ,les séminaires, et les événements plus l'encouragement et l'adoption des créateurs des différents domaines mais sur le plan économique: bien qu'il aient quelques contributions réelles faites par les syndicats, société civile demeure faible et peu active dans le paiement à rythme économique national .

En outre, il y a peu d'associations qui contribuent telles celles qui cherchent à développer la production traditionnelle ou participe dans le marketing des produits artisanales des différentes catégories hommes,femmes ,et handicapés .

Bien que sa contribution économique soit petite il y a des tentatives qu'il lui permettrait de jouer un rôle meilleur.

Comme celui que joue les associations, sur lesquelles l'étude a été faite, de développement agricole de la wilaya de Msila, cette dernière et à l'aide de l'Union Européenne participe dans le développement de la production agricole de la région.

-Sur le plan politique: le rôle des associations et de la société civile reste indépendant et obéit aux règles politiques exigées sur quelques tranches puisque tant d'associations algériennes restent un moyen de regroupement des gens ou de support des partis et des individus .Ce qui a négativement influencer sur le rôle de la société civile sur la vie politique de l'Algérie.

Comparés avec celui des pays arabes, la contribution et le rôle de la société civile dans le développement local en Algérie restent faibles même s'ils ont prouvé leur efficacité au niveau national .

Ainsi, l'interrogation sur son indépendance,ses ressources financières, sa compétence,et sa transparence reste sans réponse.

C'est pourquoi la loi de de son organisation ,les règles de sa fonction ,et la formation de ses éléments qui peuvent garantir un rôle positif restent à r
aviser

Summery :

This study involves the interrelation between the local development in Algeria and civil society, as it treats, according to a functional model which practically focuses on the study of the civil society role in the locale development in both Wilayas " Msila and Bourdj Bou Ariridj" and this is through précising its main participation features in doing so.Bsides to the mechanisms of these participations and their effects on the society aiming at experimenting the following problematic of study (According the given space for the civil society in Algeria , what is the nature of its participation in the local development ? then what is the role and the volume of this participation in both Wilayas " Msila and Bourdj Bou Ariridj" as well besides to what are the appearances of this participation ?

-With the addition to the answer on the following questions: Is it possible that the civil society plays the role of leading the authorities decisions towards the issues which are effecting the operation of developments with all its features ?

-Does the Algerian policy aim at establishing the governance ?

-And will it allow the civil society to achieve the political, economical and social local development from ?

-Under the changes of the country roles , and specially the social ones what are the evaluation standards of the civil society efficiency in both Wilayas " Msila and Bourdj Bou Ariridj" in the development stemming from the Algerian political practices facilities ?

-Was the Algerian civil society in general and in both Wilayas " Msila and Bourdj Bou Ariridj" in particular, in particular, able to play an effective role in the locale development ?

Insuring on the following hypotheses: the civil society participates by the mechanisms of control and corruption fighting besides to the socializing participations in enhancing the local developments .

The Algerian civil society is characterized in general and in the Wilaya – the heart of the matter- by being of a modern born as it has not the enough experience also with its inner problems such as the conflicts between its individuals and the loyalties of political parties with the addition to the qualification weaknesses of its members , lack of sources and the domination of the tribes trends on it , specially in the inner areas which disable its development aim.

The financial budgets for the study Wilayas in the last years and the importance given by the government in enhancing the role of the civil society offered effective participations .

The Algerian engagement for democracy has given power to the civil society to play the perfect role concerning the locale development as it established a positive and co-operative relationship between the locale authorities and the civil society movements.

The study relies on a set of methods which are related to the subject , they are :
The case study method , the comparison method , the historical method and the content analysis method .
As it relies on special adjacent according to this study such as : Assorted , Functional communicative and the society adjacent .
After researching and deducing that the civil society has some roles in different fields economic, social, cultural and political which aim at realizing the local development the serving the society.
For instance, in the social aspect, the Algerian associations have played an important role in terms of the field of solidarity. So that they were the alternate of the country in realizing different social services as taking care of the weak people in the society ; poor, handicapped, poor and those under special needs .As they played an effective role in ameliorating the living environment in various villages, streets and cities and this was through some activities of cleaning and trees plantation
Concerning the cultural aspect the Algerian associations has a good implementation in maintaining the civil and cultural of the country by maintaining the crafts and traditional arts in these are done by organizing seminars , study days and other related activities , Also by encouraging and integrating the amateurs in this field .But for the economical aspect we observe the civil society weaknesses and its organizations in achieving activities which may enhance the national economy, even under the existence of some participations by some of the labor syndicates.And for the associations, a very little number of associations which are maintaining the developments of the traditional production or those who are participating in selling the hand made objects of crafts men , or women or those who are under the special needs. But even the missed economical participations there still some appearances such as the observed example in both associations of the rural development in the Wilaya of Msila which are participating , thinks to the European union supply, in developing the agricultural production in some areas of Msila province.
Speaking about the political aspect , the associations role still far from the independency and subject to special political purposes of special parties ; that’s why we still have many associations for gathering people and supporting the special programs related to some personalities and political parties the thing which has weakened the role of the civil society in the Algerian political life .
The role and participations of the civil society in the local development in Algeria, still very weak comparing with that of the other Arabic countries roles even of its experience in the Algerian case .Hence the problem still raised about the independency of the Algerian civil society besides to its financial resources and the degree of competences and transparency in its system.that’s why it is important to glance at its organizational regulations and rules of work , with the addition to

training its members in a way that qualify the civil society performance in enhancing the social services .

فهرس الجداول والأشكال:

الموضوع	الصفحة
الجدول رقم 01: يوضح وتيرة تطور الجمعيات الجزائرية	49
الجدول رقم 02: نسب المشاركة في الانتخابات من 2009/1999	75
الجدول رقم 03: عدد الجمعيات الوطنية في سنة 2000	75
جدول رقم 04: عدد الجمعيات المحلية حسب النشاط	76
جدول رقم 05: تطور عدد الجمعيات بعد 2000	76
جدول رقم 06: حجم المساعدات الخارجية لتنظيمات المجتمع المدني الجزائري	77
جدول رقم 07: كمية إنتاج أهم المحاصيل بولاية برج بوعريريج	90
الجدول رقم 08: المشاريع والنشاطات الوليدة من 2000 إلى 2008	118
جدول رقم 09: كمية إنتاج أهم المحاصيل	119
جدول رقم 10: نوع وعدد الجمعيات في المسيلة 2010	120
جدول رقم 11: يوضح عدد الجمعيات في ولاية برج بوعريريج لسنة 2009	126
الجدول رقم 12: أهم الجمعيات التضامنية الخيرية ومعدلات نشاطها	127
الجدول رقم 13: أهم أدوار منظمات المجتمع المدني	133
الخريطة رقم 01: الخريطة الجغرافية لولاية برج بوعريريج	113
الخريطة رقم 02: الخريطة الجغرافية لولاية المسيلة	115

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	05
الفصل الأول: التأصيل المعرفي والنظري للمجتمع المدني والتنمية المحلية بالجزائر	14
المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني	16
المطلب الأول: التعاريف المختلفة للمجتمع المدني وأهم خصائصه	16
المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي	20
المطلب الثالث: واقع المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق في الخبرة العربية المعاصرة	26
المبحث الثاني: المجتمع المدني الجزائري بين الواقع والمحاذير	28
المطلب الأول: التطور التاريخي للحركات الجمعوية الجزائرية	28
المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للحركات المجتمع المدني الجزائري	37
المطلب الثالث: المعوقات الوظيفية للمجتمع المدني في الجزائر	43
المبحث الثالث: الإطار النظري للتنمية المحلية وواقعها بالجزائر	48
المطلب الأول: تحديد مفهوم التنمية	49
المطلب الثاني: تحديد مفهوم التنمية المحلية وخصائصها	53
المطلب الثالث: التطور التاريخي للتنمية المحلية بالجزائر	55
خلاصة وإستنتاجات	63
الفصل الثاني: العلاقة بين فاعلية المجتمع المدني وإدارة التنمية المحلية	64
المبحث الأول: مؤشرات تصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر	65
المطلب الأول: الانفتاح السياسي والاقتصادي بالجزائر أواخر الثمانينات	65
المطلب الثاني: فشل سياسات التوجيه الفوقي لبرامج التنمية المحلية بالجزائر	70

المطلب الثالث: نمو الوعي الجماهيري وزيادة التأثيرات الخارجية	73
المبحث الثاني: الدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري في مجال التنمية المحلية	77
المطلب الأول: شروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر	78
المطلب الثاني: مظاهر عمل ومساهمة المجتمع المدني في برامج ومشاريع التنمية	83
المطلب الثالث: المجتمع المدني الجزائري ومكافحة الفساد	90
المبحث الثالث: العوائق والصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني الجزائري	96
المطلب الأول: ضعف تكوين وتأهيل منتسبي تنظيمات المجتمع المدني	99
المطلب الثاني: حداثة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية	100
المطلب الثالث: الجمعيات الجزائرية بين الحرية النظرية والتضييق الفعلي	103
خلاصة وإستنتاجات	107
الفصل التطبيقي: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج	110
المبحث الأول: التعريف بولاياتي المسيلة وبرج بوعريريج	111
المطلب الأول: التعريف الجغرافي (الموقع والمساحة والتضاريس)	111
المطلب الثاني: التعريف بالولايتين سياسيا وإداريا(الواقع السياسي والإداري)	115
المطلب الثالث: التعريف بالولايتين إقتصاديا وتنمويا(واقع التنمية في الولايتين)	116
المبحث الثاني:التعريف بأهم مكونات المجتمع المدني بإقليم ولاياتي المسيلة وبرج بوعريريج	122
المطلب الأول: نشأت الجمعيات وتطورها	122
المطلب الثاني: حجم الجمعيات ومدى انتشارهم	125
المطلب الثالث: أهم النشطات التي تقوم بها الجمعيات	128
المبحث الثالث: مساهمات المجتمع المدني بالولايات المختارة نموذجا في التنمية المحلية	131
المطلب الأول: في الجوانب الاقتصادية	132
المطلب الثاني: في الجوانب الاجتماعية	135
المطلب الثالث: في الجوانب الثقافية	137

المطلب الرابع: الدور السياسي للجمعيات المحلية	138
المبحث الرابع:آليات عمل المجتمع المدني في التنمية المحلية بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج	140
المطلب الأول: آلية المشاركة الشعبية والعمل التطوعي	141
المطلب الثاني: آلية التوعية والتحسيس	143
المطلب الثالث: آلية المراقبة والمحاسبة وكشف التجاوزات في التسيير	144
المطلب الرابع: واقع وآفاق عمل الجمعيات بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج	148
خلاصة وإستنتاجات	151
خاتمة:	152
ملاحق الدراسة:	157
قائمة المراجع:	169
الملخص بالعربية:	182
الملخص بالفرنسية:	184
الملخص بالإنجليزية:	186
فهرس الجداول والأشكال:	189
فهرس الموضوعات	190